

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الخامسة والعشرون

ملايو، غينيا الاستوائية، 20-24 يونيو 2014

EX.CL/860 (XXV)

التقرير عن أنشطة مجلس

الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد



التقرير الخامس للمجلس الاستشاري للاتحاد الإفريقي لمحاربة للفساد

المقدم إلى المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي (مايو) 2014

أروشا، تنزانيا

مايو 2014

ملخص تنفيذي

1. يستخلص هذا الموجز التنفيذي من تقرير المجلس الاستشاري للاتحاد الإفريقي لمحاربة الفساد الذي يحدد النتائج الرئيسية لتنفيذ اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته.
2. لقد كان الحكم الرشيد، وبشكل واضح، من بين أهداف ومبادئ الاتحاد الإفريقي على النحو المنصوص عليه في القانون التأسيسي للاتحاد الذي اعتمد في عام 2000 ودخل حيز النفاذ في 2001. إن التزام القادة الإفريقيين بمكافحة الفساد هو جزء من عزم أكيد لتعزيز الحكم الرشيد والمساءلة في أفريقيا. وكان اعتماد اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته في عام 2003 اعترافا بليغا بـ "الآثار السلبية للفساد على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لأفريقيا وآثاره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب الإفريقية". وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإعلان عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، الذي اعتمد في الاجتماع الأول للجنة رؤساء الدول والحكومات لتنفيذ الشراكة الجديدة، المجتمعين في أبوجا، نيجيريا في أكتوبر 2001، قد حدد الفساد كعقبة كأداء في وجه التنمية. ونتيجة لذلك، فقد كانت هناك جهود وطنية وإقليمية ودولية لمنع والحد من انتشاره.

3. ومنذ بواكير الألفية الجديدة، قدمت الدول الأفريقية التزامات بتحسين الحكم من خلال وضع مجموعة من المقاييس والمعايير لتقييم التقدم المحرز في مجموعة أساسية من متغيرات الحكم. وقد كان من هذه المبادرات مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا، الذي إعتدته الجمعية العامة لرؤساء الدول والحكومات بمنظمة الوحدة الإفريقية في يوليو 2000 وكان الهدف منه أن يكون عملية مستمرة لتطوير السياسات وضعت لتعمل ضمن أطر عمل منظمة الوحدة الأفريقية. وقد إعتد لاحقا كل من فرع التنمية والتعاون وفرع الأمن والاستقرار بالمؤتمر المبادئ والتعهدات الواردة في الجداول الزمنية، ومؤشرات الأداء ومعايير تقييم التنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الآلية الأفريقية لاستعراض النظراء، بوصفها عملية خاصة بالاتحاد الأفريقي، قد أنشأت أيضا مقاييس ومعايير لتقييم التقدم المحرز. وتنتظر اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته للفساد باعتباره قضية متشعبة وشاملة تعم وتبلغ كل نواحي الحكم وبالتالي دعومات تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض النظراء. وبالتالي من المهم أن نفهم كيف تم تنفيذ اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته لتحسين فعالية القضاء على آفة الفساد، وبالتالي المساعدة في بناء مؤسسات مسؤولة وتشاركية وشفافة في أفريقيا.
4. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن الهدف الرئيسي من هذا التقرير هو الوقوف على المؤسسات والآليات التي أنشأتها الدول الأطراف لمنع الفساد ومكافحته وذلك تمشيا مع بعض الأحكام الرئيسية لاتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته.

المنهجية

5. وفقا للمادة 22 (5) من اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته التي تنص على وظائف ومهام المجلس الاستشاري للاتحاد الإفريقي لمحاربة الفساد، تم إرسال استبيانات مسح أساسي تهدف إلى تقييم الوضع فيما يتعلق بالفساد والجرائم ذات الصلة في الدول الأطراف في 2011/2010. وحتى الآن، تقدمت فقط ثلاثة عشر (13) من الدول الأطراف بمرود نتائجها، وتشمل هذه الدول: الجزائر والكونغو برازافيل وغانا وملاوي وناميبيا ورواندا وسيراليون وجنوب أفريقيا وتنزانيا وتوغو وزامبيا.
6. و تشير الدروس المستفادة من الوضع المذكور أعلاه إلى الحاجة لنهج أكثر تعزيزا لتقييم وضع تنفيذ اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته. وعلى هذا النحو، شرع المجلس الاستشاري للاتحاد الإفريقي لمحاربة الفساد في إجراء دراسة على سبعة وعشرين (27) من الدول التي صادقت على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته، وهي أيضا في مرحلة تنفيذ المبادئ الأساسية وأحكام الاتفاقية. وتشمل هذه الدول: الجزائر، بنين، بوركينافاسو، بوروندي، الكاميرون، جزر القمر، الكونغو، كوت ديفوار، إثيوبيا، الجابون، غانا، غينيا، كينيا، ليسوتو، ليبيريا وملاوي ومالي وموزمبيق وناميبيا والنيجر ونيجيريا ورواندا وسيراليون

سيراليون وجنوب أفريقيا وتنزانيا، وأوغندا، وزامبيا. وقد تم تجميع البيانات من مصادر متعددة واستتبعت بالتقارير المنشورة وغير المنشورة.

7. يركز هذا التقرير على المواد التالية: المادة 5: الإطار التشريعي وغيره من التدابير، المادة 7: محاربة الفساد والجرائم ذات الصلة في الخدمة العامة، والمادة 9: إمكانية الوصول إلى المعلومات، والمادة 10: تمويل الأحزاب السياسية، والمادة 11: دور القطاع الخاص، والمادة 12: دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام. ومن بين الـ 22 مادة موضوعية في اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته، يتم التركيز فقط على هذه المواد الـ 6 كخطوة أولية لتقييم التقدم المحرز في التنفيذ. وستتناول التقارير المقبلة بقية المواد حيث تكون المعلومات متاحة.

8. و كما سيتم ملاحظته في القسم التالي، فإن المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمحاربة الفساد قد عمل على زيادة الوعي بالاتجاهات المشتركة، والتقارب، والاختلافات في تنفيذ اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته من خلال ردود الاستبيانات والمصادر الرسمية الأخرى. وبالإضافة لذلك، يتناول هذا التقرير أبحاثا تستند على الأدلة بهدف التحقق من التقارير الموجودة ونتاج معلومات عن طبيعة ونطاق الوقاية من الفساد في أفريقيا. ويرى المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمحاربة الفساد أن العمل مع أجهزة الاتحاد الأفريقي ذات الصلة والهيئات الإقليمية والوطنية الأخرى مهم في بناء الشراكات مع أصحاب المصلحة الآخرين من أجل مكافحة الفساد والجرائم ذات الصلة.

الاتجاهات المشتركة الناشئة والدروس الاستراتيجية المستفادة في الدول الأطراف

المادة 5: الإطار التشريعي وغيره من التدابير

9. إن الدول الأطراف التي نجحت في إنشاء مؤسسات قوية للمساءلة والشفافية والاستقامة قد أحرزت أيضا تقدما كبيرا في مكافحة الفساد. وقد استبدلت هذه الأطر التشريعية بحملات وطنية ذات قاعدة عريضة لزيادة الوعي وحشد السكان ضد الفساد. وقد اعتمدت كل الدول الـ 27 تشريعات لمكافحة الفساد وتعزيز تدابير مكافحته. وعلى الرغم من أن بعضها قد أنشأ أطرا تشريعية لمكافحة الفساد في أواخر تسعينيات القرن الماضي، فإن أغلبية الدول الأطراف قد شرعت في الإصلاحات التشريعية الرئيسية خلال العقد الماضي، وبالتزامن مع اعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته.

10. وقد أجرت بعض الدول الأطراف تنقيحات وتعديلات موضوعية على قوانينها لتعكس التغييرات والأوضاع في الساحة العالمية فيما يتعلق بمكافحة الفساد. وفي جميع الدول الأطراف، فقد تمت مواجهة الفساد من خلال الإصلاحات القانونية والتنظيمية والمؤسسية.

المادة 7: مكافحة الفساد والجرائم ذات الصلة في الخدمة العامة

11. إن الإصلاحات الواسعة التي أدخلت على الخدمة العامة بترشيد الإجراءات الإدارية، وتعزيز أساليب الرقابة والتنظيم، وزيادة الكفاءة في تقديم الخدمات قد مثلت قيمة مضافة في مكافحة الفساد. وبجانب ذلك فإن انتشار موائيق المواطن قد زادت آليات المساءلة العامة وساهمت في تحسين نوعية الخدمات العامة.

المادة 9: الوصول إلى المعلومات

12. و حيث أن توفير المعلومات الدقيقة وذات الصلة وفي الوقت المناسب تعد عنصرا هاما في الشفافية، فإن سن التشريعات الخاصة بحرية المعلومات قد شكلت عنصرا أساسيا في مكافحة الفساد. وأن شيوع شعبية قوانين حرية المعلومات في الدول الأطراف هو شهادة على الاعتراف المتزايد بأنه لا يمكن مطالبة المواطن بالمساءلة إذا لم تقم الحكومات باتاحة المعلومات الأساسية عن تخصيص الموارد وتقديم الخدمات.

13. وبجانب تدابير تيسير وصول الجمهور إلى المعلومات، فإن معظم الدول الأطراف الـ 27 قد سنت قوانين تحذيرية لحماية العاملين في الخطوط الأمامية ضمن الجهود المبذولة لمكافحة الفساد. وإن إطلاق صافرات التحذير، وفضح الاحتيال والهدر والاستغلال وغيرها من أنواع السلوك غير السوي الأخرى، هي أنشطة آخذة في الارتفاع في أفريقيا، وبرهنت الدول الأطراف أهميتها المتزايدة.

المادة 10: تمويل الأحزاب السياسية

14. إن تمويل الأحزاب السياسية من قبل عامة المواطنين يعتبر عنصرا هاما في تهيئة الملعب السياسي، والحد من الدور غير المتناسب للمال في السياسة، وزيادة الثقة الجماعية في العمليات الانتخابية. وإن اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته. تحرم توظيف الأموال المكتسبة من خلال ممارسات غير مشروعة في تمويل الاحزاب وتحض على إدماج مبادئ الشفافية في تمويلها. وقد تبنت معظم الدول الأطراف هذه المبادئ.

المادة 11: القطاع الخاص

15. يوضح دور القطاع الخاص في مبادرات مكافحة الفساد كيف وضعت الدول الأطراف تدابير لتحسين حوكمة الشركات. ودور هذا القطاع يتوقف أيضا على قوته في الاقتصاد، والعلاقة مع القطاع العام، ومساهمته في الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية العادلة والتشاركية. وبنفس القدر من الأهمية، فإنه في معظم الدول الأطراف، فإن القطاع الخاص قد عمل على كبح جماح الفساد من خلال قدرته على العمل مع الجهات الفاعلة الأخرى لتعزيز بيئة قانونية وتنظيمية ملائمة لممارسات تجارية تتسم بالشفافية وكذلك اتخاذ

تدابير فعالة لتنظيم نفسه. وقد أنشأت الدول الأطراف التي حققت تقدماً في إشراك القطاع الخاص للحد من الفساد شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص.

المادة 12: المجتمع المدني والإعلام

16. و بصفتها مؤسسات رقابية، فإن المجتمع المدني ووسائل الإعلام تعتمد على الوصول إلى المعلومات. وقد أحدثت الإصلاحات السياسية والإدارية لمكافحة الفساد فرقاً حيث تتم موازنة الخطوات وتعزيز الدوائر والجهات الفاعلة بشأن مكافحة الفساد، وعلى نحو خاص المجتمع المدني ووسائل الإعلام. وأن مشاركة المجتمع المدني في أنشطة مكافحة الفساد هي أحد الجوانب الرئيسية للمسؤولية المدنية ومصدراً لا يقدر بثمن في حملات مكافحة الفساد. كما أن خطوات زيادة دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود مؤسسات حرية المعلومات ومطلقي صافرات التحذير أو مصادر الكشف.

تقرير المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمحاربة للفساد المقدم للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي

أولاً: مقدمة

17. أنشئ المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمحاربة الفساد بموجب المادة 22 (5) (أ) من اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد، الصادرة عن الدورة العادية الثانية لمؤتمر الاتحاد في مابوتو، موزمبيق في يوليو 2003 ودخلت حيز النفاذ في 5 أغسطس 2006، بعد ثلاثين (30) يوماً من إيداع خمسة عشر (15) صكاً من صكوك التصديق. وحتى الآن، صادقت أربعة وثلاثون (34) دولة هي الدول الأعضاء والأطراف في الاتفاقية.

18. و وفقاً للمادة 22 (5) من الاتفاقية، فإن وظائف ومهام المجلس تتضمن، من بين جملة أمور أخرى:

"تعزيز وتشجيع اعتماد التدابير والإجراءات التي تتخذها الدول الأطراف لمنع وكشف ومعاقبة مرتكبي الفساد والجرائم ذات الصلة به والقضاء عليهما في أفريقيا" و"تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي على أساس منتظم عن التقدم الذي أحرزته كل دولة طرف في الامتثال لأحكام هذه الاتفاقية."

19. هذا هو التقرير الخامس للمجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمحاربة الفساد المقدم إلى المجلس التنفيذي، ويتضمن أنشطتنا، والتحديات والآفاق المستقبلية لتنفيذ ولايتنا ويغطي الفترة من 1 أغسطس 2012 إلى 31 ديسمبر 2013.

ثانياً: المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمحاربة الفساد، تكوينه ووظائفه وتركيبته التنظيمية:

20. يتألف المجلس من 11 عضواً يتم ترشيح كل منهم من قبل الدول الأطراف وينتخبهم المجلس التنفيذي من قائمة الخبراء. ويجب أن يكون أعضاء المجلس من الشخصيات المتمتعة بأعلى درجات النزاهة والحياد وكذلك الكفاءة المعترف بها في المسائل المتعلقة بمنع ومكافحة الفساد والجرائم ذات الصلة. ولانتخاب أعضاء المجلس، يعمل المجلس التنفيذي على ضمان تمثيل كاف للمرأة والعدل في التمثيل الجغرافي. وأن أعضاء المجلس هم شخصيات مستقلة تمارس مهامها بصفتها الشخصية، حيث يتم تعيينهم لولاية مدتها سنتان قابلة للتجديد لمرة واحدة. وقد

تم انتخاب وتعيين أول أعضاء للمجلس في يناير 2009 والعضوية الحالية للمجلس هي التي تم انتخابها في الدورة الثالثة في 31 يناير 2013 لفترة مدتها سنتين.

الوظائف

21. ان وظائف المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمحاربة الفساد قد تم النص عليها بوضوح في المادة 22 (5) من الاتفاقية هي كما يلي:

- تعزيز وتشجيع اعتماد وتطبيق تدابير مكافحة الفساد في القارة.
- جمع وتوثيق المعلومات عن طبيعة ونطاق الفساد والجرائم ذات الصلة به في أفريقيا.
- وضع منهجيات لتحليل طبيعة ومدى درجة الفساد في أفريقيا ونشر المعلومات وتوعية الجمهور بشأن الآثار السلبية للفساد والجرائم ذات الصلة به.
- تقديم المشورة للحكومات حول كيفية التصدي لآفة الفساد والجرائم ذات الصلة به في تشريعاتها الوطنية.
- جمع المعلومات وتحليل سلوك وتصرفات الشركات متعددة الجنسيات العاملة في أفريقيا ونشر هذه المعلومات لفائدة السلطات الوطنية المعنية عملاً بأحكام المادة 18 (1) من الاتفاقية المذكورة سابقاً.
- تطوير وترقية اعتماد مدونات سلوك متواءمة للموظفين العموميين.
- بناء شراكات مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومنظمات المجتمع المدني الأفريقي والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية لتسهيل الحوار من أجل مكافحة الفساد والجرائم ذات الصلة به.
- تقديم تقرير للمجلس التنفيذي بشكل منتظم عن التقدم الذي احرزته كل دولة طرف فيما يتعلق بالامتثال لأحكام الاتفاقية.
- أداء أي مهام أخرى تتعلق بمحاربة الفساد والجرائم ذات الصلة به يمكن أن تسند إليها من قبل الأجهزة السياسية للاتحاد الأفريقي.

التركيب التنظيمي: هيئة المكتب والأمانة التنفيذية

22. هيئة مكتب المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد ينتخب المجلس من بين أعضائه هيئة مكتب تضم الرئيس ونائب الرئيس والمقرر ويتم تعيين أعضاء المكتب لفترة واحدة مدتها سنة، ويعمل المكتب على ضمان التخطيط والتنسيق لأنشطة المجلس الضرورية لتنفيذ مهامه المحددة بموجب المادة 22 (5) من الاتفاقية. وتقوم هيئة المكتب بتمثيل المجلس في المؤتمرات الإقليمية والدولية ذات الصلة بمهام وولاية

المجلس. ويجوز لهيئة المكتب، بعد إبلاغ مفوضية الاتحاد الأفريقي، ونيابة عن المجلس القيام بعقد شراكات وترتيبات تعاون مع المنظمات الأخرى أو المؤسسات الدولية أو الإقليمية التي تسعى لتحقيق أهداف مماثلة.

23. إنشاء المجلس الحالي:

تم انتخاب عضوية المجلس الحالي، في انتخابات هي الثالثة بأديس أبابا، أثيوبيا، في 31 يناير 2013، وذلك للفترة من 2013 إلى 2014. حيث تشكل المجلس على النحو التالي:

السيد/ جان بابتيست الياس	الرئيس	بنين
السيد/ امبيرا ديارا	نائب الرئيس	مالي
السيدة/ انجيلا بارمبوزاكو		بوروندي
السيدة/ اكوسيو ايانا		توجو
السيد/ على سليمان محمد		أثيوبيا
الدكتور/ ادوارد هوسياه		تنزانيا
السيد/ جاكوس الثالث، اكياو		كوت ديفوار
السيدة/ جولي اونوم نوارياكو		نيجيريا
السيد/ سيمون بيير انزوبابيللا		الكونغو
السيد/ سالم بن غربية		ليبيا
الدكتور/ توني ايدوو		غانا

24. الأمانة العامة للمجلس:

تدار الأمانة العامة والتي توفر الدعم الفني والمهني والإداري واللوجستي للمجلس من قبل الأمين التنفيذي. ويتوافق الهيكل التنظيمي مع السياسات والمبادئ التوجيهية العامة للاتحاد الأفريقي. وقد صمم لكي يعمل به الموظفين المهنيين والتقنيين والإداريين. ويتكون هيكل الموظفين حالياً على النحو التالي:

- (1) أمين تنفيذي، الدرجة م 6 (ممول من الدول الأعضاء)
- (1) موظف سياسات رفيع المستوى للمسائل القانونية والسياسية، الدرجة م 3 (ممول من الدول الأعضاء)
- (1) مساعد محاسب الدرجة خ ع أ (ممول من الدول الأعضاء)
- (1) موظف وثائق الدرجة م 1 (ممول من الدول الأعضاء)
- (1) سائق مراسلة خ ع ب (ممول من الدول الأعضاء)
- (1) أمين مكتبة الدرجة م 2 (ممول من سيدا/ السويد)
- (1) سكرتيرة ثنائية اللغة خ ع أ (ممول من سيدا/ السويد)

- (1) اختصاصي تقنية معلومات م 2 (ممول من سيدا/ السويد)
 - (1) اختصاصي اتصالات (متدرب)
 - (1) مساعد تقنية معلومات (متدرب)
 - (1) موظف قانوني (متدرب)
25. وبحسب رأي المجلس فان الأمانة العامة حسب تشكيلها الحالي تحتاج لمزيد من الموظفين، ليشغلوا الوظائف التالية
- (1) موظف سياسات رفيع المستوى للمسائل الاقتصادية، الدرجة م 3 (بحسب ما هو مدرج في الهيكل المعتمد للأمانة).
 - (3) باحثون الدرجة م 4 (يتم اقتراحهم للاعتماد في الهيكل الجديد للأمانة)
 - (1) موظف مراسم، الدرجة م 1 (يتم اقتراحه للاعتماد في الهيكل الجديد للأمانة)
 - (3) مساعدا مكاتب، الدرجة م 1 (مساعدا مكاتب للمراسم وتكنولوجيا المعلومات والأمن).

التمويل:

26. فيما يتعلق بالتمويل، ينظر المجلس بتقدير للزيادة التي تمت في ميزانية المجلس لعام 2014 حيث زادت لـ 470.486 دولار أمريكي لتكاليف الموظفين والميزانية التشغيلية ومن صفر إلى 1.015 دولار أمريكي لميزانية البرامج. ورغم هذا التقدم الملحوظ إلى أن الميزانية المخصصة لاجتماعات المجلس ظلت وبكل أسف في حدود 180.000 دولار أمريكي. مما يسمح فقط بعقد 2 من الاجتماعات السنوية للمجلس. وهي حالة غير مرضية للحد البعيد خاصة وان قواعد إجراءات المجلس تنص على عقد ما لا يقل عن 4 اجتماعات سنوية.

ثالثاً: الأنشطة والانجازات والتحديات:

27. منذ تأسيسه، حقق المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمحاربة الفساد بعض التقدم فيما يتعلق بصياغة ولايته وتصميم طريقة عمل تسمح بإشراك الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء. وقد واجهت المجلس العديد من التحديات الهائلة والتي تتمثل في عدم المصادقة الكاملة على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد من قبل كل الدول الأعضاء. فحتى الآن، وبعد عشر سنوات من اعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد صادقت 34 دولة عضو على الاتفاقية وهو ما يمثل فقط حوالي 60% من إجمالي عضوية الاتحاد الأفريقي. وان هذا المستوى المنخفض من المصادقات يشير إلى غياب الإرادة السياسية في مكافحة آفة الفساد.

28. تشمل ولاية المجلس تنسيق أنشطة مكافحة الفساد في الدول الأعضاء بالاتحاد. وهذه مهمة كبيرة تتطلب القيام بزيارات ميدانية لـ 34 دولة عضو في الاتحاد الأفريقي المصادقة على

المعاهدة. وتشمل الأنشطة خلال هذه الزيارات تجميع وتحليل الآليات التنظيمية ذات الصلة وإجراء المقابلات لتقييم مستوى تنفيذ الاتفاقية في البلدان المعنية. من أجل تقديم تقرير للمجلس التنفيذي عن التقدم المحرز في مكافحة الفساد في القارة. ولقيام بهذه المهمة وتنفيذها بفاعلية ونجاح فإن المجلس يحتاج الموارد المالية والبشرية الكافية. وعلى الرغم من ذلك فقد تم إحراز بعض التقدم من حيث حشد الموارد لأن الميزانية المخصصة للمجلس لا تزال غير كافية لتمكينه من القيام بمهامه بصورة مرضية. وإن التنفيذ الفعال للمجلس يعتمد على حد كبير على توفير التمويل الكافي والقدرة التقنية. فيحتاج المجلس للمال من أجل تعيين الموظفين بالأمانة التنفيذية، وإجراء تقييم والقيام بالبعثات وتلبية الدعوات للدول الأعضاء في الاتحاد وذلك من أجل تعزيز ولايته في رفع التقارير وأيضاً تنفيذ الحملات التوعوية بشأن الاتفاقية.

الأنشطة التي نفذت منذ يوليو 2012:

29. تم تنظيم أنشطة المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد في (4) من المحاور الاستراتيجية المضمنة في خطة المجلس للأعوام 2011 - 2015، وهي:

- المحور الاستراتيجي (1): تقديم الدعم لتنفيذ الاتفاقية.
 - المحور الاستراتيجي (2): رفع الوعي بشأن الاتفاقية والتعريف بالمجلس.
 - المحور الاستراتيجي (3): بناء الشراكات.
 - المحور الاستراتيجي (4): زيادة الكفاءة التنظيمية بالمجلس، والرصد والتقييم.
- دعم تنفيذ الاتفاقية (المحور الاستراتيجي 1):

30. تم إرسال استبيان إلى الدول الـ 34 الأطراف لتقييم مستوى تنفيذ اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته. وقد قامت 18 دولة بإرسال ردودها، وتشمل "الجزائر، بوركينا فاسو، جزر القمر، الكونغو برازافيل، الجابون، غانا، غينيا، مدغشقر، مالي، ملاوي، ناميبيا، أوغندا، رواندا، سيراليون، جنوب أفريقيا، تنزانيا، توجو، زامبيا. وقد تم إرسال مذكرة شفوية إلى الدول الـ 25 الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لإخطارهم باستعداد المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد لإرسال بعثات لتقييم مستوى تنفيذ الاتفاقية وتحديد التحديات والفرص، وحث الدول غير الأطراف على مصادقة الاتفاقية. وقد استجابت 6 من الدول الأطراف وردت بالاجاب على استقبال البعثة حيث تم إرسال هذه البعثات إلى بوروندي وكوت ديفوار والكاميرون والكونغو برازافيل، وليسوتو.

تطوير قدرات السلطات الوطنية لمكافحة الفساد:

تم تكوين الشبكة الأفريقية للجان الوطنية لمكافحة الفساد، رابطة سلطات مكافحة الفساد في أفريقيا، في 15 سبتمبر 2013 بدعم نشط (مالي وفني من الأمانة التنفيذية للمجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد).

سيتم تقديم التقرير الخامس للمجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمحاربة الفساد عن التقدم المحرز في الدول الأطراف في مكافحة الفساد أمام المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في يونيو 2014. وهذا يشمل وصفاً لحالة مكافحة الفساد في الدول الأطراف الأعضاء في الاتحاد، كما سيتم تقديم قانون نموذجي أفريقي لمكافحة الفساد، وهو لا يزال قيد التطوير بصفته عملاً مشتركاً بين المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا.

31. التوعية بشأن الاتفاقية وتسليط الضوء على المجلس (المحور الاستراتيجي 2):
لقد تم تطوير قاعدة بيانات وموقع المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد على الانترنت (www.aucorruption.org) منذ يوليو 2013.

- تم تكوين مكتبة بمقر أمانة المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد، في أروشا، تنزانيا في أكتوبر 2013.
- إقامة معارض في مختلف المحافل الدولية بما في ذلك قمة الاتحاد الأفريقي (أديس أبابا، ملابو) كما تم توزيع تي شيرتات، قبعات وغيرها من المواد.
- وقد شارك أعضاء المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمحاربة الفساد في عدة مؤتمرات وندوات دولية:

- الاحتفال بالاسبوع الدولي لمكافحة الفساد، كيجالي، رواندا 5 - 9 ديسمبر 2012.
- تنظيم ورشة عمل دولية: وسائل الإعلام وتحديات الشفافية والمساءلة في المجال العام في أفريقيا 5 - 6 ديسمبر 2013، في كيجالي، رواندا "وذلك في مشروع مشترك للجنة الاقتصادية لأفريقيا".
- مسابقة مقال الشباب وحفل توزيع الجوائز للفائزين في 9 ديسمبر 2012 في كيجالي، رواندا.
- إنتاج منشورات "المجلس في سطور" باللغتين الإنجليزية والفرنسية" أروشا، تنزانيا مايو 2013.
- إنتاج أفلام وثائقية، سلسلة من الفيديوهات "مكافحة الفساد في أفريقيا: دور المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد"، تم إطلاقه في ديسمبر 2013.
- الاحتفال بالذكرى الـ 10 لاتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد.

بناء الشراكات (المحور الاستراتيجي 3):

32. شارك المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد بوفد يتكون من 4 أشخاص في المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد الذي عقد في البرازيل في نوفمبر 2012.

- قامت الأمانة العامة للمجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد بزيارة لأمانة الآلية الأفريقية للنظراء جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، يونيو 2013 وذلك بهدف تعزيز العلاقات الثنائية.

- شاركت أمانة المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد في (الاجتماع الفني لهيكله الحكم في أفريقيا أبوجا، نيجيريا، يونيو 2013).

- شاركت أمانة المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد في المؤتمر السنوي الرابع للمجموعة الاقتصادية لشرق أفريقيا، بشأن الحكم الرشيد، كيجالي، رواندا، يوليو 2013.

- شاركت أمانة المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد في اجتماع مكون الحوكمة في الآلية الإقليمية للتنسيق، في كوريفتو، أديس أبابا، أثيوبيا في يوليو 2013.

- شاركت أمانة المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد في ورشة عمل تدريبية إقليمية بخصوص مكافحة الفساد وحقوق الإنسان في ياوندي، الكاميرون، أغسطس 2013.

- شاركت أمانة المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد في "الاجتماع البرلماني الإقليمي في منتدى الحوكمة الأفريقي وترقية الصكوك القانونية للاتحاد الأفريقي" مابوتو، موزمبيق، سبتمبر 2013.

زيادة الكفاءة التنظيمية بالمجلس، والرصد والتقييم (المحور الاستراتيجي 4).

33. تم نقل أمانة المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد إلى مدينة أروشا، منذ فبراير

2013 بعد توقيع اتفاقية المقر بين حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي في يناير 2013.

يتكون هيكل الأمانة حالياً، على النحو التالي:

- (1) أمين تنفيذي، الدرجة م 6 (ممول من الدول الأعضاء)
- (1) موظف سياسات رفيع المستوى للمسائل القانونية والسياسية، الدرجة م 3 (ممول من الدول الأعضاء)
- (1) مساعد محاسب الدرجة خ ع أ (ممول من الدول الأعضاء)
- (1) موظف وثائق الدرجة م 1 (ممول من الدول الأعضاء)
- (1) سائق مراسلة خ ع ب (ممول من الدول الأعضاء)
- (1) أمين مكتبة الدرجة م 2 (ممول من سيدا/ السويد)

- (1) سكرتيرة ثنائية اللغة خ ع أ (ممول من سيدا/ السويد)
- (1) اختصاصي تقنية معلومات م 2 (ممول من سيدا/ السويد)
- (1) اختصاصي اتصالات (متدرب)
- (1) مساعد تقنية معلومات (متدرب)
- (1) موظف قانوني (متدرب)

التقدم المحرز في مكافحة الفساد في الدول الأعضاء:

مصفوفة - توضح التقدم المحرز من قبل الدول الأطراف في ترقية بعض نصوص اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته.

الجدول (1): الإطار التشريعي والإجراءات الأخرى (المادة 5)		
الدولة	العامود أ: هل هناك تشريعات خاصة بمكافحة الفساد؟	العامود ب: ما هي الجهات المسؤولة عن إدارة وتطبيق هذه التشريعات.
الجزائر	نعم	لجنة مكافحة الفساد
بنين	نعم	منظمة الجبهة الوطنية لمكافحة الفساد، اللجنة الوطنية الاستشارية لإصلاح الإدارة (2007).
بوركينافاسو	نعم	السياسة الوطنية للحكم الرشيد، الهيئة العامة لتنظيم الأسواق (2007)
بوروندي	نعم	الفرقة الخاصة لمكافحة الفساد مع أندية مكافحة الفساد.
الكاميرون	نعم	اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد (2006)، تغيير العادات، مكافحة الفساد، الوكالة الوطنية للتحقيقات المالية (2005)
جزر القمر	نعم	لجنة مكافحة الفساد.
الكونغو	نعم	المرصد الاستشاري لمكافحة الفساد (2009)، وأيضاً عضو في منظمة مواعمة قوانين الأعمال في أفريقيا.
كوت ديفوار	نعم	الهيئة العليا للحكم الرشيد (2013)، مجموعة العمل الحكومية لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا والأنشطة ذات الصلة.
أثيوبيا	نعم	اللجنة الاتحادية للأخلاقيات ومكافحة الفساد (2001)
الجابون	نعم	اللجنة الوطنية لمكافحة الثراء غير المشروع (2003)، وأيضاً عضو موقع في منظمة مواعمة قوانين الأعمال في أفريقيا.
غانا	نعم	المبادرة الغانية للنزاهة: التحالف الغاني لمكافحة الفساد، تحالف مكافحة الفساد، المرسوم الرئاسي لمكافحة الفساد.
غينيا	نعم	الوكالة الوطنية لمكافحة الفساد.
كينيا	نعم	اللجنة الوطنية للأخلاقيات ومكافحة الفساد، المجلس الاستشاري الكيني لمكافحة الفساد، لجنة تسيير الحملة الوطنية الدائمة لمكافحة الفساد.
ليسوتو	نعم	إدارة جرائم الفساد والجرائم الاقتصادية، مكتب الرقابة العامة، ومكتب المراجعة العام.

ليبيريا	نعم	اللجنة الليبيرية لمكافحة الفساد، اللجنة الدستورية للمراجعة العامة.
ملاوي	نعم	مكتب مكافحة الفساد.
مالي	نعم	مكتب المراجعة العامة (2003).
موزمبيق	نعم	المكتب المركزي لمكافحة الفساد (2006)، والمنندى الوطني لمكافحة الفساد.
ناميبيا	نعم	لجنة مكافحة الفساد، المجلس الاستشاري لمحاربة غسل الأموال
النيجر	نعم	الهيئة العليا لمكافحة الفساد والجرائم ذات الصلة.
نيجيريا	نعم	اللجنة المستقلة للممارسات الفاسدة والجرائم ذات الصلة، لجنة الجرائم الاقتصادية والمالية، وحدة استخبارات الجرائم المالية.
رواندا	نعم	مكتب الرقابة العامة، مكتب المراجعة العامة.
سيراليون	نعم	لجنة مكافحة الفساد (2008)، مكتب الرقابة العامة.
جنوب أفريقيا	نعم	منندى مكافحة الفساد و 11 منظمة أخرى معنية بمكافحة الفساد.
تنزانيا	نعم	مكتب منع ومكافحة الفساد.
أوغندا	نعم	مكتب الرقابة الحكومية، إدارة الاخلاقيات والنزاهة.
زامبيا	نعم	منندى الوكالات، لجنة مكافحة الفساد. مكتب المراجعة العامة.

المادة 5: الإطار التشريعي والتدابير الأخرى

34. سنت الدول الأطراف في الاتفاقية قوانين تستهدف الفساد وغسيل الأموال والجرائم المالية والإرهاب، ولكن كثير من الدول الأطراف تشريعات متعددة لتغطية هذه الجوانب الظاهرة من الأنشطة غير المشروعة المنصوص عليها في اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد. وفيما يتعلق بالممارسات الفاسدة فان هناك اختلافات بين الدول الأطراف من ناحية الأطر التشريعية المنفردة أو المتعددة. ومن أمثلة التشريعات المنفردة نجد قانون مكافحة الفساد في الكونغو والذي بموجبه تم إنشاء اللجنة الاستشارية لمكافحة الفساد، القانون الاثيوبي الاتحادي للأخلاقيات ومكافحة الفساد والذي بموجبه تم إنشاء اللجنة الاتحادية للأخلاقيات ومكافحة الفساد، وقانون ليسوتو لمنع الجرائم الاقتصادية ومكافحتها، وبناء عليه تم تكوين إدارة مكافحة الفساد والجرائم ذات الصلة. وقانون ملاوي لمكافحة الممارسات الفاسدة والذي بناء عليه تم إنشاء مكتب مكافحة الفساد، وقانون مكافحة الفساد في موزمبيق الذي بموجبه تم إنشاء المكتب المركزي لمكافحة الفساد، وقانون ناميبيا لمكافحة الجريمة المنظمة والذي على ضوءه تم إنشاء مكتب مكافحة الفساد، وقانون مكافحة الممارسات الفاسدة والجرائم الأخرى ذات الصلة، والذي بناء عليه تم إنشاء المؤسسات الثلاثة الرئيسية لمكافحة الفساد، وقانون مكافحة الفساد في سيراليون الذي بناء عليه تم إنشاء لجنة مكافحة الفساد. وبالمثل نجد هناك بنين وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وغينيا والجابون والنيجر ورواندا الذين اعتمدوا في المقام الأول على قانون العقوبات لترسيخ وتأسيس مؤسسات مكافحة الفساد، أما أمثلة الدولة الأطراف ذات

التشريعات المتعددة هي الجزائر وبوروندي والكاميرون وجزر القمر وكينيا وجنوب أفريقيا وأوغندا.

35. إن كل الدول الأطراف تقريباً لديها تشريعات خاصة بالجرائم المالية وغسيل الأموال، ومن بين أبرزها القانون الجزائري الإطاري بشأن منع ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وحدة الاستخبارات المالية في كوت ديفوار، الوكالة الكاميرونية للتحقيقات المالية، وقانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في ليبيريا، وقانون الاستخبارات المالية في ناميبيا، وقانون حظر غسيل الأموال في نيجيريا، وقانون مكافحة غسل الأموال في تنزانيا، وقانون مركز الاستخبارات المالية في جنوب أفريقيا، وهناك عدد من الدول الأطراف وهي جزر القمر والكونغو وكوت ديفوار والجابون وغينيا قد وقعت على منظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا التي تنظم دور الشركات الأجنبية العاملة في المجالات الخاصة بكل منها.

36. وبالإضافة إلى الأطر التشريعية فقد أنشأت الدول الأطراف لجان وطنية استشارية ووضعت السياسات ونظمت الحملات باعتبارها عناصر رئيسية في جهود مكافحة الفساد. وتشمل هذه القائمة منظمة الجبهة الوطنية لمكافحة الفساد في بنين، واللجنة الوطنية الاستشارية للإصلاحات الإدارية، اللجنة الوطنية للحكم الرشيد في بوركينا فاسو، والفرقة الخاصة لمكافحة الفساد في بوروندي، ولجنة تغيير العادات ومعارضة الفساد في الكاميرون. وتحالف مكافحة الفساد في غانا، والمرسوم الرئاسي لمكافحة الفساد في غانا، والمنتدى الوطني لمكافحة الفساد في موزمبيق، ولجنة تسيير الحملة الوطنية الدائمة لمكافحة الفساد في كينيا. والمنتدى الوطني لمكافحة الفساد في جنوب أفريقيا. وقد اعتمدت الدول الأطراف الأخرى خطط وطنية شاملة لمكافحة الفساد، وعلى سبيل المثال، السياسة الوطنية لمكافحة الفساد في بوركينا فاسو، والخطة الوطنية لمكافحة الفساد في غانا 2012 - 2022، استراتيجية مكافحة الفساد في ملاوي، الاستراتيجية القومية لمكافحة الفساد وخطة العمل في تنزانيا 2000-2005. و2006-2013.

الجدول 2: مكافحة الفساد والجرائم ذات الصلة في الخدمة العامة (المادة 7)

هل يتم تطبيق التدابير المتعلقة بالمشتريات العامة؟	هل هناك قانون لإقرار الذمة المالية وكشف الأصول وتدايعات الانخراط في الفساد؟	الدولة
يطلب الاتبات من الشخص المعني على الأصول التي يمتلكها وتكون أعلى نسبياً من دخله المشروع. ويشمل هذا الإلزام كبار مسؤولي الحكومة، الرئيس، أعضاء البرلمان، أعضاء المجلس الدستوري وروساء وأعضاء المجالس الشعبية المنتخبين، يدين القانون الثراء غير المشروع ويجرم الفساد وقبول الهدايا التي تؤثر على أداء الواجب.	نعم	الجزائر
أعلى السلطات، كبار موظفي الخدمة المدنية، المدراء المركزيون للإدارات، مدراء المشاريع، والمحاسبون في الجهات العامة حيث يطلب منهم إقرار الذمة المالية والكشف عن الأصول التي يمتلكونها عند توليهم المنصب ومغادرتهم له. يتم اتخاذ إجراءات تأديبية ضد المسؤولين المدانين بجريمة الفساد.	نعم	بنين
يعاقب القانون الجنائي المسؤولين الإداريين والعاملين في السلك القضائي والعسكريين والمنتخبين الذين يتورطون في جرائم الفساد. مطلوب من رئيس بوركينافاسو تقديم تصريح خطي بالأموال التي يمتلكها إلى رئيس المجلس الدستوري ومطلوب من بقية المسؤولين الآخرين أيضاً كشف بإقرار ذمة مالية وكشفاً بالأصول.	نعم	بوركينافاسو
مطلوب من المسؤولين الحكوميين الإعلان عن ثروتهم في بداية ونهاية ولاية كل منهم في منصبه. ويشمل هؤلاء المسؤولون الرئيس ورئيس الوزراء وأعضاء الحكومة ورئيس أعضاء الجمعية الوطنية ورئيس وأعضاء مجلس الشيوخ والبرلمانيين وأعضاء مجلس الشيوخ وجميع الضباط المنتخبين والأمناء العاميين للوزارات والمديرين ومديري الإدارات المركزية والمديرين العاميين للشركات العامة وشبه الحكومية والقضاة وموظفي الإدارات المكلفة بالأموال المستردة، وجميع القائمين على الوظائف المعنية بالدخل الخاضع للضريبة والمسؤولين عن المبالغ المالية المستردة وإدارة صناديق الاموال العامة.	نعم	الكاميرون
على المسؤولين تقديم إقرارات الذمة المالية في كل سنة وكذلك أسرهم في غضون ثلاثة أشهر من العمل.	نعم	جزر القمر
على كل مواطن معين أو منتخب في منصب عام عالي يجب أن يقدم إقرار ذمة مالية بالأصول التي يمتلكها في بداية ونهاية ولايته في المنصب.	نعم	الكونغو
حالياً، الرئيس هو الموظف العمومي الوحيد الذي مطلوب منه أن يقدم إقرار بذمته المالية بالأصول التي يمتلكها. ولكن البرلمان يدرس الآن مشروع مدونة قواعد السلوك للموظفين العموميين التي من شأنها أن تشمل مواداً عن الإثراء غير المشروع وتقديم الذمة المالية والإعلان عن الأصول. وقد أدت الإصلاحات الهامة بشأن المشتريات العامة لاعتماد قانون الصفقات العمومية الجديد فضلاً عن انشاء الهيئة الوطنية لتنظيم المشتريات العامة.	نعم	كوت ديفوار
ترتبط مكافحة الفساد بإصلاح الخدمة المدنية. ويطلب من كبار المسؤولين الحكوميين تقديم إقرار بذمهم المالية والأصول التي يمتلكونها بكاملها فضلاً عن أفراد الأسرة، وتسجيلها لدى لجنة مكافحة الفساد والأخلاقيات الاتحادية. ويؤدي الفشل إلى عدم تقديم هذا الإقرار إلى توجيه اتهامات جنائية وأحكام بالسجن والغرامات. ولا يتم إعفاء كبار مسؤولي الدولة من هذه العملية حيث تضم القائمة الرئيس ورئيس الوزراء والوزراء ووزراء الدولة ونواب الوزراء والمفوضين ومحافظي البنوك المركزية وكبار المسؤولين التنفيذيين الآخرين.	نعم	أثيوبيا

الجابون	نعم	مطلوب إعلان الأصول وتقديم الإقرارات لمن يتولون مناصب عامة في الدولة. ويؤدي سوء السلوك لعقوبات تتراوح بين الغرامة والعزل من المنصب ويتم فرض العقوبات على أي فعل يتعلق بخيانة الأمانة يكون قد ارتكبتها مسؤول من خلال مجلس تأديب.
غانا	نعم	إجراءات مبسطة في تقديم الخدمات العامة والتحقق الفوري في مزاعم الفساد، وإجراءات شراء مبسطة، مع وجود قانون مدونة السلوك نافذ.
غينيا	نعم	مطلوب من كل من يتولى منصباً عاماً أن يقدم إقراراً بذمته المالية وإعلاناً بالأصول التي يمتلكها قبل وبعد تركه للمنصب بما في ذلك الرئيس. ويتم اتباع نظام شفافية في المشتريات الحكومية بالنص عليها في القانون.
كينيا	نعم	كل موظف عام تحوم حوله شبه سوء استخدام المنصب يجب عليه أن يستقيل. ويلزم موظفي الخدمة المدنية لتقديم إقرارات بذمتهم المالية. ويتم شغل الوظائف العامة من خلال نظام توظيف قائم على الجدارة، ولا زالت الحكومة تعمل على إنشاء الهياكل القانونية والمؤسسية اللازمة لملاحقة الجناة. وقد تم تكوين لجنة الأخلاق والحكم للعاملين في القضاء والتي تم إنشاؤها لجمع المعلومات لتحديد مستوى الفساد في القضاء، لترفع تقريراً عن الحالات الفردية والتوصيات بالتدابير العلاجية. وقد شهدت الخدمة العامة إصلاحات واسعة النطاق مثل استخدام أنظمة الإدارة المالية العامة وهيئة الرقابة العامة على المشتريات.
ليسوتو	نعم	يلزم الموظفون العموميون بالتخلص من المصالح المالية المباشرة وغير المباشرة في أي مشروع يدخل في نطاق عملهم، فضلاً عن المصالح التي تتعارض مع أداء الواجبات العامة.
ليبيريا	نعم	يتم تقديم إقرارات الذمة المالية والإعلان عن الأصول والإيرادات من الرئيس ونائب الرئيس والوزراء ونواب الوزراء ووكلاء الوزراء والمفوضين. ويطلب تقديم هذه الإقرارات مرة كل عامين. ويتم مقاضاة الأفراد عن تقديم المعلومات الكاذبة والمضللة. وقد تم إنشاء لجنة المشتريات والامتيازات العامة للإشراف على كل مشتريات السلع والخدمات الحكومية. وهناك لجنة محاسبة عامة مستقلة ترفع تقاريرها للهيئة التشريعية.
ملاوي	نعم	تشمل الجرح والممارسات الفاسدة الممارسات التي يقوم بها موظفو الخدمة العامة والممارسات الفاسدة مع كبار مسؤولي الخدمة العامة سوء استخدام السلطات العامة واستغلال المنصب العام وموظفو الخدمة العامة الذين يرتكبون أعمال فساد أثناء أداءهم لوظائفهم.
مالي	نعم	يقدم الرئيس والوزراء إقرارات الذمة المالية قبل توليهم مناصبهم على أن تجدد كل عام أثناء توليهم المنصب.
موزمبيق	نعم	تقديم إقرارات الذمة المالية إلزامية بالنسبة للرئيس وكبار مسؤولي الخدمة العامة ويعلمون بما لديهم من أصول للمجلس الدستوري خلال مدة لا تتجاوز الـ 30 يوماً من توليهم المنصب. وتقديم إقرار إلزامي لكل أعضاء الحكومة وأزواجهم ومن يعولونهم. وليس مسموحاً للمسؤولين الحكوميين بالحصول على مصادر دخل خارجي من خلال عضويتهم في مجالس الإدارات بخلاف المؤسسات الخيرية والتعليمية ويتم تنظيم المشتريات العامة بشكل جيد من خلال الالتزام بالأحكام المتعلقة بمتطلبات التنافسية في العطاءات، والتدريب المهني الإلزامي وإجراءات الشكاوى وقواعد الحرمان بالنسبة للشركات التي ثبتت عليها تهمة خرق إجراءات الشراء نافذة التطبيق.
ناميبيا	نعم	هناك لوائح تضبط منح الهدايا وتقديم الضيافة لموظفي الخدمة المدنية ويطلب تقديم إقرارات الذمة المالية وإعلان الأصول فقط من أعضاء البرلمان، مدير ونائب مدير لجنة مكافحة الفساد. ويتم استثناء رئيس الدولة من تقديم هذا الإقرار. كما أن كبار موظفي الخدمة المدنية ليس مسموح لهم بشغل مناصب في القطاع الخاص عندما يكونون يعملون في خدمة الدولة. ويتم تدريب موظفي الخدمة العامة في مسائل النزاهة والأخلاقيات.

النيجر	نعم	التشريعات الخاصة بتقديم إقرارات الذمة المالية وإعلان الأصول ومنح واستلام الهدايا لأعضاء الجهاز التنفيذي والسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، ويتم رصد الموظفين العموميين من خلال جمع المعلومات والتحقيق مما يقدمونه من إقرارات ذمة وإعلانات أصول سنوية. ويطلب من جميع الموظفين العموميين تقديم إقرارات ذمة للأصول المالية عبر استمارات سرية.
نيجيريا	نعم	إتاحة تقارير مكتب المراجعة العامة للجمهور تمثل (ضغطاً سياسياً عاماً) كي يتم الرد على المشاكل التي تم تحديدها وتضمينها في التقرير). وموظفو الخدمة العامة الذين يتورطون في قضايا فساد تتم محاكمتهم. ومطلوب من مسؤولي الدولة أن يقدموا إقرارات ذمة مالية وإعلانات بالأصول التي يمتلكونها لهيئة الرقابة العامة. وبالنسبة لمكتب المراجع العام فهو وبنص القانون له حق الوصول لكل الوثائق الحكومية في مختلف الإدارات، ويلعب دوراً هاماً في تحديد أوجه الضعف والقصور الإداري والمخالفات.
رواندا	نعم	إن هيئة مكافحة الفساد في هذا البلد فريدة من نوعها. فهي لديها صلاحيات النيابة العامة. ومنذ تأسيسها تشارك في لجنة التنسيق الإدارية رفيعة المستوى بشأن الملاحقات القضائية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم توسيع نطاق عملها ليشمل التحقيق في قضايا التأثير على العدالة وحيازة الثروة غير المبررة والتلاعب في العطاءات في مجال المشتريات. وتقديم إقرارات الذمة المالية إجبارية لموظفي الخدمة المدنية، وهذه الهيئة مخولة بالقانون لإنتاج وثائق في شكل سجلات إلكترونية واستدعاء الشهود واستجوابهم وأخذ الأقوال تحت القسم. كما يمكنها أن تطلب من الشخص قيد التحقيق أو أولئك المقربون منه قيد التحقيق بتوفير بيانات عن النفقات المتكبدة فيما يتعلق بنفسه وزوجه ووالديه أو أطفاله عن جميع الدخل المكتسب خلال الفترة المحددة ومقدار الضريبة المدفوعة على هذا الدخل. وإن الفشل في توفير هذه المعلومات أو تقديم معلومات خاطئة أو مضللة يترتب عليها عقوبات تشمل الغرامة أو السجن. وتعمل هذه الهيئة أيضاً على تبسيط إجراءات المشتريات أيضاً.
سيراليون	نعم	يقوم المراجع العام بدور أشرافي وهناك لجنة دائمة بالبرلمان تقف على الحسابات العامة والمكتب المستقل للمحامي العام يعمل على ضمان أن القطاع العام بما فيها السياسيون يجب أن يتحملوا المسؤولية على أفعالهم. وقد تم تفويض لجنة وزارية لمكافحة الفساد تضم وزارات الخدمة العامة والإدارة ووزارة العدل ووزارة السلامة والأمن والتطوير الدستوري لتتظر في مقترحات متعلقة بتنفيذ الحملة الوطنية لمكافحة الفساد على المستوى الوطني والإقليمي.
جنوب أفريقيا	نعم	يقوم المراجع العام بدور أشرافي وهناك لجنة دائمة بالبرلمان تقف على الحسابات العامة والمكتب المستقل للمحامي العام يعمل على ضمان أن القطاع العام بما فيها السياسيون يجب أن يتحملوا المسؤولية على أفعالهم. وقد تم تفويض لجنة وزارية لمكافحة الفساد تضم وزارات الخدمة العامة والإدارة ووزارة العدل ووزارة السلامة والأمن والتطوير الدستوري لتتظر في مقترحات متعلقة بتنفيذ الحملة الوطنية لمكافحة الفساد على المستوى الوطني والإقليمي.
تنزانيا	نعم	يلزم جميع الموظفين العموميين بما فيهم الوزراء والأمناء الدائمين والمدراء العامون والنائب العام ورئيس المحكمة العليا والقضاة بتقديم إقرارات ذمة مالية والإعلان عن أصولهم إلى أمانة الأخلاقيات، ولا يقتصر ذلك على الودائع النقدية في البنوك أو أي من المؤسسات المالية بل يشمل حتى العقارات وأرباح الأسهم. ويطلب من أعضاء الحكومة تقديم بيانات سنوية بهذه الأصول. كما يطلب من كل مؤسسة أن تضع لائحة أخلاقيات وسلوك قابلة للتنفيذ على موظفيها.

أوغندا	نعم	يلزم الموظفون العموميون أن يعلنوا بانتظام عن أصولهم ويقدموا إقرارات ذمة مالية. ويلزم القادة السياسيون بالإعلان عن الدخل والأصول والخصوم. وتقوم وحدة الرقابة الحكومية بوظيفتها كرقيب عام ولها السلطة ليس فقط في التحقيق وإلقاء القبض وتوجيه التهم في الدعاوى المتعلقة بالفساد أو استغلال السلطة أو إساءة استخدام المنصب العام، ولكن أيضاً لها حق الوصول لكل الوثائق حيثما ترى ذلك ضرورياً، كما أن وحدة الرقابة الحكومية لديها سلطات إشرافية ورقابية تصل حتى لتجميد الحسابات في البنوك والبحث وتوجيه الأوامر بتقديم الوثائق والحصول على الأدلة تحت القسم ووضع القيود على أي ممتلكات من بين مهام أخرى. وتقوم وحدة المشتريات العامة والتخلص من الأصول بالسلطة الإشرافية على الأمور المتعلقة بالمشتريات.
زامبيا	نعم	تقديم إقرارات الذمة المالية وإعلان الأصول محصور فقط على أعضاء البرلمان والوزراء وعدد قليل من الموظفين العموميين المختارين مثل القضاة حيث يتم الإعلان عن الأصول الشخصية قبل تسلم المنصب. ومع ذلك، فإن هناك مناقشات جارية فيما يتعلق بوضع تشريعات تطلب من كل الموظفين العموميين أن يقدموا إقرارات ذمة مالية وإعلانات بالأصول المالية التي يمتلكونها بصورة دورية. فلا يزال موظفو الخدمة العامة غير خاضعين لقوانين الكشف عن الأصول المالية. ورغم أن المترشحين لمنصب الرئاسة مطلوب منهم الكشف عن أصولهم المالية. وقد تم تشكيل اللجان الوزارية ولجان المناقصات العامة واللجان المؤسسية المؤقتة فضلاً عن إجراءات المناقصات العامة بشكل مفتوح بهدف الشفافية في عمليات المناقصة. ويدقق مكتب المراجع العام الحسابات المتعلقة بالإيرادات العامة للبلاد. ومع ذلك فإنه لا يمكن فرض عقوبات ضد الموظفين العموميين الذين يسيئون استخدامها أو يختلسون من الأموال العامة. ويمكن فقط الإشارة إلى الحالات إلى السلطات المعنية لفرض عقوبات التي تراها مناسبة.

المادة 7: مكافحة الفساد والجرائم ذات الصلة في الخدمة العامة

37. مع استثناءات قليلة جدا، فإن جميع الدول الأطراف قد قامت بسن قوانين القيادة والأخلاق لتقديم نماذج لمبادرات مكافحة الفساد في الخدمة العامة. فقد كان للكاميرون وإثيوبيا وملاوي وكان قصب السبق في إنشاء أقسام أخلاقية في الوزارات والدوائر الحكومية ليكونوا رواد تدابير النزاهة. وبالمثل، فإن جميع الدول الأطراف تقريبا لديها أحكام خاصة بالإعلان عن الأصول للموظفين العموميين. و يبقى الاختلاف حول ما إذا كانت مثل هذه الاعلانات هي جزئية أو شاملة. فمن بين الدول الأطراف التي لديها أحكام بإعلان الأصول الجزئية هناك كوت ديفوار والتي تتطلب حاليا من الرؤساء فقط الاعلان عن أصولهم؛ مالي، حيث لا يوجد سوى رئيس الوزراء المطلوب منه أن يعلن عن أصوله؛ ناميبيا، التي لا تطلب سوى من أعضاء البرلمان ومدير ونائب مدير لجنة مكافحة الفساد أن يعلنوا عن أصولهم؛ وزامبيا التي تطلب فقط من أعضاء البرلمان، والوزراء، وعدد قليل من الموظفين العموميين المختارين الاعلان عن أصولهم بشكل دوري. وتميل الإعلانات الشاملة عن الأصول لتشمل جميع الموظفين العموميين. فعلى سبيل المثال في الجزائر وبنين والكاميرون والكونغو وغينيا وليبيريا وموزامبيق ونيجيريا وتنزانيا ينص قانون التصريح بالامتلاكات على أنه يشمل الرئيس وجميع كبار المسؤولين الحكوميين الآخرين. وقد أنشأت بعض البلدان مكاتب قوية لمحاكمة الجرائم التي يرتكبها الموظفون العموميون. فمثلا في جنوب أفريقيا هناك مكتب المستقل لمدير وحدة النيابة العامة والأصول وكبح الفساد، في حين أن مؤسسات مكافحة الفساد في غانا وسيراليون وأوغندا لديها وحدات لملاحقة الفساد في الخدمة العامة.

38. وقد شرعت معظم الدول الأطراف في وضع تدابير رامية إلى تحسين نوعية الإدارة العامة، بما في ذلك مكاتب المراجعة التي تحمي المال العام، وتعزز المساءلة، وترصد، وتراقب العقود الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أنشئت مؤسسات المشتريات العامة لتحسين الشفافية والمنافسة في منح العقود بما يتفق مع معايير منظمة التجارة العالمية.

الجدول (3): الحصول على المعلومات (المادة 9)		
الدولة	هل هناك أي شكل من أشكال التشريعات بشأن الحصول على المعلومات وحماية المبلغين؟	
الجزائر	نعم	تقارير مكتب المراجع العام تكون متاحة لعامة الجمهور فضلا عن أي تقارير أخرى من هيئات الإشراف الحكومية
بنين	نعم	ينص الدستور والقانون على حرية التعبير، ولكن لا توجد قوانين تنص على وصول الجمهور إلى المعلومات الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يخضع الموظفون العموميون لقوانين الإفصاح المالي. موظفو القطاع العام والخاص الذين يقدمون تقارير عن قضايا الفساد ليس لهم حماية قانونية أو عملية من إعادة توجيه الاتهامات لهم مما يكون له نتيجة سلبية.

بوركينيا فاسو	نعم	حرية الوصول إلى مصادر المعلومات متاحة للصحفيين مع استثناءات بشأن الحصول على معلومات تتعلق بالأمن الداخلي أو الخارجي للدولة، وكذلك الأسرار العسكرية، والمصالح الاقتصادية الاستراتيجية، والتحقيقات الجارية أو الإجراءات القانونية وأي شيء يهدد كرامة وخصوصية بوركينيا فاسو. ويضمن القانون أيضا إمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد.
بوروندي	نعم	لا يمكن الحصول على قانون المعلومات وموظفو الخدمة المدنية والعاملون في القطاع الخاص ليست لهم حماية قانونية من إعادة تجريبهم عند الإبلاغ عن حالات الفساد.
الكاميرون	نعم	لأعضاء اللجنة القدرة على الوصول إلى البيانات والوثائق والسجلات و التحقق منها، وخاصة تلك المواد المتعلقة بجميع الخدمات التي تقدمها الدولة أو أي مؤسسة عامة. هوية الأشخاص الضالعين في سياق عملية الإفصاح بما في ذلك المخبرين والشهود والمعرضين المزعومين على لفعال من أفعال الفساد محميون أمام المحاكمة الجنائية المدنية.
جزر القمر	نعم	حرية الاتصال مضمونة من قبل خلال المجلس الأعلى. وقوانين محاربة الابتزاز والاحتيال والجرائم ذات الصلة تنص على أحكام لحماية المبلغين عن المخالفات.
الكونغو	نعم	الوصول إلى قانون المعلومات (2013) يعكس نمودجا للقانون الأفريقي بشأن الحصول على المعلومات بما في ذلك السماح بالوصول لجميع الأشخاص، و النص على توفير المشرفين المستقلين و ليس هناك أية متطلبات لتبرير الحاجة إلى المعلومات. وقد أقر البرلمان هذا القانون خلال فترة زمنية قياسية مدتها شهرين مما يدل على مستوى الالتزام العالي من قبل الحكومة.
كوت ديفوار	نعم	تم تشجيع الدعم الجماهيري للتنفيذ الفعال من خلال إعلان المبلغين بالحصول على 25 في المائة من الأصول التي يساعدوا على استرجاعها من المسؤولين الفاسدين.
أثيوبيا	نعم	الأشخاص أو الكيانات ملزمون بالكشف عن الوثائق أو المواد لمحقيقي اللجنة الوطنية لمحاربة الإثراء غير المشروع.
الجابون	نعم	الحماية من الإيذاء وتشويه السمعة من قبل أرباب العمل للأشخاص الذين يعملون في الحكومة وغير الحكومية الذين قد يرغبون في الإبلاغ عن الجرائم والممارسات الفاسدة في أماكن عملهم. و تتم مكافأة الأفراد للكشف عن المعلومات المتعلقة بالسلوك غير القانوني أو غير القانوني للآخرين.
غانا	نعم	حرية الوصول إلى المعلومات العامة وحرية التعبير والرأي مضمونة
غينيا	نعم	
كينيا	نعم	إطلاق بوابة البيانات المفتوحة جعلت كينيا أول دولة أفريقية تضع كل البيانات الحكومية في متناول المواطنين العاديين عبر الإنترنت. ولا يجوز اتخاذ إجراءات تأديبية ضد أي موظف من القطاع الخاص أو العام يساعد في تحقيق أو يفصح عن معلومات تساعد في التحقيق في مثل هذا التحقيق. وتلتزم المحاكم بإخفاء أو إزالة أي معلومات قد تكشف عن هوية المخبر وتوفير نقل الهوية و تغييرها إذا لزم الأمر.
ليسوتو	قيد العمل	الحصول على المعلومات يسمح للجمهور بالمشاركة في مراقبة و رصد شاغلي المناصب العامة. ومع ذلك، فقد اشتكى بعض منظمات المجتمع المدني من بعض التحديات المتعلقة بالحصول على معلومات دقيقة غني عنها لحملة مكافحة الفساد الخاصة بهم

ليبيا	نعم	قانون حرية المعلومات الذي تم سنه في عام 2008: حماية المخبرين فضلا عن حوافز للإبلاغ عن حالات الفساد. سياسة عدم الإفصاح عن هويات المخبرين. هناك مشروع قانون لحماية المبلغين قيد النظر أمام الهيئة التشريعية.
ملاوي	نعم	ضمان الوصول إلى المعلومات وحماية المبلغين
مالي	نعم	ضمان حرية الصحافة وكذلك الوصول إلى المعلومات والوثائق المتعلقة بالإدارة العامة
موزمبيق	نعم	حماية المخبرين لا تزال ضعيفة، وهناك حالات تعرض فيها المخبرين و الشهود للمضايقة بعد كشفهم جرائم فساد أو سرقة أموال الدولة. و لا يمكن الكشف عن هوية المخبر حتى أثناء جلسات المحكمة إلا بأمر من محكمة مختصة.
ناميبيا	نعم	حماية المخبرين لا تزال ضعيفة، وهناك حالات تعرض فيها المخبرين و الشهود للمضايقة بعد كشفهم جرائم فساد أو سرقة أموال الدولة. و لا يمكن الكشف عن هوية المخبر حتى أثناء جلسات المحكمة إلا بأمر من محكمة مختصة.
النيجر	نعم	يمكن تقديم البلاغات إلى لجنة مكافحة الفساد أو الشرطة أو أي سلطة أخرى ذات الصلة دون الكشف عن الهوية.
نيجيريا	نعم	حظر الإجراءات القانونية الجنائية أو الدعاوى المدنية ضد أي موظف عمومي يكشف المعلومات للجمهور على الرغم من العواقب التي قد تترتب على المنظمة أو دون الحصول على إذن طالما يعتقد الموظف أن المعلومات تبين ان هناك أعمال فساد أو جريمة فساد على وشك أن ترتكب. و على جميع المؤسسات التي تعمل على إنفاق الأموال العامة أن تكون مفتوحة حول عملياتها والنفقات التي تقوم بها في حين أن للمواطنين الحق في الحصول على المعلومات عن أنشطتها.
رواندا	نعم	يلبي القانون أفضل معايير الممارسات من حيث نطاق التطبيق مع أحكام واضحة بشأن الإفصاحات الاستباقية وبتيح للناس التقديم بطلباتهم للحصول على معلومات عن المنظمات والشركات والهيئات العامة.
سيراليون	قيد العمل	تنص لجنة مكافحة الفساد على أن المخبر الذي تؤدي المعلومات التي يدلي بها إلى ادانة المتهمين سوف يعطى عشرة في المئة من عائدات أي ممتلكات صادرة نتيجة الادانة.
جنوب أفريقيا	نعم	الحكومة الالكترونية متطورة وعدد كبير من الادارات الحكومية لديها مواقعها الخاصة على الإنترنت التي توفر المعلومات بشأن عملها. ويوفر موقع خدمات جنوب أفريقيا نقطة واحدة للحصول على معلومات عن الخدمات التي تقدمها الحكومة. و وثيقة حماية معلومات الدولة قد أطاحت بوثيقة كشف السرية وتسعى للحد من حرية وسائل الإعلام وقدرتها على الإبلاغ عن حالات الفساد و تخول فرض العقوبات على الكشف أو الاحتفاظ بوثائق سرية.
تنزانيا	قيد العمل	ليس هناك أي تشريع شامل يجعل الهيئات العامة والخاصة ملزمة بتوعية الجمهور بالمسائل الهامة بالنسبة لهم.
أوغندا	نعم	يحصل المخبرين على 5 في المائة من المبلغ الإجمالي المسترجع عقب توقيع الإدانة.
زامبيا	قيد العمل	المدير العام لديه صلاحيات للمطالبة بالحصول على معلومات وأدلة تتعلق بالتحقيق بشأن الفساد والذي يتضمن الوصول إلى المعلومات المصرفية. و هناك آلية ابلاغ متاحة عبر الانترنت حيث يمكن للمواطنين الإبلاغ عن حالات الاشتباه بالفساد دون الكشف عن هوياتهم.

المادة 9: الوصول إلى المعلومات

39. يتوفر لدى جميع الدول الأطراف الـ 27 بعض النسخ من قوانين الإفصاح عن المعلومات؛ وعلى نحو متزايد بدأ الكثير من الدول الأطراف باجازه قوانين حرية المعلومات لدعم أنظمة مكافحة الفساد. وتشمل قائمة الدول الأطراف التي تتيح امكانية وصول صريحة لقوانين المعلومات: بوركينا فاسو والكونغو اللتين لديهما قوانين تمنح الصحفي حق الوصول إلى مصادر المعلومات، باستثناء المعلومات المتعلقة بأمن الدولة؛ وفي كوت ديفوار، وافق البرلمان على تشريع يسمح بالوصول إلى المعلومات في ديسمبر 2013 خلال فترة قياسية مدتها شهرين؛ وتتص دساتير غينيا وملاوي ومالي ورواندا بالسماح بالوصول إلى المعلومات العامة. و الدول الأطراف التالية لديها قوانين تحتوي أيضا على حماية للمبلغين: جزر القمر؛ الكونغو؛ إثيوبيا؛ غانا وكينيا؛ ليبيريا وملاوي وموزامبيق؛ ونيجيريا، وسيراليون، وأوغندا، وزامبيا. و بالرغم من أن ليبيريا لم تسن قانون حرية المعلومات، فقد أصدر الرئيس أمرا تنفيذيا في عام 2008 لحماية المبلغين. و لا تزال البرلمانات في ليسوتو وتنزانيا وناميبيا تعمل في سن قوانين الحصول على المعلومات. وفي انتظار هذه التشريعات، فإن هذه الدول الأطراف قد أدرجت حماية المخبرين باعتبارها جزءا لا يتجزأ من القوانين الحالية لمكافحة الفساد. و في غانا لم يتم تمرير قانون حرية المعلومات بعد، ولكن لديها حماية مفتوحة للمبلغين. أما الجزائر فليس لديها قانون حرية المعلومات، ولكن تقارير مكتب المراجع العام والهيئات الرقابية الحكومية الأخرى متاحة لعامة الجمهور.

40. لدى بعض الدول الأطراف قوانين لحماية المبلغين تحتوي على حوافز نقدية. فعلى سبيل المثال، في عام 2010، أقر البرلمان الاتحادي الإثيوبي مشروع قانون حماية المبلغين والذي يعطي المخبرين 25% - 25 في المائة من الأصول التي تتم استعادتها. وفي أوغندا، يتلقى المخبرون 5% - 5 في المائة من المبلغ الإجمالي الذي تتم استعادته. وبالمثل، فإن غانا قد أجرت تعديلات عام 2013 على قانون غانا للمخبرين وإنشأت صندوق خاص لمكافأة المخبرين.

41. هناك جهات فاعلة في المجتمع المدني في بنين وغانا وسيراليون ونيجيريا هي جزء من ائتلاف ثلاثين منظمة من 16 بلدا أفريقيا أطلق عليه مركز حرية المعلومات (أفيك) قامت باعتماد إعلان لاغوس بشأن الحق في الوصول إلى المعلومات. وتشارك هذه المنظمات أيضا في الدعوة لوضع نموذج أفريقيا بشأن الوصول إلى المعلومات و ال1ي يتضمن السماح

بالوصول للمعلومات لجميع الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين، وتوفير رقابة مستقلة، وأية متطلبات لتبرير الحاجة إلى المعلومات.

الجدول (4): تمويل الأحزاب السياسية (المادة 10)		
الدولة	العمود ه: هل هناك حظر على مصادر دخل الأحزاب السياسية و / أو المرشحين؟	العمود و: هل تتلقى الأحزاب السياسية التمويل العام المباشر؟
الجزائر	نعم - تجريم التمويل السري	ينص قانون الانتخابات على أحكام بشأن الحصول على التمويل المباشر
بنين	نعم - حظر التبرعات مجهولة المصدر وعلى المبلغ الذي تسهم به الجهة المانحة	ينص القانون على التمويل العام المباشر
بوركينافاسو	نعم - يحظر استخدام الأموال المكتسبة من خلال الممارسات غير المشروعة والفاصلة	ليس هناك أية أحكام بشأن تمويل الأحزاب السياسية
بوروندي	نعم - لا يسمح بالتبرعات الأجنبية	تلقى تمويل الحملات الانتخابية فقط باستخدام المساواة باعتبارها المعيار
الكاميرون	نعم - تلقي التمويل الأجنبي	لتمويل أنشطة الأحزاب العادية وتنظيم الحملات الانتخابية
جزر القمر	لا	ليس هناك أي تشريع بشأن تمويل الأحزاب السياسية، ولكن بعض الجهات قد ضغطت بقوة على الحكومة لاقرار مشروع قانون بشأن تمويل الأحزاب السياسية
الكونغو	نعم	لتوفير التمويل العام
كوت ديفوار	نعم هبات الجهات الأجنبية	استخدام موارد الدولة للحملات السياسية
أثيوبيا	نعم - التبرعات من الجهات الأجنبية، وغيرها	يتم النص على التمويل العام المباشر
الجابون	نعم، أي وسيلة للتمويل الخارجي	تمويل الحملات الانتخابية ومنح التشغيل السنوية
غانا	نعم - التبرعات من الجهات الأجنبية	توفير التمويل للتنظيم
غينيا	لا	صناديق استثمار الأحزاب السياسية المشتركة وفقا للقوة العددية للأحزاب في المجلس التشريعي الوطني. 95 في المئة من الأموال توزع نسبيا ولكن فقط للأحزاب التي أمنت 5 في المائة على الأقل من مجموع عدد الأصوات في الانتخابات العامة السابقة
كينيا	لا - يسمح صراحة بالتبرعات من الجهة الأجنبية المعنية	توفير التمويل العام المباشر
ليسوتو	نعم - بموجب القانون الانتخابي، يحظر التمويل المتحصل من الممارسات غير القانونية والفاصلة	تشير التقديرات إلى أن 0.25 في المائة من إجمالي الإيرادات الضريبية لليبيريا ينفق على تمويل الأحزاب السياسية لمنعها من الانخراط في الفساد.
ليبيريا	نعم - الهيئات والمؤسسات العامة المملوكة للدولة	الأحزاب التي تحصل على أكثر من واحد على عشرة من الأصوات على المستوى الوطني في انتخابات البرلمان يوفر لها التمويل الكافي للعمل الدستوري وليس تنظيم الحملات الحزبية

ملاي	لا	تشير التقديرات إلى أن 0.25 في المائة من إجمالي الإيرادات الضريبية للبلد ينفق على تمويل الأحزاب السياسية
مالي	نعم - التبرعات من الجهات الأجنبية، فضلا عن تبرعات الشركات.	يتم تخصيص التمويل العام على أساس نموذج مختلط يأخذ معياري النسبية و المساواة.
موزمبيق	لا	يتم تمويل الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان من الخزنة العامة على أساس اقتراحي مع تخصيص الأموال حسب المقترح
ناميبيا	نعم - التبرعات من الجهات الأجنبية و الهبات مجهولة المصدر	أي تمويل حكومي للأحزاب
النيجر	نعم - التبرعات من الجهات الأجنبية و الهبات مجهولة المصدر	ينص القانون على التمويل العام المباشر للأحزاب السياسية
نيجيريا	نعم التبرعات من الجهات الأجنبية، تبرعات الشركات والنقابات	التمويل العام للتنظيم
رواندا	لا	يتم توفير التمويل العام للأحزاب الممثلة في البرلمان على أساس اقتراحي خلال الانتخابات
سيراليون	لا	التمويل العام للعمل اليومي للأحزاب السياسية ولكن ليس للحملات الانتخابية
جنوب أفريقيا	لا - تقيد التبرعات من الجهات الأجنبية للمرشحين،	ليس هناك أي تمويل حكومي للأحزاب
تنزانيا	لا	ليس هناك أي تمويل أي تمويل حكومي للأحزاب
أوغندا	نعم - تجريم التمويل السري	ينص قانون الانتخابات على أحكام بشأن الحصول على التمويل المباشر
زامبيا	نعم - حظر التبرعات مجهولة المصدر وعلى المبلغ الذي تسهم به الجهة المانحة	ليس هناك أي تمويل للأحزاب السياسية من المال العام

المادة 10: تمويل الأحزاب السياسية

42. وضعت معظم الدول الاعضاء قوانين تسمح بتمويل الاحزاب السياسية من عامة الجمور في الوقت الذي حرمت فيه التمويل الخاص لهذه الاحزاب. و تضم قائمة الدول التي تسمح بتمويل الاحزاب السياسية من المال العام كل من الجزائر و بنين و بوروندي الكميرون و الكونغو و كوت ديفوار و اثيوبيا و الغابون و كينيا و ليبيريا و ملاوي و مالي و موزامبيق و ناميبيا و رواندا و جنوب افريقيا و تنزانيا و يوغندا. و هناك دول اطراف هي بالتحديد بوروندي و كوت ديفوار تقوم بتمويل الحملات الانتخابية فقط، بينما هناك مجموعة اخرى تضم ملاوي و تنزانيا تحرمان تمويل الحملات الانتخابية للأحزاب من المال العام. و توفر بقية الدول الاعضاء التمويل للأحزاب السياسية عبر الدورات الانتخابية ما دامت تحصل على نسب معينة من المقاعد في الهيئة التشريعية بعد كل انتخابات.

43. وباستثناء ليسوتو التي ليس لديها تحريم على حصول الاحزاب السياسية للمنح و الهبات التمويلية من الخارج، فإن أغلبية الدول الاطراف تحرم التمويل الخارجي للاحزاب السياسية. و بوركينافاسو و غانا و نيجيريا و زامبيا ليس لديها تمويل من المال العام مخصص للاحزاب السياسية. الجزائر تحرم تمويل المؤسسات للاحزاب السياسية و الحصول على اموال من مصادر مجهولة، في حين أن غانا و جنوب افريقيا تسمحان بالتمويل الخاص للاحزاب السياسية. و كل الدول الاطراف تقريبا تفرض نصوصا مشددة بشأن التصريح و الابلاغ عن استخدام الاموال العامة في تمويل الاحزاب السياسية.

الجدول (5): القطاع الخاص (المادة 11)		
الدولة	العامود ه: هل تم تطبيق الإجراءات ذات الصلة بإشراك القطاع الخاص؟	
الجزائر	نعم	الميثاق الوطني الاقتصادي والاجتماعي.
بنين	نعم	مجلس الاستثمار الخاص في بنين.
بوركينافاسو	نعم	مراكز تسجيل الأعمال، تم تحديدها لتكون مركز تسجيل أعمال متكامل.
الكاميرون	نعم	مجلس رجال الأعمال والروابط المهنية.
جزر القمر	نعم	تم إجازة القانون لإنشاء مؤسسة تكلف كهيئة لتسجيل المشتريات.
الكونغو	نعم	هناك نصوص في القانون وإجراءات أخرى بشأن منع ومكافحة الفساد.
كوت ديفوار	نعم	مشروع تطوير الحوكمة: صندوق الشراكة بين القطاعين العام والخاص لاتحاد نهر مانو.
أثيوبيا	نعم	لجنة الاستثمار الاثيوبية: وكالة الإشراف على الخصخصة والشركات العامة.
الجابون	نعم	المادة 15 من القانون رقم 2003/02 مايو 2003 يجرم الفساد في القطاع الخاص بتمويل الحملات الانتخابية وتقديم منح للحملات الانتخابية السنوية.
غانا	نعم	مبادرة الشفافية لصناعات الاستخلاص وقانون الأعمال.
كينيا	نعم	قانون ترقية الاستثمار: لائحة نزاهة الأعمال.
ليسوتو	نعم	إدارة مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية.
ليبيريا	نعم	صندوق الشراكة بين القطاعين العام والخاص لاتحاد نهر مانو. مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.
ملوي	نعم	تشارك بفاعلية في صياغة وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.
مالي	لا	بدأت عملية تنفيذ قانون النشاط التجاري وزيادة الاستثمار الذي يشجع الصناعات اليدوية والصادرات والشركات كثيفة العمالة.
موزمبيق	نعم	قبلت الترشيح في عام 2009 من قبل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية: رابطة سوفالا الصناعية والتجارية: مبادرة رجال الأعمال ضد الفساد.
ناميبيا	نعم	غرفة التجارة والصناعة واتحاد الموظفين: مدونة السلوك بشأن المساءلة والشفافية.
نيجيريا	نعم	مدونة النزاهة في مجال الأعمال: قانون الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.
رواندا	نعم	اتحاد القطاع الخاص الرواندي.
سيراليون	نعم	رابطة رجال الأعمال السيراليونيين، ولجنة مكافحة الفساد، وقعوا مذكرة تفاهم لترقية الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
جنوب أفريقيا	نعم	مجلس رجال الأعمال ضد الفساد في جنوب أفريقيا، الميثاق الأخلاقي لممارسات رجال

الأعمال في جنوب أفريقيا.		
قانون المنافسة العادلة لعام 2003 وقانون المشتريات العامة لعام 2004.	نعم	تنزانيا
رابطة المصنعين الأوغنديين، شرعت في أنشطة مكافحة الفساد من خلال تطوير نظام نزاهة في أوغندا.	نعم	أوغندا
في عام 2012 حصلت زامبيا على موقع العضوية الكاملة في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.	نعم	زامبيا

المادة 11 : القطاع الخاص

44. تضمنت جهود القطاع الخاص في الحد من الفساد في معظم الدول الأطراف في القيام ببناء شراكات بين القطاعين العام والخاص، ومن أمثلة هذه الشراكات التي تبنت تدابير لمكافحة الفساد هناك الميثاق الوطني الاقتصادي والاجتماعي الجزائري وصندوق الشراكة بين القطاعين العام والخاص لبلدان اتحاد نهر مانو، التي أطلقت في عام 2012 لإقامة شراكات مع القطاع الخاص في كوت ديفوار وغينيا وليبيريا وسيراليون. والوكالة الاثيوبية للخصخصة والإشراف على الشركات العامة التي تنسق أعمال الوكالات العامة والشركات الخاصة ومنتدى البيئة الأفضل للأعمال في ليبيريا وغرفة التجارة والصناعة في ناميبيا، كلها أمثلة لمؤسسات استخدمتها هذه الدول الأطراف لإشراك القطاع الخاص في الحوار حول قضايا الحكم. ومذكرة التفاهم بين جمعية رجال الأعمال في سيراليون مع لجنة مكافحة الفساد هدفت لتعزيز التشاور والتعاون والدعوة لوضع سياسات تعزز إيجاد بيئة خالية من الفساد وملائمة للاعمال التجارية. وما في جنوب أفريقيا في منتدى رجال الأعمال ضد الفساد هو منظمة غير ربحية تساعد الحكومة في محاربة الفساد. وفي رواندا وزامبيا تقوم وزارتا التجارة من خلال غرفة التجارة بمشاركة القطاع الخاص في تطوير مدونات السلوك التي تعزز النزاهة وتحد من الفساد.

45. وبجانب الشراكة بين القطاعين العام والخاص فقد شهدت الدول الأطراف ظهور المبادرات التي يقودها القطاع الخاص لمكافحة الفساد من خلال مدونات السلوك لاتحادات رجال الأعمال، ففي جنوب أفريقيا هناك مؤسسة رائدة كانت هي الوحيدة لرجال الأعمال في جنوب أفريقيا وهي تقوم بدور فعال في تطبيق الميثاق الجنوب أفريقي للممارسات التجارية الأخلاقية ومدونة الأخلاقيات التي تطبق على مجتمع رجال الأعمال، وفي أوغندا هناك رابطة مصنعي أوغندا التي شاركت في جهود مكافحة الفساد من خلال تطوير نظم النزاهة. أما في نيجيريا فهناك مبادرة مبتكرة تسند قانون النزاهة في الأعمال، وهو جهد يقوده القطاع الخاص بحيث يتطلب من الموقعين عليه المشاركة في إصدار توجيهات لجميع موظفيهم ووكلائهم تذكرهم بالواجب القانوني والأخلاقي والمهني وعدم الانخراط في أي أنشطة أو شكل من أشكال الفساد، كما أنها روجت أيضاً لاعتماد إجراءات التبليغ الداخلي والتعيين المستشارين في مجال

أخلاقيات الشركات لتحسين مستوى النزاهة. وقد اعتمد القطاع الخاص في كينيا أيضاً على وضع مسودة خاصة بمجال الأعمال.

46. إن الدول التي تقوم بصناعات استخراجية مثل غانا ونيجيريا وموزمبيق وسيراليون وليبيريا وزامبيا قد توصلت إلى وضع مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية التي تسعى إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في قطاع الصناعات التعدينية.

الجدول (6): منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام (المادة 12)		
الدولة	العامود ز: هل توجد تدابير تتعلق بإشراك ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام.	
الجزائر	نعم	القيام بحملات توفير معلومات وتوعية بين المواطنين.
بنين	نعم	منظمات المجتمع المدني هي جزء من تحالف لـ 30 منظمة من 16 دولة، أطلقت على نفسها مركز حرية المعلومات في أفريقيا.
بوركينافاسو	نعم	الشبكة الوطنية لمكافحة الفساد، تتكون من 30 منظمة مجتمع مدني.
الكاميرون	نعم	التحالف الوطني لمكافحة الفساد، وهو تحالف لأكثر من 50 منظمة مجتمع مدني.
جزر القمر	نعم	تم النص على التعاون في الميثاق الموقع بين لجنة مكافحة الفساد ومنظمات المجتمع المدني.
الكونغو	نعم	خطة عمل بحملة مكافحة الفساد والرشوة والاحتيال.
كويت ديفوار	نعم	إجازة قانون حرية المعلومات سوف يعزز دور وسائل الإعلام في أنشطة مكافحة الفساد.
أثيوبيا	نعم	شبكة الشفافية للمناصرة في أثيوبيا.
الجابون	نعم	الحق في إجراء التحقيقات بحرية بشأن جميع الوثائق المتعلقة بحياة الأمة، مع الحفاظ على أسرار الدولة وخصوصية المواطنين.
غانا	نعم	تحالف مكافحة الفساد في غانا، وهي مجموعة من المؤسسات العامة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني في غانا. كما أن منظمات المجتمع المدني في غانا هي عضو في تحالف مركز حرية المعلومات في أفريقيا.
كينيا	نعم	لجنة التسيير الوطنية لمكافحة الفساد: المجلس الكيني لمكافحة الفساد الذي يتكون من المؤسسات الدينية والروابط المهنية والمنظمات العمالية، ومنظمات المجتمع المدني مثل صندوق الفضيلة، والمركز الأفريقي للحكم المفتوح وكلها تعمل بفاعلية في ترقية استراتيجيات مكافحة الفساد، وأيضاً تشارك في أنشطة قطاع الأعمال.
ليسوتو	نعم	مجلس ليسوتو للمنظمات غير الحكومية.
ليبيريا	نعم	يضمن الدستور حرية الإعلام والكلام.
ملاوي	نعم	تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد، وشبكة العدالة الاقتصادية في ملاوي.
موزمبيق	نعم	منظمة أخلاقيات موزمبيق وهي القوى المحركة في قيام مراكز مكافحة الفساد في العواصم الإقليمية.
ناميبيا	نعم	معهد ناميبيا للديمقراطية وتحالف قادة الكنيسة وأنشطة تطوير المرأة.
نيجيريا	نعم	تحالف مكافحة الفساد، وهي شبكة تضم 100 منظمة ولجنة المساءلة في نيجيريا التي هي أيضاً تحالف لمنظمات المجتمع المدني والمؤسسات العامة.
رواندا	نعم	مشاركة فاعلة لمنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في حملات مكافحة الفساد ومبادراته وليس هناك تدخل من جانب الحكومة.
سيراليون	نعم	تحالف سيراليون للمنظمات غير الحكومية، وهو تنظيم فعال للمنظمات المدنية، كما أنها جزء

من مركز حرية المعلومات في أفريقيا.		
منظمات مجتمع مدني قوية ومنظمة، نشأت كنتيجة للتعبئة والحشد السياسي السابقين لعدد كبير من المنظمات لمحاربة نظام الفصل العنصري وهناك منتدى محرري المرصد الوطني لمراقبة الفساد الذي قام بالتحقيق في عدد من قضايا الفساد، ووضع برامج تعليمية لزيادة الوعي بالمشكلة وكيفية التصدي للفساد.	نعم	جنوب أفريقيا
الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وبرامج العمل التي لديها أهداف محددة لتمكين من تنظيم منظمات العمل المدني والفاعلين الآخرين من غير الحكومة في تنفيذ مبادرات لمكافحة الفساد.	نعم	تنزانيا
التحالف الأوغندي لمكافحة الفساد، وهي مظلة لمجموعة من أكثر من 70 منظمة مجتمع مدني تنظم عدداً من الأنشطة بما فيها أسبوع لمكافحة الفساد في شهر ديسمبر من كل عام لرفع الوعي بين واضعي السياسات وعامة الجمهور، وفي خريف 2008 بدأ التحالف في إصدار كتاب أطلق عليه اسم "العار" والذي يتم فيه التوثيق لموظفي الخدمة المدنية الذين تثبت عليهم قضايا وممارسات الفساد وتتم إدانتهم به مع الإشارة إليه بكامل معلوماتهم.	نعم	أوغندا
الشبكة البرلمانية الأفريقية لمكافحة الفساد، رابطة اتحاد الشباب الزامبي لمكافحة الفساد.	نعم	زامبيا

المادة 12: المجتمع المدني ووسائل الإعلام

47. و من أجل تعزيز إشراك المجتمع المدني ووسائل الإعلام في جهود مكافحة الفساد، استخدمت الدول الأطراف إما التحالفات الكبرى بين الدول وهذه الجهات الفاعلة غير الحكومية أو المبادرات المستقلة التي على رأسها الجهات الفاعلة من غير الدول. ومعظم الدول الأطراف لديها قوانين ولوائح تتضمن في جبهتها الأمامية وضع المجتمع المدني ووسائل الإعلام في الحملات والمسيرات والبرامج والسياسات الخاصة بمكافحة الفساد. وفي الدول الأطراف مثل الجزائر، بنين، بوركينا فاسو، الكاميرون، جزر القمر، الكونغو، كينيا، ناميبيا، وسيراليون، ورواندا، فإن للمجتمع المدني والجهات الفاعلة في وسائل الإعلام أدواراً رسمية في المؤسسات الوطنية، لا سيما لجان مكافحة الفساد، وذلك لتنسيق تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد وتقييم ومراقبة برامج مكافحة الفساد، وخلق الوعي الوطني، ودعم إنشاء وتعزيز قوانين مكافحة الفساد. ومن بين أبرز أمثلة الائتلافات هناك: ائتلاف غانا لمكافحة الفساد، وهي مجموعة من الجهات الفاعلة العامة والخاصة، والناشطين المدنيين الذين ركزوا على رصد أنشطة مكافحة الفساد والضغط على الحكومة لتقوية القوانين والسياسات المعنية بمكافحة الفساد؛ الائتلاف اليوغندي لمكافحة الفساد الذي يوحد الحكومة والمجتمع المدني في مجال التعليم العام لتعزيز السلوك الأخلاقي والمساءلة في القطاع العام والخاص؛ برامج الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وخطة العمل في تنزانيا التي لديها أهداف محددة لتعميم وتمكين المجتمع المدني وغيره من الجهات الفاعلة من غير الدول لتنفيذ مبادرات مكافحة الفساد؛ والشبكة الوطنية لمكافحة الفساد في بوركينا فاسو التي عملت مع الحكومة لترسيخ الأخلاق

والشفافية في إدارة الشؤون الوطنية؛ وفي ناميبيا، القسم 3 من قانون مكافحة الفساد يكلف لجنة لمكافحة الفساد للعمل مع وسائل الإعلام في تثقيف الجمهور حول مخاطر الفساد.

48. إن الجهود المستقلة من قبل المجتمع المدني ووسائل الإعلام قد انتشرت أيضا كجزء من حملات مكافحة الفساد من أجل التعليم، ورفع الوعي الوطني، وحملات المناصرة في معظم الدول الأطراف. وقد كانت بعض من هذه المبادرات في جنوب أفريقيا، حيث تأسس مرصد مكافحة الفساد وهي منظمة غير حكومية، في عام 2012 لجمع ومشاركة المعلومات عن الفساد. ويوفر مرصد مكافحة الفساد آلية إبلاغ للجمهور لتبادل الخبرات حول الفساد وتمكين تدفق المعلومات عن الفساد. في موزامبيق، كانت أخلاقيات موزامبيق القوة الدافعة وراء إنشاء مراكز مكافحة الفساد في عواصم المحافظات، حيث يمكن للمواطنين أن يقدموا تقاريرهم عن حالات الفساد دون الكشف عن هوياتهم. وتدير المنظمة أيضا حملة تثقيف مدني لمساعدة المواطنين تحديد وحماية أنفسهم من المسؤولين الفاسدين أو الأنشطة الفاسدة. وفي تنزانيا، كان دور مجلس الإعلام حاسما في صياغة التشريعات التي تسعى لتعزيز إقرار تشريعات حرية المعلومات؛ وقد قام أيضا بإنشاء نوادي الصحافة على المستوى الشعبي التي تسمح للناس المطالبة بالمساءلة والشفافية من خلال الصحف والبرامج الإذاعية. وفي جنوب أفريقيا، فإن منظمات مثل منتدى المحررين الوطنيين في جنوب أفريقيا قد قام بالتحقيق في قضايا الفساد ووضع برامج تثقيفية لتعزيز فهم المشاكل المرتبطة بالفساد. وكانت وسائل الإعلام في جنوب أفريقيا مشاركا نشطا في المنتدى الوطني لمكافحة الفساد الذي يوفر استجابات تهم قطاعات مختلفة بشأن مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة.

النتائج:

49. ينظر للفساد والجرائم ذات الصلة على نطاق واسع باعتبارهما من معيقات التنمية الاقتصادية في أفريقيا والسعي للحد من الفقر وتعزيز النمو المستدام والعدالة. ولهذا السبب حاولت الدول الأفريقية إيجاد نهج شامل ومتعدد الأوجه لمكافحة الفساد. وحيث أن معظم الدول الأطراف قد أدخلت التشريعات والأنظمة والممارسات التي تهدف إلى الحد من الفساد والجرائم ذات الصلة به، فإنها قد حققت تقدما كبيرا نحو تعميم اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته. وعلى الرغم من هذه الجهود إلا أن هناك بعض الثغرات لا تزال موجودة. فعلى سبيل المثال معظم هيئات مكافحة الفساد ليس لديها صلاحيات النيابة العامة؛ وفي معظم الحالات، فإن هذه الهيئات تأخذ تحقيقاتها إلى مكاتب أخرى غالبا لا تقوم بملاحقة قضايا الفساد. علاوة على ذلك، وبالرغم من أن معظم الدول الأطراف لديها نقص حاد في الموارد، إلا أنها تتميز

ايضا بوجود مؤسسات مكافحة فساد متعدد وتتنافس فيما بينها مما يخلق مشاكل في المواعمة، والتنسيق، وفعالية مبادرات مكافحة الفساد.

50. و قد بذلت معظم الدول الأطراف جهودا ملموسة للحد من الفساد في الخدمة العامة من خلال السياسات التي تشدد على معاقبة المخالفات الصادرة من الموظفين العموميين وتعزيز المساءلة، والشفافية، وآليات الرقابة، ولكن لا زال هناك المزيد الذي يتعين القيام به لاتخاذ تدابير متسقة في تنفيذ الأحكام التي تعزز نزاهة المسؤولين والمؤسسات العامة. ولا توجد بيانات رسمية متاحة عن الشكاوى والتحقيقات والملاحقات بشأن فساد الموظفين العموميين في معظم الدول الأطراف. وهذه المعلومات أمر حيوي لتقييم فعالية قوانين مكافحة الفساد في الممارسة العملية، وتحديد ما إذا كان يجري التحقيق في الشكاوى.

51. و حيث أن معظم الدول الأطراف قد وضعت لوائح لتمويل الأحزاب السياسية من المال العام من أجل تقليل تأثير المال في السياسة، فإن هناك حاجة لتبادل الخبرات والتعلم من الدروس المستفادة بين الدول الأطراف حول أفضل الممارسات التي تشجع التمويل المستدام للعمليات السياسية التنافسية.

52. لقد نالت أفريقيا موقع الريادة العالمية في مبادرات تشريعات حرية المعلومات وشفافية الحكم. وهذه التدابير هي البداية ليكون هناك تأثير حاسم يضيف قيمة لحملات مكافحة الفساد، ولكنها ينبغي أن تنتشر على نطاق أوسع وتكون أكثر شعبية لتسليط الضوء على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمحاربة الفساد ومكافحته.

53. إن منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام هم حلفاء لهم دورهم الحاسم في جهود مكافحة الفساد. وإنه لمن الأهمية بمكان أن تخلق البيئة المواتية لوسائل الإعلام والمجتمع المدني في مكافحة الفساد والجرائم ذات الصلة، فضلا عن دعمها لرفع مستوى الوعي والعمل كقناة لأفراد الجمهور للإبلاغ عن حالات فساد الموظفين العموميين . وعلى الرغم من أنه لا يوجد نموذج ثابت لإشراك هؤلاء الفاعلين، فإن معظم الدول الأطراف قد بذلت جهودا جبارة في خلق تحالفات الشارع من أجل المناصرة، وتبادل المعلومات، والدعاية لحملات مكافحة الفساد.

54. يظهر القطاع الخاص باعتباره دائرة مكون أساسي في جهود مكافحة الفساد، ولكن ينبغي أن تكون هناك جهود أكثر نشاطا في تعزيز مبادرات القطاع العام والخاص في الحد من الفساد.

55. إن الجهود الناجحة لمكافحة الفساد في معظم الدول الأطراف يتوقف على الإجراءات والقرارات الصادرة من القيادات الوطنية العليا.

التوصيات:

- لتحسين الحكم من خلال منع ومكافحة الفساد في أفريقيا، فإن توصيات المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمحاربة الفساد ومكافحته هي كما يلي:
56. إن المجلس، الذي هو الجهاز الأول للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد، ينبغي أن يوفر له التمويل الكافي كدليل على التزام القادة الأفريقيين بمكافحة الفساد. ولا ينبغي ترك مثل هذه الهيئة الحساسة لشركاء التنمية ليوفروا له التمويل اللازم حيث أن هذا يعطي الانطباع بأن القيادة الأفريقيين لا يعتبروا مكافحة الفساد أولوية، رغم آثاره المدمرة على القارة. إن الاتحاد الأفريقي يمكنه أن يرسل إشارة قوية لإلتزامه بمكافحة الفساد من خلال ضمان مستوى تمويل واقعي للمجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد في جميع الأوقات.
57. و حيث أن ن أن المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمحاربة الفساد قد شرع في المهمة الصعبة بجمع المعلومات عن الامتثال وتنفيذ اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته، فإن ذلك يتطلب موارد مالية وبشرية إضافية لإجراء بحوث ذات مصداقية في الدول الأطراف. والمزيد من البحوث القائمة على الأدلة والتحقيقات تعزز الفهم والامتثال والمساعدة في نشر أفضل الممارسات. على نطاق أوسع.
58. يجب على الاتحاد الأفريقي النظر في تنقيح الاتفاقية لتتنص على:
- تعيين أعضاء المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد لفترة أطول من سنتين كما هو الحال بالنسبة لغيره من آليات الإنفاذ لمنحهم مدة معقولة من الوقت لتنفيذ ولايتهم؛
 - تقديم تقرير عن المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد إلى المجلس التنفيذي على أساس سنوي وليس فقط على أساس نهاية الدورة.
 - تطبيق اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومحاربه على الاتحاد الأفريقي نفسه وأجهزته المختلفة؛
 - تنظيم مؤتمر للدول الأطراف لتعزيز التعلم من النظراء وتبادل المعلومات؛
 - تجريم الفساد باعتباره جريمة دولية تدخل في اختصاص المحكمة الأفريقية للعدل وحقوق الإنسان
59. وفيما يتعلق بالدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والدول الأطراف في الاتفاقية، يوصي المجلس بما يلي:

- على جميع الدول الأعضاء الانضمام إلى اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومحاربه والتصديق عليها وادراجها في التشريعات الوطنية على أنها التزام بمكافحة الفساد في أفريقيا بشكل عام وفي كل بلد على وجه الخصوص:
- يطلب الاتحاد الأفريقي من الدول الأطراف أن تمتثل لأحكام المادة 20 (1) من اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومحاربه التي تنص على "كل دولة طرف أن تقدم إلى رئيس المفوضية، وقت التوقيع أو إيداع صكوك التصديق، أو تعيين مؤسسة وطنية أو وكالة معنية بتنفيذ الاعمال المجرمة بموجب المادة 4 (1) من الاتفاقية.
- الدول الأطراف لديها التزامات بتوفير الموارد الكافية لمؤسسات مكافحة الفساد.
- ينبغي على الدول الأطراف أن تتظر في إنشاء نيابات ومحاكم قوية لأعمال الفساد والجرائم ذات الصلة من قبل هيئات مكافحة الفساد للحد من الاعتماد على المؤسسات الأخرى التي غالبا ما لا تقوم بملاحقة قضايا الفساد.
- ينبغي على الدول الأطراف أن تشرع في إقامة تحالفات أقوى بين السلطات العامة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام ضمن الجهود الرامية لمنع ووضع حد للفساد.

60. وأخيرا، يبقى المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد ملتزم بضمان التنفيذ الكامل لاتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومحاربه التي دخلت حيز النفاذ في أغسطس 2006 وسوف يفي بولايته كما حددتها قرارات المجلس التنفيذي ومؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي.

-

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700

Website: www.africa-union.org

EX.CL/860 (XXV)

ANNEX

الملحق أ

الملحق أ

تنفيذ اتفاقية الاتحاد الأفريقي

1. وصف الفساد باعتباره التحدي الأكبر للحكم الرشيد والنمو الاقتصادي المستدام والسلام والاستقرار والتنمية في أفريقيا.
2. إن أفضل الممارسات المتصلة بمكافحة الفساد تنعش في نظم الحكم الديمقراطي التي تحسن المساءلة، والمؤسسات البيروقراطية التي تستمد الفعالية من الاستقلال الذاتي والحياد في إدارة السياسات وكذلك المؤسسات الرقابية ذات الموارد الجيدة والتي تعمل على إنفاذ الامتثال للقواعد والمشاركة المدنية اليقظة والتشاركية. وهذه العوامل تعزز الصلة بين الحكم والفساد، ولذا فإن ضعف مؤسسات المساءلة والمشاركة يدعم الفساد الممنهج. وعلى نفس المنوال، فإن الإجراءات الفعالة لمكافحة الفساد تنشأ عن الدول الفعالة التي توفر السلع العامة وتشجع منافسة القطاع الخاص وتسمح بالضغط التعويضية من قبل المجتمع.
3. إن الدروس المقارنة حول الابتكارات المؤسسية والإرادة السياسية والاستثمار في مبادرات مكافحة الفساد، إنما توفر أدوات حيوية لتمييز الكيفية التي تصدت بها الدول الأطراف لمسائل مراقبة الفساد والسيطرة عليه وأفضل الممارسات في مكافحة الفساد على مستوى أفريقيا، والتي تبرزها الوثيقة في القسم التالي.

الجزائر

4. وقعت جمهورية الجزائر على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته في 29 ديسمبر 2003 وصادقت عليها في 23 مايو 2006. وقامت بإيداع صكوك المصادقة في 6 يوليو 2006.

المادة 5. الإجراءات التشريعية وغيرها

5. أصدرت الجزائر عدداً من القوانين لمكافحة الفساد، بما في ذلك القانون الإطار بشأن منع ومكافحة تنظيف الأموال وتمويل الإرهاب في فبراير 2005 وقانون منع الفساد ومكافحته في فبراير 2006. وفي وقت سابق على صدور هذه القوانين، أصدرت الجزائر مرسوم رئاسي في يوليو 2002 لتنظيم العقود الحكومية وكذلك دور المؤسسات المختصة بالرقابة على الأموال العامة وضمان فعالية استخدامها. كما صدرت مدونة سلوك خاصة بكبار المسؤولين في الهيئات والإدارات المختصة بالضرائب والجمارك تقتضي منهم تقديم إقرار بممتلكاتهم وثروتهم (إقرار الذمة المالية) لدى تعيينهم وعند تركهم الوظيفة.

المادة 7: مكافحة الفساد والجرائم ذات الصلة في الخدمة العامة

6. يجرم القانون الجزائري بشأن منع الفساد ومكافحته الممارسات التي تتعارض مع الاستقامة في الخدمة العامة. ويمد القانون نطاق التجريم ليشمل فساد تضارب المصالح وقبول الهدايا التي تضر الأداء العادي للمهام المنوطة بالموظف العام وإقرار الذمة المالية الإلزامي. ويدين القانون الكسب غير المشروع ويلقي بمسؤولية الإثبات على الموظف العام الذي تكون ممتلكاته أعلى نسبياً من دخله المشروع. ويشمل هذا الالتزام كبار مسؤولي الحكومة، بما في ذلك، من بين جملة أمور أخرى، الرئيس والبرلمانيين وأعضاء المجلس الدستوري ورؤساء وأعضاء المجالس الشعبية المنتخبة.

المادة 9: الوصول إلى المعلومات

7. يتم نشر التقارير الصادرة عن مكتب المراجع العام للحسابات وكذلك تلك التي تصدرها الأجهزة الرقابية للحكومة.

المادة 10: تمويل الأحزاب السياسية

8. يتضمن القانون الانتخابي الجزائري أحكاماً خاصة بالتمويل المباشر للأحزاب السياسية. ويجرم القانون أيضاً التمويل السري للأحزاب السياسية. وبغض النظر عن تحريم حظر الحصول على تبرعات من جهات خارجية لصالح الأحزاب السياسية، فإن الجزائر تحظر على الأحزاب السياسية تلقي تبرعات الشركات وكذلك التبرعات المجهولة المصدر للأحزاب السياسية.

المادة 11: القطاع الخاص

9. حيث أنها انتقلت من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق، حرصت الجزائر على تحديد خطوات نحو انتهاج المعايير الدولية والإصلاحات الهيكلية الرامية إلى توفير بيئة تنظيمية مواتية لتشجيع الاستثمار الخاص. وفي سياق هذه الجهود، اعتمدت الجزائر الميثاق الوطني الاقتصادي والاجتماعي الذي يسלט الضوء على الدور الذي ينبغي على مؤسسات القطاع الخاص الاضطلاع به.

10. لقد أفضى تعزيز القطاع الخاص باعتباره محرك النمو إلى إنشاء شركات بين الدولة والقطاع الخاص. وإحدى المشكلات التي واجهتها الجزائر على مسار اقتصاد السوق تمثلت في نشأة عناصر فاعلة داخل القطاع استخدمت الوسائل والأساليب غير المشروعة للاستثمار في القطاعات الحيوية للاقتصاد، لا سيما في المؤسسات المالية والمصرفية.

11. من أجل مكافحة انتشار فساد القطاع الخاص، صادقت الجزائر على الاتفاقيات الدولية لاستهداف جرائم غسل الأموال، مثل مجموعة العمل المالية المعنية بغسيل الأموال. واتساقاً مع هذه التدابير، وقعت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب وأيضاً على اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

12. بالإضافة إلى ذلك، فإنه نظراً للتسليم بانتشار ظاهرة التهرب الضريبي في كافة مناحي الاقتصاد، أصدرت الحكومة قانون المالية لسنة 2006 الذي ينص على عدة أحكام، مثل إضفاء الطابع المؤسسي على الوثائق التي تتناول مسائل المتهربين من الضرائب والعقوبة التي توقع على عدم الإعلان عن الممتلكات من الأوراق المالية. كما حرصت الحكومة على زيادة عدد مراكز تحصيل الضرائب، حيث تم إنشاء 60 منها عام 2009 إلى جانب 250 مركزاً محلياً لمتابعة الملفات الضريبية لأفراد القطاع الخاص.

المادة 12: المجتمع المدني ووسائل الإعلام

13. يشدد القانون الجزائري الخاص بمنع الفساد ومكافحته على أهمية دور المجتمع المدني، خاصة وسائل الإعلام، في تنظيم وإدارة حملات إعلام وتوعية بين السكان.

بنين

14. وقعت جمهورية بنين على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته في 11 فبراير 2004 وصادقت عليها في 20 سبتمبر 2007. وقد أودعت صكوك التصديق في 7 نوفمبر 2007.

المادة 5 الإجراءات التشريعية وغيرها

15. منذ ديسمبر 1990، صنف دستور بنين الفساد باعتباره إحدى الجرائم المستحقة العقاب بموجب القانون. والقانون رقم 20/2011 الصادر في 12 أكتوبر 2011 يوجه المعركة ضد الفساد والجرائم ذات الصلة. وعلى مدار السنين، أنشأت الحكومة العديد من الأجهزة والهيئات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد: جبهة المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد (1998)، مرصد مكافحة الفساد (2004)، اللجنة الاستشارية الوطنية للإصلاح الإداري (والتي حلت محل مرصد مكافحة الفساد في عام 2007) والقانون الموحد للتعامل مع غسل الأموال. ولقد حرصت الحكومة على تقوية وتعزيز هذه المؤسسات من خلال إظهار الإرادة السياسية في تنفيذ الإصلاحات الإدارية والمؤسسية المنشودة.

المادة 7: مكافحة الفساد والجرائم ذات الصلة في الخدمة العامة

16. لدى بنين لوائح وأحكام واضحة لمكافحة الفساد في مجال الخدمة العامة. ويجدر التنويه بأن اللجنة الاستشارية الوطنية للإصلاح الإداري أصدرت مدونة القيم والسلوكيات في الخدمة العامة في فبراير 2007، والتي تركز قسماً لمسألة إضفاء الطابع الأخلاقي على الحياة العامة. وهذه المدونة المستوحاة من ميثاق الخدمة العامة في أفريقيا، اعتمدت بموجب المرسوم رقم 2008 - 831 الصادر في ديسمبر 2008. وتقتبس المادة 17 من هذه المدونة المبادئ التي تحكم الحياة العامة، خاصة فيما يتعلق بإمكانية الوصول والمشاركة والتفويض وإدارة النزاعات وتسريع وتيرة الخدمات وتقييمها وشفافية المديرين. وفي حالات الفساد تتخذ تدابير تأديبية ضد المسؤولين المذنبين. ولدى اللجنة الاستشارية الوطنية للإصلاح الإداري السلطة التي تجيز لها طلب معلومات من أي جهة إدارية فيما يتعلق بالفساد والجرائم الأخرى ذات الصلة. وفي أغسطس 2011، أقر البرلمان البنيني قانون جديد ضد الكسب غير المشروع يلزم السلطات العليا وموظفي الخدمة المدنية والمديرين المركزيين في الإدارة ومديري المشاريع والمحاسبين التابعين لأي جهاز عام، بالكشف عن ممتلكاتهم وثروتهم لدى تعيينهم وعند تركهم الوظيفة.

17. تنص المادة 26 من قانون غسل الأموال على وجوب الإعلان عن المعاملات المشبوهة. وبموجب المادة 34 من هذا القانون، فإن الأشخاص المعنيين لا يجوز لهم التذرع بالسرية المهنية لرفض توفير المعلومات للسلطات الرقابية. وينطبق الشيء نفسه فيما يتعلق بالمعلومات المطلوبة باعتبارها جزءاً من التحقيقات التي تجرى حول النقود بناء على أمر القاضي أو أحد المسؤولين المكلفين برصد ومعاينة الجرائم المتصلة بغسل الأموال. ولدى بنين أيضاً أجهزة للتدقيق الداخلي في جميع الوزارات هي المسؤولة عن الحد من انتشار الفساد في مؤسسات وأجهزة الدولة.

المادة 9: الوصول إلى المعلومات

18. على الرغم من أن الدستور والقانون يكفلان حرية التعبير، فإنه لا توجد قوانين تنص على وصول الجمهور إلى المعلومات الحكومية. ولا يخضع المسؤولون العموميون لقوانين الذمة

المالية. كما أن العاملين في القطاعين العام والخاص الذين يبلغون عن وقائع فساد لا تكفل لهم الحماية القانونية أو العملية ضد الاتهامات المضادة أو أي شكل من أشكال النتائج السلبية.

المادة 10: تمويل الأحزاب السياسية

19. تحرم بنين استخدام موارد الدولة بواسطة حزب سياسي أو مرشح، فيما عدا التمويل العام المنظم. ويتضمن القانون أحكاماً بشأن التمويل العام المباشر للأحزاب السياسية. وهناك حد أقصى للمبلغ الذي يجوز للمانح المساهمة به لصالح حزب سياسي خلال فترة معينة (ليست محددة بالانتخابات). ويحظر على الأحزاب السياسية تلقي تبرعات مجهولة المصدر.

المادة 11: القطاع الخاص

20. بعد عدة سنوات من الاقتصاد المخطط، تتجه بنين حالياً وتدرجياً نحو بناء مؤسسات تركز العمل الحر بغية تعزيز القطاع الخاص الذي لا يزال صغيراً جداً. وتحقيقاً لهذا الغرض، شجعت الحكومة بناء شراكات جديدة مع القطاع الخاص الناشئ لإزالة حواجز عدم الثقة التي ظلت تعترض دوماً هذه العلاقة. ولقد شددت هذه الثقافة الجديدة على أن القطاع الخاص ورجال الأعمال هم بمثابة حلفاء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

21. دشنت الحكومة حملات لتوعية أصحاب الأعمال الحرة وجعلهم على بينة بالتزاماتهم الضريبية. كما شارك القطاع الخاص من خلال مجلس بنين لمستثمري القطاع الخاص في دعم حملات مكافحة الفساد. ونظراً لأهمية القطاع غير الرسمي في اقتصاد بنين، فقد بذلت الحكومة جهوداً كبيرة للقضاء على الغش والتهرب الضريبي.

المادة 12: المجتمع المدني ووسائل الإعلام

22. يحظى المجتمع المدني بتمثيل قوي في مرصد مكافحة الفساد و حالياً في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، بالإضافة إلى أعضاء البرلمان والوكالات الحكومية. ويتمثل الغرض الذي يسعى إليه المجتمع المدني في: تنسيق تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد، تقييم برامج مكافحة الفساد، خلق وعي وطني وتشجيع حملات مكافحة الفساد ومساندة خطوة

إصدار تشريع مناهض للفساد. وفي تصور قيادات هذه الوكالة الوطنية الجديدة لمكافحة الفساد أنها سوف تعقد قريباً جلسات لاستثارة الأفكار وعصف الأذهان مع منظمات معنية بمكافحة الفساد لرسم طريق المضي إلى الأمام.

23. يعد المجتمع المدني لبنين جزءاً من ائتلاف مكون من ثلاثين منظمة تمثل 16 بلداً وهو يحمل مسمى "مركز أفريقيا لحرية المعلومات Africa Freedom of Information Centre" وقد اعتمد إعلان لاجوس حول حق الوصول إلى المعلومات.

بوركينافاسو

24. وقعت جمهورية بوركينافاسو على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته في 26 فبراير 2004 وصادقت عليها في 29 نوفمبر 2005. وقد أودعت صكوك التصديق لدى الاتحاد الأفريقي في 15 فبراير 2006.

المادة 5: التدابير التشريعية وغيرها

25. اعتمد القانون الجنائي البوركينابي في 18 ديسمبر 1996 للتصدي للفساد. والسلطة العليا المختصة بمكافحة الفساد هي الهيئة العليا لمراقبة الدولة التي أنشئت بموجب القانون رقم AN/2007-32 الصادر في نوفمبر 2007. وتجزئ المادة 3 من هذا القانون للهيئة العليا لمراقبة الدولة أن تتلقى وتحقق في شكاوى يتقدم بها الأفراد تتعلق بتعاملاتهم مع الإدارات الحكومية والسلطات المحلية والمؤسسات العامة أو أي مؤسسة أخرى مكلفة بتقديم خدمة عامة. كما خولت هذه الهيئة سلطة إجراء تحقيقات بشأن ممارسات الانحراف والفساد الاقتصادي داخل الإدارات وتتعلق بأشخاص طبيعيين أو اعتباريين في القانون الخاص. وهناك تدابير أخرى تشمل: السياسة الوطنية للحكم الرشيد المعتمدة في 2003، السياسة الوطنية لمكافحة الفساد المعتمدة في 2006 والهيئة العامة لتنظيم الأسواق التي أنشئت في مايو 2007.

المادة 7: مكافحة الفساد والجرائم ذات الصلة في الخدمة العامة

26. تنص المادتان 156 و158 من قانون العقوبات على فرض عقوبة على المسؤولين الإداريين والقضائيين والعسكريين والمنتخبين الذين يتورطون في الفساد. كما تقتضي الفقرة 2 من المادة 44 من الدستور من رئيس بوركينا فاسو تقديم إقرار مكتوب بممتلكاته وثرواته إلى رئيس المجلس الدستوري. وبالإضافة إلى ذلك، تحدد المادة 77 من هذا القانون قائمة الأشخاص الذين يخضعون لمقتضي تقديم إقرار الذمة المالية. والهيئة الرقابية العليا للدولة، الملحقة بمكتب رئيس الوزراء، هي المسؤولة عن أربع وظائف رئيسية: مراقبة احترام القوانين التي تحكم الخدمات المالية والإدارية والمحاسبة في كافة الإدارات العامة، تقييم الجودة التشغيلية وإدارة الخدمات، التحقق من استخدام الأموال وانتظام العمليات واقتراح تدابير للارتقاء بمستوى الإدارة العامة. ولدى بوركينا فاسو مكتب مراجعة مالية يحافظ على المالية العامة ويحسن ممارسات الإدارة مع الحفاظ على الشفافية، كما يساعد الجمعية الوطنية في متابعة تنفيذ القوانين المالية.

المادة 9: الوصول إلى المعلومات

27. تكفل المادة 43 من قانون المعلومات لسنة 1993 لكل صحفي حرية الوصول إلى مصادر المعلومات، باستثناء المعلومات التي تتعلق بالأمن الداخلي أو الخارجي للدولة، الأسرار العسكرية، المصالح الاقتصادية الاستراتيجية، التحقيقات الجارية أو الإجراءات القانونية أو أي شيء يهدد كرامة وخصوصية بوركينا فاسو. ويكفل القانون المنشئ للهيئة العليا لمراقبة الدولة الوصول إلى المعلومات المتصلة بالفساد.

المادة 10: تمويل الأحزاب السياسية

28. لا توجد أحكام بشأن تمويل الأحزاب السياسية، وتحظر الحكومة استخدام الأموال المكتسبة من خلال ممارسات غير مشروعة وفسادة في تمويل الأحزاب السياسية.

المادة 11: القطاع الخاص

29. بما أن الحكومة ظلت تقليدياً هي الفاعل الاقتصادي الأكبر، فإن القطاع الخاص يظل صغيراً نسبياً. بيد، أن الحكومة نجحت بفعالية في تعزيز الاستثمارات الأجنبية وخصخصة

الشركات المملكة للدولة. ومنذ 2009، أدخلت الحكومة تعديلات على الإطار القانوني للاستثمارات بهدف تعزيز تطوير القطاع الخاص بحيث يكون أكثر ديناميكية وازدهاراً. ويعاقب قانون العقوبات البوركيابي الأفعال التي تعكس منذ الوهلة الأولى واقعة فساد وكذلك الجرائم ذات الصلة التي ترتكب في القطاع الخاص وتمتد العقوبات لتشمل المسؤولين في هذا القطاع.

30. نظراً لاستمرار نفشي الفساد في شكل دفع مبالغ لتسهيل الأمور ورشاوي ومعاملة تفضيلية في عقد الصفقات المشتركة في القطاع الخاص، أوصت الحكومة باستخدام أدوات متخصصة في مجال المشتريات العامة لتقليل مخاطر الفساد المصاحبة للمشتريات العامة. وفي محاولة للحد من فرص دفع الرشاوي واستخدام مدفوعات التيسير، أنشأت الحكومة مراكز تسجيل المشاريع التي صممت باعتبارها "المنفذ الواحد" لتسجيل المشاريع الحرة. ولقد أسهمت هذه المراكز بالفعل في تبسيط إجراءات التسجيل وإزالة العقبات التي تعترض افتتاح المشاريع. كما أرست الحكومة نظم تفضي إلى تمكين الشركات من تنفيذ وتعزيز نظم النزاهة وإجراءات العناية الواجبة عند ممارسة الأعمال التجارية.

المادة 12: المجتمع المدني ووسائل الإعلام

31. تتميز بوركينا فاسو بأن لديها مجموعة من أكثر منظمات المجتمع المدني نشاطاً، مثل الشبكة الوطنية لمكافحة الفساد التي تعزز وتدعم حملات مناهضة الفساد. وهذه الشبكة التي أنشئت عام 1997 تضم 30 منظمة من منظمات المجتمع المدني التي تعمل نحو إرساء الأخلاق الجيدة والشفافية في إدارة الشؤون الوطنية. وهي تصدر تقارير بصفة منتظمة وترسي مجموعة من الأدوات كما حرصت على إنشاء خط هاتفي ساخن. وأحياناً، تقدم هذه الشبكة العون والمساعدة لهيئات مثل اتحاد النقابات العمالية وجمعيات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام. ولقد أنشأت بوركينا فاسو اللجنة الوطنية للقيم، وهي بمثابة جهاز تمثيلي للحكومة والعناصر الفاعلة للمجتمع المدني والقطاع الخاص يسعى إلى تعزيز القيم العلمانية والوطنية، بما في ذلك قيم مكافحة الفساد.

32. يوفر القانون رقم ADP/10 الصادر في ديسمبر 1992 بشأن حرية تكوين جمعيات في بوركينا فاسو الإطار المعياري لوجود وأنشطة منظمات المجتمع المدني. كما أنه يحتوي على نطاق واسع من الخطوط التوجيهية لمنع سوء المعاملة والإدارة المتدنية لموارد هذه المنظمات. وبالإضافة إلى الإطار القانوني، فإن بعض المنظمات جعلت من مكافحة الفساد المجال الأساسي والثانوي لأنشطتها.

بوروندي

33. وقعت بوروندي على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته في 3 ديسمبر 2003 وصادقت عليها في 18 يناير 2005. وقامت بإيداع صكوك المصادقة في 10 مارس 2005.

المادة 5: الإجراءات التشريعية وغيرها

34. يوجد في بوروندي قانونان يتناولان منع ومعاينة الفساد والجرائم ذات الصلة: القانون رقم 12/1 الصادر في أبريل 2006 والقانون رقم 05/1 الصادر في أبريل 2009 وهما يمثلان تنقيحاً لقانون العقوبات. وفي إطار مهمتها الرامية إلى إضفاء الطابع الأخلاقي على الحياة العامة، تنظم السلطات بصفة منتظمة، من خلال الفرقة الخاصة لمكافحة الفساد، دورات توعية. كما أن وزارة الرئاسة تقوم هي أيضاً، بالتعاون مع سلطات الفرقة المذكورة، بعقد دورات توعية. وقد أنشأت سلطات الفرقة أندية لمكافحة الفساد في جميع المؤسسات.

المادة 7: مكافحة الفساد والجرائم ذات الصلة في الخدمة العامة

35. لا توجد معلومات متاحة تحت هذا البند.

المادة 10: تمويل الأحزاب السياسية

36. تتلقى الأحزاب السياسية تمويلاً للحملات الانتخابية فقط. ومن أجل تعزيز التنافسية في إطار الديمقراطية، ترسي بوروندي مبدأ المساواة باعتباره معيار تخصيص الأموال. وعلاوة على التمويل المقدم من الجمهور، فإنه مسموح للأحزاب السياسية في بوروندي الاستعانة بتمويل

القطاع الخاص الذي قد تحصل عليه في شكل تبرعات خاصة ومساهمات من الأعضاء أو في شكل دخل تدره أنشطة الحزب. ولكن غير مسموح بأي تبرعات أجنبية.

المادة 11: القطاع الخاص

37. لا توجد معلومات متاحة تحت هذا البند

المادة 12: المجتمع المدني ووسائل الإعلام

38. لا توجد معلومات متاحة تحت هذا البند

الكاميرون

39. وقعت الكاميرون على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته عام 1996، ولكنها لم تصادق بعد على الاتفاقية.

المادة 5: الإجراءات التشريعية وغيرها

40. ارتكزت جهود الكاميرون في مجال مكافحة الفساد على التشريعات التي يرجع صدورها إلى عقد الستينيات، أي تحديداً: القانون رقم 65/LF/24 الصادر في نوفمبر 1965 والقانون رقم 1/LF/67 الصادر في يونيو 1967. ويتضمن هذان القانونان تعريفاً لأفعال الفساد ويحدد العقوبات المستحقة على مرتكبيها. ولكن هناك المزيد من المبادرات الاستباقية التي تم طرحها خلال الفترة 1998-1999 عقب صدور دستور جديد في 1996. ويجرم القانون الجنائي الفساد في شكل الرشوة الإيجابية والسلبية، الابتزاز، رشوة مسؤول أجنبي، غسل أموال واستخدام الأموال العامة لتحقيق مكاسب خاصة، ويمكن أن تشمل العقوبة السجن خمس سنوات وغرامة تصل إلى 4000 دولار أمريكي بالإضافة إلى الاستيلاء على الأصول. وتعد اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد بمثابة وكالة مكافحة الفساد الرئيسية المسؤولة عن التحقيق في ممارسات الفساد. وهذه اللجنة التي أنشئت بموجب المرسوم رقم 088/2006 الصادر في مارس 2006 تقع عليها أيضاً مهمة تنسيق الأعمال والإجراءات الوقائية والقلمية المتصلة بقضايا الفساد والجريمة، وهي مخولة بنطاق واسع من السلطات في هذا المجال. وتصدر اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد تقارير

سنوية حول حالة الفساد، بما في ذلك أنشطة المؤسسات الأخرى المنخرطة في المعركة ضد الفساد. وعلى الرغم من أن هذه التقارير يتم إرسالها إلى السلطات الإدارية والقضائية، فإن اللجنة لا تملك تجميد أو مصادرة الأصول أو الاستيلاء عليها، كما أنها لا تملك سلطة إحالة القضايا إلى المحكمة أو إلى المؤسسات التأديبية الأخرى. وفي إطار المزيد من التدابير للتعامل مع الفساد، اطلق المرصد الوطني لمكافحة الفساد حملة وطنية واسعة لمكافحة الفساد في يناير 2006. وعلاوة على ذلك، دشنت الحكومة برنامج CHOC-Cameroon (تغيير العادات، التصدي للفساد) في فبراير 2007، وتم فصلت حوله استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد على الرغم من التعاون مع الجهات الفاعلة الوطنية والمنظمات الدولية. وقد أنشأت الحكومة الوكالة الوطنية للتحقيقات المالية بموجب المرسوم رقم 187/2005 الصادر في مايو 2005 لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المادة 7: مكافحة الفساد والجرائم ذات الصلة في الخدمة العامة

41. تنص المادة 66 من دستور 1996 على أنه يجب على مسؤولي الحكومة تقديم إقرار عن ممتلكاتهم وثروتهم لدى تعيينهم وعند تركهم الوظيفة. ويشمل ذلك الرئيس ونائب الرئيس، أعضاء الحكومة، رئيس وأعضاء الجمعية الوطنية، رئيس وأعضاء هيئة مكتب مجلس الشيوخ، البرلمانين وأعضاء مجلس الشيوخ، جميع المنتخبين، الأمراء العاميين للوزارات، مديري الإدارات المركزية، المديرين العاميين للشركات العامة وشبه الحكومية، القضاة، موظفي الإدارة المختصة باسترداد الأموال، وجميع الموظفين المختصين بالدخل الخاضع للضريبة والموظفين المختصين بإدارة الأموال العامة. وأيضاً الفساد في القطاع العام تتولى إدارته مؤسستان عامتان للتدقيق: الهيئة العليا للتدقيق وتتمثل في وزارة داخل مكتب الرئيس تم إنشاؤها في ديسمبر 2004 وتختص بإجراء عمليات التدقيق المالي لاستخدام الأموال العامة بواسطة الأجهزة والهيئات العامة والأقاليم والاتحادات والمنظمات المهنية؛ وديوان المحاسبة للمحكمة العليا الذي يتولى مراجعة الحسابات العامة المعتمدة والأعمال المحاسبية الأخرى. وفي 2011، أنشأت الحكومة وزارة جديدة تختص بالمشتريات الحكومية وتقع عليها مسؤولية النظر في العقود الممنوحة من رئيس الوزراء. وتملك هذه

الوزارة السلطة الكاملة لرصد ومراقبة عقود الحكومة. وكل شركة يثبت تورطها في الفساد يتم تعليق حصولها على عقود عامة لمدة سنتين.

42. أنشأت الحكومة وحدات لمكافحة الفساد في 29 وزارة عام 1997 يتمثل هدفها في البدء في اتخاذ تدابير وإجراءات لمكافحة الفساد تمثيلاً مع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. ويطلب من الوزارات تقديم تقرير شهري عن أنشطتها إلى اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد. وفي أبريل 2011، اعتمدت اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد مبادرات النتائج السريعة لبناء اقتصاد كامبروني يستند إلى مبادئ النزاهة وأخلاقيات العمل. كما أن نهج مبادرات النتائج السريعة يضع قطاعات الصحة والنقل والمعادن والصناعات الاستخراجية ومؤسسات أخرى "تحت الرقابة" فيما يتعلق بممارسات الفساد. وتهدف هذه المبادرات إلى تغيير سلوك الموظفين العموميين من خلال معاقبة المجرمين ومكافأة الملتزمين، وكذلك التعامل مع الظروف المحيطة التي تشجع على ممارسات الفساد. وعلى النحو نفسه، في 2011، أقدمت الحكومة على إنشاء محكمة جنائية لنظر قضايا الفساد والاختلاساتوسء استخدام الأموال العامة واسترداد الأصول المسروقة.

المادة 9: الوصول إلى المعلومات

43. الكامبرون ليس لديها قانون ينظم الوصول إلى المعلومات، كما أن لا الموظفين المدنيين ولا العاملين في القطاع الخاص يحظون بحماية قانونية ضد الاتهامات المضادة حالة تبليغهم عن حالات فساد، وإن كانت وحدة التدخل السريع للجنة الوطنية لمكافحة الفساد توفر خط هاتفي ساخن للإبلاغ عن مثل هذه الأمور. وهناك أيضاً التقارير والتحقيقات التي تجريها الصحف المستقلة حول المسائل المثيرة للجدل مثل الفساد والسياسات الاقتصادية. بيد، أن الحكومة ترد أحيانا على مثل هذه التقارير باستخدام قوانين التشهير الجنائية لردع الصحفيين الذين يحاولون تغطية قضايا فساد كبرى.

المادة 10: تمويل الأحزاب السياسية

44. ينظم تمويل الأحزاب السياسية قانونان: القانون رقم 2000/015 الصادر في ديسمبر 2000 بشأن التمويل العام للأحزاب السياسية والحملات الانتخابية وتمويل

الأحزاب السياسية؛ والمرسوم رقم 2001/305 الصادر في أكتوبر 2001 الذي يحدد تنظيم وتشكيل والتزامات وشروط عمل لجنة مراقبة استخدام الأموال العامة المخصصة للأحزاب السياسية والحملات الانتخابية. ووفقاً لقانون التمويل العام للأحزاب السياسية، فإن التمويل العام يغطي الأنشطة العادية للأحزاب السياسية علاوة على إدارة الحملات الانتخابية. وفي كل عام، يفترض أن يتضمن قانون التمويل صرف إعانة لتغطية تكاليف عملياتية معينة للأحزاب السياسية المعترف بها قانوناً. وبالإضافة إلى الأموال التي تتلقاها الأحزاب السياسية سنوياً لإدارة التكاليف، فإن هذه الأخيرة تتلقى أيضاً أموالاً إضافية خلال فترة الحملة. وينص أيضاً القرار لعام 2001 على المراجعات المالية للأحزاب السياسية المتبقية للتمويل العام للحيلولة دون إساءة استخدامه. كما يحظر القانون رقم 90-56 الصادر في 19 ديسمبر 1990 والمؤسس لنظام التعددية الحزبية تلقي الأحزاب لأي تمويل أجنبي.

المادة 11: القطاع الخاص

45. ينخرط القطاع الخاص في جهود مكافحة الفساد من خلال مجلس مديري الأعمال والجمعيات المهنية، وهو بمثابة جمعية الأعمال الأولى في الكاميرون والتي تضم 140 شركة و15 منظمة معنية بمحاربة ممارسات الفساد والاحتيال. وتقوم هذه الجمعية بالضغط على الحكومة لتسهيل تنفيذ الأعمال والعمليات ذات الصلة كما تعمل على تشجيع سياسات تنافسية السوق والحكم الرشيد فضلاً عن إيجاد حلول للمشاكل القضائية والمالية التي تواجهها الشركات. ويدير المجلس أيضاً الأعمال المكلف بها مركز التحكيم المعني بفض المنازعات التجارية. وفي أواخر عام 2013، أصبحت الكاميرون عضواً ملتزماً في مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية، بما يحد من احتمالات الفساد في مجال صناعات مواردها.

المادة 12: المجتمع المدني والإعلام

46. شكلت اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد ما يعرف بالإئتلاف الوطني لمحاربة الفساد، وهو عبارة عن كيان يضم أكثر من خمسين (50) منظمة مجتمع مدني تعمل بشكل وثيق مع اللجنة الوطنية. وهناك ميثاق ينظم عمل هذه المنظمة. كما أطلقت بعض منظمات أخرى حملات ضد الفساد من خلال وسائل الإعلام الاجتماعي، على نسق " لا للرشاوى"، لتشجيع إعداد تحقيقات عامة عن الفساد.

جزر القمر

47. وقعت جزر القمر على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته في 26 فبراير 2004 وصادقت عليها في 2 أبريل 2004. وقد أودعت صكوك المصادقة في 16 أبريل 2004.

المادة 5: التدابير التشريعية وغيرها

48. اعتمدت جزر القمر عدداً من قوانين مكافحة الفساد، شملت قانوني الاتحاد الإفريقي رقم 013-08 الصادر في يوليو 2008 بشأن شفافية الأنشطة العامة والاقتصادية والمالية والاجتماعية، ورقم 001-09 بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمصادرة والتعاون الدولي في المجال الجنائي. بيد، أن هذه القوانين لا تغطي كافة الخطوات الضرورية التي يتعين اتخاذها بموجب اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته. وقد أدرجت أحكام المادة 4.1 من الاتفاقية في القانون الجنائي وقانون الاتحاد الإفريقي رقم 013-08 الصادر في يوليو 2008 بشأن شفافية الأنشطة العامة والاقتصادية والمالية والاجتماعية.

49. وقد أنشأت جزر القمر لجنة مكافحة الفساد التي يرأسها مفوض عام يعاونه اثنان من المفوضين المساعدين. وتضم اللجنة إدارتين: إدارة الوعي والاتصالات وإدارة التحليل والتحقيقات. وجزر القمر عضو في المنظمة الخاصة بمواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا. وفي إطار التزاماتها تجاه هذه المنظمة، صار لدى جزر القمر قانون استثمار ينظم إنشاء الشركات الأجنبية.

المادة 7: مكافحة الفساد والجرائم ذات الصلة في مجال الخدمة العامة

50. تورد المادة 2 من قانون الاتحاد الإفريقي رقم 08-013 قائمة بأسماء الأشخاص الذين يخضعون لإجراء تقديم إقرار عن ممتلكاتهم وثروتاتهم. كما يجب على الغالبية من هؤلاء المسؤولين تقديم إقرارات سنوية عن ممتلكاتهم وتلك الخاصة بأسرهم، خلال ثلاثة شهور من بداية تعيينهم، إلى لجنة مكافحة الفساد.

المادة 9: الحصول على المعلومات

51. يكفل قانون الاتحاد الإفريقي رقم 08-013 في مادته 12.1 حق أعضاء اللجنة في الوصول إلى البيانات والوثائق والسجلات والتحقق من صحتها، وبخاصة تلك المواد المتصلة بالخدمات التي توفرها سواء الدولة أو أي مؤسسة جماعية أو عامة بغض النظر عن أي أحكام مخالفة لذلك. وفيما يتعلق باعتماد تدابير حماية كل من يدلي بمعلومة أو بشهادة، تنص المادة 15 من قانون الاتحاد الإفريقي رقم 08-013 على أن تضمن لجنة مكافحة الفساد حماية هوية الأشخاص المشمولين في إطار عملية الإفصاح بما في ذلك المبلغين والشهود ومرتكبي أعمال الفساد موضوع الإدعاء. وتحظر المادة 16 من القانون الإفصاح عن إسم أو عنوان كل من يدلي بمعلومة أثناء عقد محاكمة جنائية مدنية.

52. تنص المادة 12.2 من القانون ذاته على أن أعضاء اللجنة لديهم صلاحية دخول أي مزار أو منشآت عامة ومطالبة أي من الوكلاء أو العاملين بالهيئات العامة، أيا كانت فئاتهم الوظيفية، بتوفير المعلومات الخاصة بعمل المنظمة المعنية ومسؤولياتها على مستوى الإدارة علاوة على تقديم كافة الوثائق ذات الصلة. بالإضافة إلى ما تقدم، ينص القانون في المادة 17 منه على " أن كل من يشارك في عمليات إنتقامية ضد أي من المبلغين أو الشهود يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاثة شهور وغرامة تتراوح بين 250,000 إلى 000,500 فرنك قمري.

المادة 10: تمويل الأحزاب السياسية

53. لا يوجد تشريع بخصوص تمويل الأحزاب السياسية، إلا أن بعض الجهات تسعى بنشاط لذي الحكومة لاستصدار مشروع قانون في هذا الشأن.

المادة 11: القطاع الخاص

54. وفقاً لقانون الاتحاد الإفريقي رقم 08-013، تشمل العقوبة حالات الفساد التي يتم رصدها في القطاع الخاص والمتورطين بإرتكابها من الوكلاء المنتمين لهذا القطاع. وقد صدر قانون بإنشاء مؤسسة تكون بصفتها سلطة لتنظيم المشتريات مسؤولة عن ضمان الالتزام بقواعد المنافسة.

المادة 12: المجتمع المدني ووسائل الإعلام

55. وفقاً للميثاق الذي وضعته لجنة مكافحة الفساد مع المجتمع المدني، يناط بهذا الأخير الاضطلاع بدور الواجهة أمام العامة والإسهام في إتاحة القوانين المرتبطة بمكافحة الفساد والتوعية بها. ورغم عدم وجود تشريع محدد يقضي بحصول الأجهزة الإعلامية على

معلومات تتعلق بحالات الفساد، إلا أن قانون المعلومات يسمح للإعلام بالحصول على تلك المعلومات.

الكونغو

56. وقعت الكونغو اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته في 27 فبراير 2004، وصادقت عليها في 31 يناير 2006، وأودعت وثائق المصادقة في 24 أبريل 2006.

المادة 5: التدابير التشريعية وغيرها

57. من أجل محاربة الفساد، اعتمدت الكونغو قانون مكافحة الفساد رقم 5-2009 في سبتمبر 2009. ووفقاً للقانون المشار إليه، تم إنشاء مرصد مكافحة الفساد وهو جهاز مستقل يتكون من تسعة (9) أعضاء يعينهم الرئيس من الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. والكونغو طرف في المنظمة الخاصة بمواءمة قوانين الأعمال في إفريقيا والتي تُخضع الشركات الأجنبية العاملة على الأراضي الكونغولية للقوانين الوطنية.

المادة 7: مكافحة الفساد والجرائم الأخرى ذات الصلة في مجال الخدمة العامة

58. بموجب الدستور الكونغولي المعتمد في 2002، يتعين على كل مواطن منتخب أو معين في منصب عام رفيع أن يقدم إقراراً بالأصول المملوكة له لدى توليه المنصب وعند نركه له، بيد أن هذا النص الدستوري لم يتم العمل به بعد نظراً لغياب التشريع المنفذ له.

المادة 9: الحصول على المعلومات

59. وضعت الكونغو تدابير تشريعية وأخرى لضمان الحصول على المعلومات. وتكفل المادة 161 من الدستور الكونغولي المعتمد في 2002 حرية ضمانات الاتصال من خلال

المجلس الأعلى. ويتضمن القانون رقم 5 -2009 الصادر في سبتمبر 2009 بشأن الابتزاز والاحتيال وغيرها من الجرائم ذات الصلة نصوصاً لحماية المبلغين عن حالات الفساد.

مادة 10 : تمويل الأحزاب السياسية:

60- الكونغو لديها إجراءات تشريعية أو إجراءات أخرى لضمان الشفافية في تمويل الأحزاب السياسية. وينظم قانون الأحزاب السياسية هذه الأحكام.

مادة 11 : القطاع الخاص:

61- الكونغو لديها إجراءات تشريعية أو إجراءات أخرى لمنع ومكافحة الفساد في القطاع الخاص. ويضم القانون رقم 2009-5 بتاريخ سبتمبر 2009 بشأن الابتزاز، والاحتيال والجرائم الأخرى ذات الصلة مثل هذه البنود.

مادة 12 : المجتمع المدني ووسائل الإعلام:

62- تتضمن خطة العمل الخاصة بمكافحة الفساد، والرشوة والاحتيال، إجراءات يتم اتخاذها في مكان المجتمع المدني من خلال حملات التوعية حول الفساد من أجل تحسين الحكم في جمهورية الكونغو اعتباراً من شهر أغسطس 2009. كما يوجد هناك أيضاً إطاراً للتشاور.

63- الكونغو لديها إجراءات تشريعية أو إجراءات أخرى لضمان الوصول إلى المعلومات في حالة الفساد. وتنص المادة 161 من الدستور الكونغولي الذي تم إقراره في عام 2002 على حرية الاتصال من خلال المجلس الأعلى.

كوت - ديفوار :

64- وقعت كوت-ديفوار على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته AUCPCC في عام 2004 وصادقت عليها في شهر نوفمبر من عام 2012.

مادة 5 : الإجراءات التشريعية وغيرها:

65- منذ سنين عديدة كان الإطار القانوني لمكافحة الفساد في كوت-ديفوار هو قانون العقوبات الذي يجرم الرشوة السلبية والفاعلة للموظفين العموميين، ويمنع القانون تقديم منح أو الوعد بتقديم رشوة (رشوة فاعلة) ويحرم القانون استجداء، طلب، الاتفاق على وقبول رشوة (راشي سلمي). وفي عام 2002، أنشأت الحكومة لجنة مشتركة بين الوزارات بشأن الحكم، والأمانة الوطنية للحكم وتنمية القدرات لتعزيز إطار مكافحة الفساد. وتوجت هذه الجهود بإنشاء هيئة عليا للحكم الرشيد بموجب القانون رقم 3013-661 بتاريخ سبتمبر 2013 وذلك لتمكين اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة الفساد، وفي الوقت ذاته، دشنت الحكومة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج الحكم الرشيد 2009/2013 من أجل تحسين نوعية الخدمات العامة، واللامركزية، ومشاركة المواطنين، فضلاً عن تعزيز الحكم الإداري والاقتصادي. وتعتبر الأمانة الوطنية بمثابة كيان حكومي مستقل استقلالاً ذاتياً تحت إشراف رئيس الوزراء، وهي التي قدمت أجندة مكافحة الفساد من خلال الدعوة لإقرار قانون جديد لمكافحة الفساد وإنشاء لجنة لمكافحة الفساد. ونتيجة لكل هذه الجهود، تم في عام 2013 إقرار قوانين جديدة لمكافحة الفساد. وبموجب القانون -660 2013، تم توسيع مفهوم الفساد ويشمل الفساد من جانب الموظفين الأجانب.

66- في إطار مكافحة غسل الأموال، أجازت الحكومة قانون 2005، وفي عام 2008، تم إنشاء وحدة الاستخبارات المالية لرصد، جرائم غسل الأموال والتحقيق فيها وتقديمها للمحاكمة . وتعتبر وحدة الاستخبارات المالية من الناحية الرسمية مستقلة، وتتمتع بالاستقلال الذاتي من الناحية الاستراتيجية. وعلاوة على وحدة الاستخبارات المالية، أنشأت الحكومة لجنة مشتركة فيما بين الوزارات لرصد مكافحة غسل الأموال، كما أنشأت أيضاً فريق عمل حكومي لمكافحة غسل الأموال في أنشطة ذات صلة بغرب أفريقيا.

مادة 7 : مكافحة الفساد والجرائم الأخرى ذات الصلة في الخدمة العامة:

67- بالرغم من أن كوت-ديفوار ليس لديها أي لوائح تحكم تضارب المصالح بالنسبة للموظفين العموميين، إلا أن الحكومة أقرت مدونة أخلاقيات للموظفين العموميين في شهر أغسطس 2011 من أجل مكافحة الفساد وإضفاء الطابع الأخلاقي على الخدمة العامة. وعلى الرغم من أن رئيس الجمهورية هو الموظف العام الوحيد المطلوب منه أن يعلن ذمته المالية، إلا أن البرلمان يدرس مشروع مدونة سلوك للموظفين العموميين تتضمن الثراء غير المشروع وإعلان الذمة المالية وأجرت كوت-ديفوار إصلاحات هامة تتعلق بالمشتريات العامة، والتي أدت بدورها إلى إقرار مدونة مشتريات عامة جديدة في عام 2009 وإنشاء الهيئة الوطنية لللائحة المشتريات العامة. ويستهدف هذا الهيكل تحسين شفافية ونزاهة عملية المشتريات العامة. وتتلقى الهيئة الوطنية للمشتريات العامة الشكاوى والملاحظات المتعلقة بمشروعات الشراء، وبإمكانها اتخاذ قرار بشأن وقف أو إلغاء هذه المشتريات. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر مكتب المفتش العام للشؤون المالية مسؤولاً عن الإشراف على استخدام الأموال العامة، ومكافحة الاحتيال والمفاسد والفساد.

مادة 9 : الوصول إلى المعلومات:

68- من أجل تعزيز حرية التعبير وحرية الصحافة التي يضمنها القانون الأيفواري، أصدر البرلمان قانون الوصول إلى المعلومات في ديسمبر من عام 2013، وذلك في زمن قياسي مدته شهران، موضحاً أعلى مستوى من الالتزام من جانب الحكومة. ويعكس القانون نموذج أفريقيا بشأن الوصول إلى المعلومات بما في ذلك السماح بالوصول إلى جميع الشخصيات القانونية والطبيعية، فضلاً عن أنه ينص على الإشراف المستقل، وأنه ليس مطلوباً تبرير الحاجة إلى المعلومات. وجعل هذا القانون كوت-ديفوار صالحة لأن تصبح عضواً في شراكة الحكم العلني أو المفتوح بحلول شهر ديسمبر 2014. وشراكة الحكم العلني هذه عبارة عن مبادرة متعددة الأطراف تهدف

إلى تأمين التزامات حقيقية ملموسة من الحكومات، من أجل تعزيز الشفافية، وتمكين المواطنين ومكافحة الفساد.

مادة 10 : تمويل الأحزاب السياسية:

69- هناك قانونان يحكمان تمويل الأحزاب السياسية: قانون 2004 بشأن التمويل العام للأحزاب السياسية ومدونة سلوك للأحزاب السياسية والمرشحين. وينص الإطار القانوني على استخدام موارد الدولة من أجل الحملات السياسية ويحرم المنح والهبات من جهات أجنبية. وهو ينظم أيضاً المبالغ المالية التي يمكن أن تمنح للأحزاب والمرشحين. وتلتزم الأحزاب السياسية بتقديم تقرير سنوي عن أموالها إلى ديوان المحاسبات وهذه التقارير بحكم القانون ، ينبغي أن تكون علنية وأن تكشف عن هوية المتبرعين أو المساهمين.

مادة 11 : القطاع الخاص:

70- لقد لعب القطاع الخاص، باعتباره مركز التنمية في كوت-ديفوار دوراً بارزاً في دعم بيئة اقتصادية أكثر شفافية. وجدير بالذكر أن كلاً من الفاعلين المتحدين المحليين والدوليين قد اتخذوا إجراءات من شأنها تعزيز حكم القطاع الخاص للوقوف في جانب بيئة أعمال نظيفة. واستحدثت غرفة التجارة الفرنسية في كوت-ديفوار إجراءات ابتكارية للوقوف بجانب الأعمال، مثل إنشاء كتيبة لمكافحة الفساد وتعزيز مكافحة الابتزاز. وفي عام 2010، دشنت الشبكة العالمية المتحدة في كوت-ديفوار، بالتعاون مع البنك الدولي مشروع تنشيط المشروعات والحكم، مركزة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من أجل تحسين مناخ الأعمال في البلاد. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت الوكالة الألمانية للتعاون الدولي في تدشين صندوق PPP لبلدان اتحاد نهر مانو Mano في عام 2012، وذلك بهدف البدء في شراكات تنموية مع القطاع الخاص في كوت-ديفوار، وغينيا، وليبيريا وسيراليون.

وتقدم هذه المشروعات حوافز للشركات المحلية لكي لا تشارك في أنشطة فساد، حيث أنها تتضمن فقط الشركات التي تحترم بعض القيم الهامة مثل مكافحة الفساد.

مادة 12 : المجتمع المدني ووسائل الإعلام:

71- تحسنت حرية الانضمام منذ نهاية الحرب الأهلية نظراً لأن المنظمات الحكومية المحلية والدولية كانت تمارس أنشطتها بكل حرية. ويحمي الدستور حق التجمع الحر. وفضلاً عن ذلك، فإن المحاولات المبذولة لضم الناشطين في مجال المجتمع المدني من المؤكد أنها سوف تزداد مع إصدار قوانين جديدة مناهضة للفساد. والحملات المتجددة لزيادة الوعي حول الفساد. وبالمثل، فإن إصدار قانون حرية المعلومات سوف يسهم في تعميق دور وسائل الإعلام في أنشطة مكافحة الفساد.

أثيوبيا :

72- وقعت جمهورية أثيوبيا على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته في 1 يونيو 2004، وصادقت عليها في 18 سبتمبر 2007 وتم إيداع صكوك التصديق في 16 أكتوبر 2007.

مادة 5 : الإجراءات التشريعية وغيرها:

73- في عام 2001، أنشأت أثيوبيا اللجنة الفيدرالية للأخلاقيات ومكافحة الفساد والتي تعمل كمؤسسة رئيسية لمكافحة الفساد. ولهذه اللجنة أهداف ثلاثة: توعية الجماهير حول أضرار الفساد، فضلاً عن التحقيق مع ومحاكمة المشاركين في الفساد، واتخاذ الإجراءات الوقائية ضد الفساد. واعتمدت الحكومة عدة بيانات من أجل الإدارة المالية العامة الفعالة بما في ذلك مدونة الممارسة الجيدة للشفافية ومراجعة الحسابات والمعايير المحاسبية.

مادة 7 : مكافحة الفساد والجرائم الأخرى ذات الصلة في الخدمة العامة:

74- أنشأت اللجنة الفيدرالية للأخلاقيات ومكافحة الفساد (67) مكتباً للأخلاقيات في الدواوين الحكومية لرصد حالة الفساد وتنسيق الأنشطة الأخلاقية. وترتبط مكافحة الفساد بإصلاح الخدمة المدنية. وفي عام 2010، أقر البرلمان قانون تسجيل الأرصدة لرصد دخول وأرصدة كبار موظفي الحكومة. وفي محاولة لاجتثاث الفساد وتأكيد المسؤولية، تم تطبيق تشريع أثيوبي جديد في عام 2013، والذي يطالب كبار موظفي الحكومة، بتسجيل كل أرصدتهم وكذلك أرصدة جميع أعضاء أسرهم وفقاً لأحكام اللجنة الفيدرالية للأخلاقيات ومكافحة الفساد. وسنت أثيوبيا أيضاً تشريعاً يتعلق بتسجيل قائمة إعلان الأرصدة والكشف عنها، والتي بمقتضاها سوف يتم الكشف عن كبار الموظفين الذين لم يقوموا بتسجيل أرصدتهم المطلوبة، وتوجيه التهم الجنائية ضدهم وحبسهم وتخريمهم. ولن يعفى الرئيس ورئيس الوزراء، والوزراء، ووزراء الدولة، ونواب الوزراء والمفوضين، ومحافظ البنك المركزي وغيرهم من كبار المسؤولين التنفيذيين من هذه الممارسة.

مادة 9 : الوصول إلى المعلومات:

75- في عام 2010، أصدر البرلمان الفيدرالي مشروع قانون حماية " نافخي الصفارات" (المبلغين) وتشجع المادة 20/4 من مشروع القانون الدعم العام للتنفيذ الفعال للإعلان من خلال وعد " نافخي الصفارات" 25 في المائة من الأرصدة التي يساعدوا في ضبطها لدى المسؤولين.

مادة 10 : تمويل الأحزاب السياسية:

76- تفرض أثيوبيا حظراً على المنح التي ترد من جهات أجنبية للأحزاب السياسية. وتصادر أي منحة ترد من جهات أجنبية، ويطلب إلى الحزب تقديم المنحة وجميع الوثائق المتعلقة بها للجنة الانتخابات الأثيوبية خلال 21 يوماً. وهناك أيضاً حظر على المنح التي ترد للأحزاب السياسية من شركات لها عقود مع الحكومة أو بملكية جزئية حكومية. وبالإضافة إلى ذلك، يحرم القانون الهيئات أو المنح للأحزاب

السياسية من المنظمات الخيرية، والمنظمات غير الحكومية أو نقابات العمال، كما يحظر القانون أيضاً الهيئات والمنح المجهولة المصدر التي تقدم للمرشحين. وهناك نص بالقانون يتعلق بالتمويل العام المباشر للأحزاب السياسية.

مادة 11 : القطاع الخاص:

77- كجزء من إصلاحات واسعة النطاق، عززت الحكومة التنمية المستدامة التي يقودها القطاع الخاص من أجل الحد من وطأة الفقر. وأنشأت الحكومة لجنة الاستثمارات الأثيوبية التي تقدم المعلومات الخاصة بالاستثمار والتي تعمل على اختصار إجراء الحصول على تصاريح الاستثمار أو الأعمال. وبالإضافة إلى ذلك. تم اتخاذ عدد من الإجراءات لتحسين مناخ الاستثمار، لاسيما الإدارة التجارية وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة من خلال إنشاء وكالة الإشراف على الخصخصة والمشروعات العامة.

78- اعترفت الحكومة بأن فساد القطاع الخاص قد أخذ شكل الفساد من شركات قطاع خاص لشركات قطاع خاص أخرى حيث تقوم الشركات الخاصة بتقديم عقود مشتريات لشركات خاصة أخرى مقابل دفع رشاوى. وللتصدي لبعض هذه التحديات، قامت الحكومة بتبسيط الهياكل الإدارية، وتوضيح القواعد التي تنظم الأنشطة الخاصة، واختصار الوقت اللازم للحصول على تراخيص خاصة بالأعمال. وبالنسبة لاستئصال الفساد من القطاع الخاص فقد انطوى أيضاً على الالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بغسيل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة، واعتماد مدونة ممارسات جيدة ورشيحة في الشفافية الضريبية، والمراجعة الحسابية والمعايير المحاسبية.

79- في إطار تعزيز قانون غسل الأموال، وضع بنك أثيوبيا الأهلي مشروع قانون بشأن غسل الأموال والذي صادق عليه مجلس الوزراء في يونيو 2009، وأجازه البرلمان الأثيوبي كقانون يعمل به في نوفمبر 2009. ويجرم القانون الجديد عملية غسل

الأموال كما أنشأ وحدة الاستخبارات المالية. ويجبر القانون المودعين أيضاً بالكشف عن مصادر أموالهم عند الإيداع أو تحويل الأموال.

مادة 12 : المجتمع المدني ووسائل الإعلام:

80- يشارك المجتمع المدني ووسائل الإعلام في أثيوبيا في أنشطة مكافحة الفساد من خلال برامج توعية الأهالي الذي تم استحداثه في عام 2005. وبرنامج " أثيوبيا الشفافية " عبارة عن فرع محلي خاص بالشفافية الدولية الذي أنشئ في عام 2002. ويتولى هذا البرنامج عمل دعوى بشأن قوانين مكافحة الفساد، فضلاً عن تعزيز وعي عام أكبر حول قضايا الفساد من خلال إعداد التقارير، وورش العمل، والندوات والمؤتمرات. وقد أسس هذا الجهاز ائتلافات مع القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى والكيانات الحكومية لمنع ممارسات الفساد وتعزيز المؤسسات العامة. على سبيل المثال، أجرى أبحاثاً وعمل مستشاراً بشأن قضايا مختارة لمكافحة الفساد لصالح اللجنة الفيدرالية للأخلاقيات ومكافحة الفساد. وفي عام 2009، أصدر دراسة حول الخط القاعدي التشخيصي للفساد، والذي بمقتضاها يتم جمع بيانات عن ثقة المواطنين في المؤسسات العامة وتقييم نوعية الخدمات العامة. وفي عام 2010، نظم برنامج " أثيوبيا الشفافية " مائدة مستديرة صحفية بالتعاون مع اللجنة الفيدرالية للأخلاقيات ومكافحة الفساد لتشجيع وسائل الإعلام على المشاركة في قضايا مكافحة الفساد وقضايا الأخلاقيات. وركزت مناقشات المائدة المستديرة على الحواجز التي تعوق التحقيقات في قضايا مكافحة الفساد والحاجة إلى حملات إعلامية ومدنية لمكافحة الفساد.

الجابون:

81- وقعت الجابون على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته في 29 يونيو 2004. وتمت المصادقة عليها في 2 مارس 2009، وأودعت صكوك التصديق لدى الاتحاد الإفريقي في 8 إبريل 2009.

مادة 5 : الإجراءات التشريعية وغيرها:

82- أنشأ القانون رقم 002/2003 بتاريخ مايو 2003، في الجابون، نظاماً لمكافحة ومحاصرة الفساد. وأنشأ هذا القانون اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد والرشا غير المشروع باعتبارها هيئة إدارية مستقلة بسلطات مالية وإدارية.

83- تعتبر الجابون أيضاً أحد الأطراف الموقعة على منظمة مواعمة قانون الأعمال في أفريقيا الذي ينظم دور الشركات الأجنبية في البلدان الأفريقية.

مادة 7 : مكافحة الفساد والجرائم الأخرى ذات الصلة في الخدمة العامة:

84- المادة (2) من المرسوم رقم 00324/PR/MCEILC بتاريخ إبريل 2004، تضع الإجراءات الخاصة بالإعلان عن الأرصد من جانب أمناء سلطة الدولة، كما أن شروط الحفاظ على هذه البيانات واستقلالها تحدد الهيئات التي تخضع لهذا الالتزام. وبالإضافة إلى ذلك، تنص المادة (8) من المرسوم على عقوبات تتراوح بين الغرامة والاستبعاد من المكتب. وينص القانون رقم 001/2005 بتاريخ فبراير 2005 بشأن الموقف العام للجماهير على عقوبات لأي فعل يتعلق بخيانة الأمانة يكون قد ارتكبه موظف ما من خلال لجنة التأديب. وهو يكمل بعض الأحكام الواردة في القانون رقم 001/2005 بتاريخ فبراير 2005 بشأن الوضع العام للخدمة العامة.

مادة 9 : الوصول إلى المعلومات:

85- تنص المادة 31، فقرة (2) من القانون رقم 003/2003 بتاريخ مايو 2003 بشأن إنشاء، وتنظيم وممارسة عمل اللجنة الوطنية لمكافحة الرشا غير المشروع على : "

أي شخص أو كيان مطلوب منه أن يكشف للمحققين التابعين للجنة الوطنية لمكافحة الثراء غير المشروع عن أي مستند أو بند من شأنه أن يكون مفيداً للتحقيقات". وفي الفقرة (3) من تلك المادة ذكر : " أي امتناع عن تقديم تلك المستندات يجب أن يقدم كتابة في تقرير يرفع للقاضي الذي قد يأمر باستخراج هذا البند، المستند أو المعلومات المطلوبة حيثما يكون ذلك ملائماً، وفرض غرامة يومية عن كل يوم تأخير.

مادة 10 : تمويل الأحزاب السياسية:

86- تنص المادة 24 من القانون رقم 24/96 بتاريخ يونيو 1996 بشأن الأحزاب السياسية على أن من واجب الدولة أن تشارك في تمويل الأحزاب السياسية من خلال منح تشغيل سنوية وحملات انتخابية. وتحرم المادة 27 استخدام أي وسائل أخرى للتمويل الخارجي.

مادة 11 : القطاع الخاص:

87- تعاقب المادة 15 من القانون رقم 002/2003 بتاريخ مايو 2003 أعمال الفساد التي ترتكب في القطاع العام وكذلك التي ترتكب في القطاع الخاص.

مادة 12 : المجتمع المدني ووسائل الإعلام:

88- على الرغم من أن الأحكام التشريعية والتنظيمية الحالية لا تذكر على وجه التحديد مشاركة المجتمع المدني في تنفيذ سياسات مكافحة الفساد، والثراء غير المشروع وغسيل الأموال، إلا أن منظمات المجتمع المدني معبأة فيما بينها لمكافحة الفساد. وتمنح المادة 17 من القانون رقم 12/2001 بتاريخ 2001 بشأن مدونة الوسائل السمعية والبصرية، والأفلام والاتصالات المكتوبة كامل الحرية لصالح العاملين في مجال الاتصالات، في الوصول إلى، وجمع واستخدام المعلومات. وفي هذا الصدد،

فإن من حق هؤلاء إجراء تحقيقات حرة حول جميع الحقائق المتعلقة بحياة الوطن، ويتوقف هذا على الاستجابة لسرية الدولة وخصوصية المواطنين.

غانا :

89- وقعت جمهورية غانا على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته في 31 أكتوبر عام 2003 وصادقت عليها في 13 يونيو 2007. وتم إيداع صكوك التصديق في 20 يوليو، 2007.

مادة 5 : الإجراءات التشريعية وغيرها:

90- بصفة عامة يعتبر الإطار القانوني لمواجهة الفساد قائماً بصورة جيدة في غانا، بما في ذلك قانون مناهضة غسل الأموال لعام 2008، وكذلك مدونة سلوك الموظفين العموميين، وقانون المشتريات العامة، وقانون الإدارة المالية، وقانون ديوان المحاسبات الداخلية الذي يسعى إلى تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد. وتشكل لجنة حقوق الإنسان والقضاء الإداري إحدى الهيئتين الرئيسيتين لمكافحة الفساد في غانا، وهي تمارس مهامها كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، ووكالة للتحقيق في الشكاوى ومكافحة الفساد. وتمارس خدمة المحاسبة الغانية نشاطها باعتبارها المؤسسة العليا للمحاسبات، التي تراجع حسابات القطاع العام. ومن بين المبادرات الأخرى لمكافحة الفساد مبادرة النزاهة الغانية، وهي إحدى الفروع المحلية للشفافية الدولية، ائتلاف غانا لمكافحة الفساد الذي لديه خطة عمل لمكافحة الفساد، والإعلان الرئاسي لعدم التسامح مع الفساد. ومن خلال فريق عمل مكون من ممارسين وخبراء في مكافحة الفساد، قامت لجنة حقوق الإنسان والقضاء الإداري بتنسيق صياغة الخطة الوطنية لمكافحة الفساد 2012/2021.

مادة 7 : مكافحة الفساد والجرائم الأخرى ذات الصلة في الخدمة العامة:

91- تعتبر لجنة حقوق الإنسان والقضاء الإداري، التي أنشئت في عام 1993 مسؤولة عن مكافحة الفساد في الخدمة العامة. ومهامها الرئيسية هي: التحقيق في جميع أشكال الفساد، وفي الحالات التي يشتبه فيها قيام موظفين عموميين بالتلاعب في الأموال العامة. وتتضمن مدونة السلوك الجديدة للموظفين العموميين مبادئ توجيهية بشأن تضارب المصالح من جانب موظفين مدنيين. ويعتبر مكتب المسؤولية، الذي أنشئ في عام 2003 تحت إشراف الرئاسة مسؤولاً عن جميع المعينين في رئاسة الجمهورية. وفي سياق الحد من فساد القطاع العام، اتخذت الحكومة آليات أخرى مختلفة بما في ذلك تطبيق مدونة سلوك القيادة، تبسيط الإجراءات في عملية تقديم الخدمات العامة، التحقيق العاجل والفوري في الادعاءات الخاصة بالفساد، تنسيق الإجراءات المتعلقة بالمشتريات ويقدم قانون المشتريات العامة إطاراً شاملاً لتنمية وتعزيز مؤسسات الشراء والعمليات التشغيلية لتعزيز الحد من الفقر، تنمية القطاع الخاص، الحكم الرشيد ومكافحة الفساد. وقد جعل هذا القانون أيضاً سياسة المشتريات العامة الغانية متفقة مع معايير منظمة التجارة العالمية، كما أسهمت مستندات العطاءات القياسية في تعزيز المنافسة، فضلاً عن تحسين الكفاية والشفافية في عمليات المشتريات. وبالمثل، تم استحداث قانون الإدارة المالية وقانون ديوان المحاسبات الداخلية لتعزيز مسؤولية القطاع العام ومكافحة الفساد.

مادة 9 : الوصول إلى المعلومات:

92- في شهر أغسطس 2009، أجاز برلمان غانا قانون نافخ الصفارة (المبلغين) الذي ينص على الطريقة التي يجوز للأفراد من خلالها، من أجل الصالح العام، الكشف عن المعلومات التي لها صلة بممارسات غير قانونية أو سلوكيات غير مشروعة أو ممارسات فساد من جانب الآخرين. وينص القانون على توفير الحماية للأشخاص الذين يقعون ضحايا والذين يكشفون عن هذه المعلومات ومكافأة الأفراد الذين يفعلون

ذلك. وفي يونيو عام 2013. أقر مجلس الوزراء تعديلات على قانون نافخ الصفارة من أجل توسيع شبكة الحماية لتشمل الموظفين غير الحكوميين الذين قد يرغبوا في كتابة تقارير عن الجرائم التي ترتكب في أماكن عملهم، بما في ذلك ممارسات الفساد، وتقديمها للجهات الأمنية ومن ثم، فإن نافخي الصفارات العاملين في القطاع الخاص سوف يكونوا محصنين من الوقوع كضحايا والازدراء من أصحاب الأعمال. ويسمح التعديل أيضاً بإنشاء صندوق خاص لمكافأة هؤلاء الذين يصفرون للكشف عن كل الأعمال الخاطئة، وبالرغم من هذا، مازالت غانا في انتظار إقرار تشريع يحمي حرية المعلومات التي كانت موجودة في البرلمان منذ عام 2009، وفي مارس 2013، طالب الرئيس الحالي جون ماهاما البرلمان بضرورة إجازة مشروع قانون حرية المعلومات.

مادة 10 : تمويل الأحزاب السياسية:

93- يعطي الإطار القانوني لتمويل الأحزاب السياسية في غانا مجالاً لجمع التبرعات اللازمة لعملياتها وحملاتها الانتخابية من أعضاء الحزب، ومن بيع ممتلكات الحزب، فضلاً عن الرسوم من شركات الأعمال الوطنية. ولا يضع القانون حدوداً لما ينفقه الحزب أو المرشح، ولا يوجد هناك التزام بالكشف عن ذلك. وهذا يعني أن مبالغ ضخمة من الأموال تنفقها الأحزاب السياسية والمرشحون في الانتخابات، ولا يعلن عن الأرقام للجنة الانتخابات. والمطلوب من الأحزاب أن تعلن للجماهير عن أرصدها ودخولها ومصادر تلك الدخول والموجودات، وكذلك نشر الحسابات التي تم مراجعتها سنوياً. ويحظر القانون الحصول على هبات من جهات أجنبية للأحزاب السياسية، بالرغم من أن هذا لا ينطبق على المنح الأجنبية للجنة الانتخابات في غانا. وبالنسبة للمنح من الشركات التي تقل ملكيتها عن 75 في المائة في أيدي أحد مواطني غانا فهي محظورة أيضاً. وهناك حظر أيضاً على منح موارد البلد لحزب سياسي ما أو مرشح ما، باستثناء التمويل العام الذي تنظمه اللوائح ، وتعتبر غانا

إحدى الدول التي لها تقاليد طويلة للتمويل الخاص للأحزاب السياسية. ويقدم القانون شكلين من أشكال التمويل العام غير المباشر للأحزاب السياسية المنافسة ومرشحي الرئاسة في فترات الانتخابات، ويوفر أيضاً وقتاً كافياً على الهواء في وسائل الإعلام التي تمتلكها الدولة لعرض برامجها ورسائل حملاتها، فضلاً عن الحصول على أدوات النقل وذلك وفقاً لعدد مرشحي كل حزب في الانتخابات.

مادة 11 : القطاع الخاص:

94- وضعت غانا سياسة لمكافحة الفساد بالنسبة للقطاع الخاص من خلال إجراء إصلاحات على قانون الأعمال من أجل: التصدي بشدة لفساد القطاع الخاص، وذلك وفقاً للمبدأ العاشر من العهد العالي للأمم المتحدة. وهناك تصور عام يفيد أنه، خلال الأعوام الأخيرة، نقص مستوى الفساد في القطاع الخاص، بسبب الجهود التي بذلتها الحكومة لتحسين البيئة التنظيمية للقطاع الخاص في مجالات هامة مثل الإجراءات الإدارية التي تتخذ عند الشروع في بدء إنشاء إحدى الشركات، ودفع الضرائب والإتجار عبر الحدود. وقد أصدرت رابطة صناعات غانا وغرفة التجارة والصناعة الغانية الوطنية قانون الشركات الغانية الذي يفصل الالتزامات والإجراءات المسموح بها أو غير المسموح بها من جانب الشركات، والتي تتفاوت ما بين منح الهدايا، تضارب المصالح وكذلك الممارسات الحسابية. وقانون الشركات الغانية هذا عبارة عن سلسلة من المبادئ التوجيهية التي تقوم على المبادئ العالمية المشار إليها في العهد العالمي للأمم المتحدة، وهي المبادئ العشرة التي تتعلق بحقوق الإنسان، معايير العمل، البيئة ومكافحة الفساد. والمقصود من قانون الشركات الغانية هو تقديم أفضل الممارسات من خلال إضافة متطلبات تتجاوز حقوق العمل الجوهرية، ويعتبر أول قانون تم صياغته حتى الآن ليطبق على جميع قطاعات مجتمع الأعمال الوطني.

95- في مارس 2011، أصدرت الحكومة مشروع قانون إدارة العائد البترولي، الذي يهدف إلى تحقيق مزيد من الشفافية والمسؤولية في قطاع النفط. وعلاوة على ذلك، تم إنشاء لجنة المصالح العامة والمسؤولية في شهر أكتوبر 2011، من أجل إدارة عائد البترول الغاني وذلك لتأكيد الشفافية.

مادة 12 : المجتمع المدني ووسائل الإعلام:

96- رسخت غانا ممارسة قوية لمشاركة المجتمع المدني بشأن قضايا مكافحة الفساد، تجلت في الحملات الوطنية من جانب الزعماء الدينيين والمدنيين وتوحد الناشطين من خارج الدولة حول ائتلاف مكافحة الفساد الغاني. وهذا الائتلاف عبارة عن تجمع من منظمات المجتمع المدني والمنظمات العامة والخاصة، يركز على رصد وتقييم عملية مكافحة الفساد. والهدف الاستراتيجي لائتلاف مكافحة الفساد الغاني ليس فقط رصد وتقييم عملية مكافحة الفساد بل أيضاً لحشد التأييد والتعليم والتأثير والتزام الحكومة بتنسيق إجراءات مكافحة الفساد وبرامج الحكم القائمة. وكجزء من برنامجه الإعلامي والدعوى، يتعاون ائتلاف مكافحة الفساد الغاني مع مؤسسات إعلامية عديدة في مجال إعلام الجماهير بأهمية مكافحة الفساد. ويعتبر المجتمع المدني الغاني جزءاً من ائتلاف يضم ثلاثين منظمة مجمع مدني من ستة عشر بلداً يطلق عليه " مركز حرية معلومات أفريقيا " الذي أقر إعلان لاجوس بشأن حق الوصول إلى المعلومات.

97- وبصفة عامة، تعتبر وسائل الإعلام في غانا مستقلة وتجرى هناك مناقشات حيوية حول الفساد. وتعتبر نقابة الصحفيين الغانية عضواً في ائتلاف مكافحة الفساد الغاني، وهي تعمل على التعزيز والارتقاء بالمعايير العالية للمهنية، والنزاهة والمسؤولية في وسائل الإعلام الغانية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز دور وسائل الإعلام من خلال الصحافة التي تقوم على التحقيقات الصحفية والتي من شأنها الكشف عن الفساد في مؤسسات القطاع العام.

غينيا :

98- وقعت غينيا على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته في 16 ديسمبر 2003، وصادقت عليها في يوم 5 مارس 2012. وتم إيداع صك المصادقة لدى الاتحاد الإفريقي في 12 إبريل 2012.

مادة 5 : الإجراءات التشريعية وغيرها:

99- تم تضمين تجريم هذه الأفعال في القانون الجنائي الغيني، كما أدرج في مشروع قانون مكافحة الفساد الذي أنشأ الوكالة الوطنية لمكافحة الفساد. وتعتبر غينيا طرفاً في منظمة مواءمة قانون الأعمال في أفريقيا التي تحكم الشركات الأجنبية في أفريقيا.

مادة 7 : مكافحة الفساد والجرائم الأخرى ذات الصلة في الخدمة العامة:

100- ينص دستور غينيا على ضرورة قيام الموظفين العموميين بالإعلان عن أرصدتهم بما في ذلك رئيس الجمهورية والوزراء وذلك قبل تسلمهم العمل، وبعد تركهم العمل. وينظم القانون أيضاً الشفافية في المشتريات الحكومية.

مادة 9 : الوصول إلى المعلومات:

101- هناك قانون في غينيا يسمح بالوصول إلى المعلومات العامة كما يضمن الدستور حرية التعبير والرأي.

مادة 10 : تمويل الأحزاب السياسية:

102- لا توجد معلومات متاحة.

مادة 11 : القطاع الخاص:

103- لا توجد معلومات متاحة.

مادة 12 : المجتمع المدني ووسائل الإعلام:

104- بدأت غينيا عملية إشراك المجتمع المدني في إجراءات مكافحة الفساد من خلال الإجراء المنسق للبرامج المتعددة للمجتمع المدني ووسائل الإعلام. على سبيل المثال، هناك المجلس الوطني للمجتمع المدني، برنامج المواطنين المتحدين من أجل التنمية، ائتلاف المواطنين للبدائل الخاصة بالدين والتنمية، وأيضاً ائتلاف منظمات المجتمع المدني.

كينيا :

105- وقعت جمهورية كينيا على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع ومكافحة الفساد في 17 ديسمبر، 2003 وصادقت عليها في 2 فبراير 2007. وقد تم إيداع الصك في 7 مارس 2007.

مادة 5 : الإجراءات التشريعية وغيرها:

106- أقرت كينيا اتفاقيات مختلفة لمكافحة الفساد، من بينها، قانون مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية لعام 2003 الذي يحدد ويجرم الفساد، وينشئ القواعد اللازمة للنزاهة والشفافية. ويتضمن قانون الفساد والجرائم الاقتصادية، التحقيق في الفساد، والجريمة الاقتصادية ودراسة ممارسات وإجراءات الهيئات العامة وتوعية الجماهير حول مخاطر الفساد والجريمة الاقتصادية. ولقانون الجرائم الاقتصادية ومكافحة الفساد صلاحيات التقاضي الممنوحة له من البرلمان. وتتضمن مؤسسات أخرى، قانون التصرف في الأرصدة، المجلس الاستشاري الكيني لمكافحة الفساد، ولجنة التسيير الوطنية لحملة مكافحة الفساد. وبالنسبة للأخيرة فقد تم تعيينها من جانب رئيس الجمهورية في عام 2003 لتنسيق الحملة الواسعة على مستوى الوطنية لمكافحة الفساد.

مادة 7 : مكافحة الفساد والجرائم الأخرى ذات الصلة في الخدمة العامة:

107- يضع قانون أخلاقيات الموظفين العموميين لعام 2003 القواعد الخاصة بالشفافية والمسؤولية وينظم إجراءات الموظفين العموميين. وتنص إحدى فقرات الدستور الجديد على أن الموظفين العموميين المتهمين بإساءة استخدام الأموال العامة، عليهم أن يقدموا استقالتهم. ويطلب كذلك من الموظفين المدنيين إعلان ثروتهم. ويتضمن قانون لجنة الخدمة مدونة خاصة بلوائح الموظفين المدنيين تحكم تعيين وترقية الموظفين العموميين، وكذلك أحكام تكفل استقلالهم السياسي. وفي الماضي، كان الموظفون المدنيون يواجهون عقوبات لخرقهم هذا القانون. ويوجد لدى الحكومة أيضاً إطار تم تصميمه لتحسين القدرة المؤسسية للحكومة وتمكينها من مقاضاة الموظفين العموميين المدانين بالفساد. وبموجب هذا الإطار تلتزم الحكومة بإنشاء هيكل قانوني ومؤسسي لإجراء محاكاة فعالة لمقترفي هذه الجرائم. ويوجد في كل وزارة ومكتب وزاري وحي لجان لمنع الفساد ومكافحته. وعلاوة على ذلك، أنشأت الحكومة لجنة للأخلاقيات والحكم مشكلة من قضاة مهمتها جمع المعلومات لتحديد مستويات الفساد في الهيئة القضائية، وإعداد تقارير عن الحالات الفردية، والتوصية باتخاذ الإجراءات العلاجية اللازمة.

108- كانت عملية كبح جماح الفساد في الخدمة العامة مصحوبة بإصلاحات واسعة النطاق. وفي إصلاحات الحكم، يوجد هذا العدد المتزايد من الوكالات الحكومية بمدونات سلوك وإصلاحات نظم الإدارة المالية العامة. وهذه الإصلاحات في مجال الإدارة المالية العامة، الهدف منها هو تعزيز الشفافية إلى حد كبير، وكذلك تعزيز المسؤولية في استخدام الموارد العامة، ومن ثم تحسين تقديم الخدمة للجماهير. تم سن قانون المشتريات العامة والتصرف فيها في شهر ديسمبر 2006 لتعزيز المزيد من المشتريات العامة الموحدة والشفافية، فضلاً عن إنشاء هيئة الإشراف على المشتريات العامة بالإشراف على جميع المسائل المتعلقة بعملية الشراء. وتعتبر هيئة

الإشراف على المشتريات العامة التي تعمل تحت إشراف وزارة المالية، مسؤولية عن صياغة وتنفيذ السياسات، فضلاً عن الإشراف على عملية المشتريات العامة في كينيا. وفي عام 2009، أجاز البرلمان القانون الخاص بعائدات الجريمة ومكافحة غسل الأموال. وأقرت اللجنة الاستشارية لمكافحة غسل الأموال إنشاء مركز إعداد التقارير المالية. وسوف تكون أهداف المركز التحقيق في الصفقات المشبوهة ووضع السياسات اللازمة بالتشاور مع اللجنة الاستشارية.

مادة 9 : الوصول إلى المعلومات:

109- ينص الدستور الكيني على الحق في الوصول إلى المعلومات. وسنت كينيا قانون حماية الشهود في عام 2003. وتنص المادة 35 من الدستور الكيني لعام 2010 على الآتي:

(1) من حق كل مواطن على الوصول إلى: (أ) المعلومات التي تتحكم فيها الدولة، و(ب) المعلومات التي في حوزة شخص آخر ومطلوبة لممارسة أو حماية أي حق أو حرية أساسية. (2) من حق كل فرد تصحيح أو حذف المعلومات غير الحقيقية أو المضللة التي تؤثر على الشخص. (3) تقوم الدولة بنشر وإعلان عن أي معلومات هامة تؤثر على الدولة.

110- وفقاً لقانون مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية وقانون حماية الشهود، لا يجوز اتخاذ أي إجراء تأديبي ضد أي موظف خاص أو عام الذي يساعد في إجراء تحقيق أو الكشف عن معلومات من أجل مثل هذا التحقيق. ويطلب من المحاكم أن تخفي أو تستبعد أية معلومات قد تكشف عن هوية المبلغ وأن تقدم أي تغيير في الهوية في حالة طلب ذلك. وتدير وزارة المالية أيضاً نظاماً لإعداد تقارير عن نافخ الصفارات (المبلغ)، كما تدير هيئة الدخول الكينية مركز للشكاوى والمعلومات.

111- اتخذت الحكومة خطوات إضافية لوضع تشريع حرية المعلومات. وبعد إصدار مشروع سياسة للتشاور العام، قامت بصياغة قانون حرية المعلومات تمهيداً لعرضه على البرلمان، وينص القانون على كل من الكشف الفعال عن المعلومات وإبطال مفعول قانون الأسرار الرسمية. ودشنت الحكومة بوابة بيانات مفتوحة، مما جعل كينيا البلد الإفريقي الوحيد الذي يجعل البيانات الحكومية متاحة للمواطنين العاديين من خلال الإنترنت.

مادة 10 : تمويل الأحزاب السياسية:

112- كجزء من إصلاحات سياسية واسعة النطاق في كينيا، أنشأت الحكومة صندوقاً للأحزاب السياسية يتم مشاركته وفقاً للقوة العددية للأحزاب في التشريعات الوطنية. وينص قانون الأحزاب السياسية (جزء 25 (1) و (2)) على ضرورة توزيع 95 في المائة من الأموال بالتناسب، ولكن فقط على الأحزاب التي حصلت على 5 في المائة على الأقل من إجمالي عدد الأصوات في الانتخابات العامة السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، تتطلب اللجنة المستقلة للانتخابات والحدود، من خلال قانون تمويل الحملات، مزيداً من الشفافية والكشف العام المستمر عن تمويل الحملات. ويسعى هذا القانون إلى سد فجوة التمويل بين الأحزاب السياسية لكبح جماح الفساد، والحد من تأثير المصالح الخاصة، والحد من تأثير المال على نتائج الانتخابات، وإجبار الأحزاب على أن تكون مسؤولة أمام الأعضاء.

113- يطالب قانون الأحزاب السياسية لعام 2011 جميع الأحزاب بنشر الحسابات التي تم مراجعتها في جريدين يوميتين على الأقل خلال 90 تسعين يوماً من انتهاء السنة المالية في شهر يونيو. ومن المتوقع أن تذكر الأحزاب في بيانها المنشور مصدر الأموال، والدخول والإنفاق، والأرصدة والمسؤوليات القانونية ويتعين على مصدر الأموال أن يذكر المبلغ الذي تم استلامه من صندوق الأحزاب السياسية، ومساهمات الأعضاء والمنح.

مادة 11 : القطاع الخاص:

114- بالرغم من إصلاحات السوق، تكشف العديد من الدراسات الاستقصائية عن الأعمال أن فساد القطاع الخاص مازال واسع الانتشار. فالقطاع الخاص له تأثير كبير على السياسة العامة، القوانين واللوائح. وعلاوة على ذلك، يشكل استخدام الوكلاء في تسهيل عمليات الشركات والمعاملات التجارية في كينيا مخاطر بالنسبة للشركات، لاسيما في مرحلة دخول وإنشاء الشركة. وكجزء من الإجراءات المتخذة للتصدي لهذه المشاكل، عملت الحكومة مع القطاع الخاص في تحسين البيئة التنظيمية التي تعزز حكم متحد أفضل، بما في ذلك استحداث أدوات المشتريات العامة المتخصصة لتخفيف مخاطر الفساد.

115- كان القطاع الخاص يستعين بنظم النزاهة القائمة والاضطلاع بالجهد المستحق عند أداء الأعمال في كينيا. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي الرشوة من خلال الوكلاء، إلى عقوبات قانونية، بما في ذلك الغرامات العالية والسجن بحد أقصى عشر سنوات. ومع العمل بقانون تعزيز الاستثمار لعام 2004، عكفت الحكومة على إصلاح الهيكل التنظيمي الخاص بإنشاء الشركات، مما ترتب عليه الحد من الروتين والفساد. ونتيجة لهذه الإجراءات، أعلن المستثمرون أن بإمكانهم الآن ممارسة الأعمال بتدخل سياسي أقل.

116- أقر القطاع الخاص الكيني قانون نزاهة المشروعات، وهو عبارة عن مبادرة أنشأها القطاع الخاص النيجيري. ويتضمن قانون نزاهة المشروعات مدونة سلوك يتعهد بمقتضاها الموقعون عليه من القطاع الخاص بالالتزام الواجب القانوني، والأخلاقي والمهني، بعدم المشاركة في أو تعزيز أو التفاوض عن أي شكل من أشكال الفساد أو الممارسات الفاسدة. ويعزز أيضاً قانون نزاهة المشروعات اتباع إجراءات نفخ الصفارات الداخلية وتعيين مستشار للأخلاقيات داخل المنظمة، وذلك من أجل نزاهة المنظمة.

مادة 12 : المجتمع المدني ووسائل الإعلام:

117- يوجد للجنة التسيير الوطنية لمكافحة الفساد تمثيل من المجتمع المدني ووسائل الإعلام في إطارها الخاص بالتنسيق والتنفيذ. وتتكون اللجنة الاستشارية لمكافحة الفساد الكينية من منظمات دينية، اتحادات مهنية ومنظمات عمل. وهناك منظمات مجتمع مدني، مثل "تكتل أوفاديلي" ومركز أفريقيا للحكم المفتوح ناشطة في مجال تعزيز استراتيجيات مكافحة الفساد، والمشاركة أيضاً مع قطاع المشروعات. وعلى سبيل المثال كشف مركز أفريقيا للحكم المفتوح الفساد في شركة فودافون كينيا المحدودة. ويشارك الصحفيون في التحقيقات التي تكشف عن الفساد والجرائم الأخرى ذات الصلة، وحصلوا على العديد من الجوائز.

ليسوتو :

118- وقعت ليسوتو على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته في 27 فبراير 2004 وصادقت عليها في 26 أكتوبر 2004. وتم إيداع الصك في 5 نوفمبر 2004.

مادة 5 : الإجراءات التشريعية وغيرها:

119- أرست الحكومة إجراءات لمكافحة الفساد، بما في ذلك إجراءات مكافحة الجرائم الاقتصادية وجرائم عام 1999 التي أنشأت مديرية الفساد والجرائم الاقتصادية في عام 2003، مكتب محقق الشكاوى، مكتب المحاسب العام.

مادة 7 : مكافحة الفساد والجرائم الأخرى ذات الصلة في الخدمة العامة:

120- من بين المهام التي تضطلع بها مديرية جرائم الفساد والجرائم الاقتصادية: التحقيق في حالات الفساد المشتبه فيها في الهيئات العامة، فضلاً عن العمل على منعها والتوعية بها. ويمكن القانون وزير الخدمة العامة من أن يطلب من أي مسؤول عام

الكشف عن مصالحه المالية المباشرة وغير المباشرة، فضلاً عن مصالحه التي لا تتفق مع تنفيذ المهام العامة التي يضطلع بها.

121- يوجد بالدولة مؤسستان منوط بهما القضاء على الفساد في المجال العام: مكتب المراجع العام ولجنة المحاسبات البرلمانية. ويتولى مكتب المراجع العام مراجعة حسابات المؤسسات الحكومية والمشروعات التي تمتلكها الدولة، بينما تضطلع لجنة المحاسبات البرلمانية بتدقيق وفحص الحسابات العامة ومراجعة تقارير مكتب المراجع العام.

مادة 9 : الوصول إلى المعلومات:

122- عملت الحكومة على تعزيز مناخ للوصول إلى المعلومات الذي يسمح للجماهير بالمشاركة في، ورصد شاغلي المكتب العام. ومع ذلك، اشتكت بعض منظمات المجتمع المدني من التحديات المتمثلة في الحصول على معلومات دقيقة تتطلبها حملاتهم، لمكافحة الفساد. هذا، وقد ألمحت الحكومة إلى سن التشريعات اللازمة التي تعزز الوصول إلى المعلومات العامة.

مادة 10 : تمويل الأحزاب السياسية:

123- ليس هناك حظر من أي نوع فيما يتعلق بتمويل الأحزاب السياسية. والمنح والهبات من جهات أجنبية مسموح بها صراحة. وبالنسبة للتبرعات التي تزيد عن 4400 دولار أمريكي يتعين الكشف عنها خلال ثلاثين يوماً من تلقيها. وهناك نص في القانون يتعلق بالتمويل العام المباشر للأحزاب السياسية.

مادة 11 : القطاع الخاص:

124- تم تعزيز القطاع الخاص بخصخصة الاحتكارات التي تمتلكها الدولة، لكن ثار القلق حول إنشاء احتكارات مخصصة وعدم وجود الشفافية في بعض عمليات الخصخصة. وقد أنشأ قانون الخصخصة لعام 1995 وحدة للخصخصة داخل وزارة

المالية وكانت في مقدمة الوحدات التي تضع قواعد تحسين البيئة التنظيمية للقطاع الخاص.

125- بالإضافة إلى ذلك، أشرف قانون المؤسسات المالية على الإصلاحات في مجال المال العام. كما كانت مديرية جرائم الفساد والجرائم الاقتصادية مفوضة أيضاً بالتحقيق في قضايا الفساد المزعومة في كل من القطاعين العام والخاص.

مادة 12 : المجتمع المدني ووسائل الإعلام:

126- يوجد لدى ليسوتو مجال رسمي صغير للمجتمع المدني تم تنظيمه تحت مظلة هيئة مجلس ليسوتو للمنظمات غير الحكومية وبالرغم من أن هذا المجلس موارده ضعيفة، إلا أنه لم يتوارى عن القيام بدوره كمعبر عن القضايا الاجتماعية وقضايا الفساد. ومبدئياً تحظى حرية التعبير بالاحترام على الرغم من أن الدولة أبدت عدم ارتياحها. لذلك، وفي بعض الأحيان تتخذ موقفاً مناهضاً تجاه حرية التعبير والدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في المجتمع. وهناك تسامح من جانب الحكومة لانتقادات وسائل الإعلام لكن دور الإعلام في حملات مكافحة الفساد مازال أقل مما يجب.

ليبيريا :

127- وقعت ليبيريا على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته في 16/12/2003، وصادقت عليها في 20/6/2007، وتم إيداع الصك لدى الاتحاد الإفريقي.

مادة 5 : الإجراءات التشريعية وغيرها:

128- يجرم قانون العقوبات الليبيري الفساد الفعال والسلبى، والابتزاز، والرشاوى الأجنبية وغسيل الأموال. وتم تفعيل لجنة مكافحة الفساد الليبيرية من الناحية القانونية في عام 2008 وتم تفويضها بالتحقيق في قضايا الفساد، وتحول الأدلة إلى وزارة العدل لإجراء المحاكمة. ومن سلطة لجنة مكافحة الفساد التحقيق في القضايا التي تحقق

وزارة العدل في إقامة الدعوى الخاصة بها. ويتم تعيين المفوضين الخمسة في لجنة مكافحة الفساد الليبيرية مدير تنفيذي يساعده ثلاثة مديرون. وتمول الحكومة اللجنة من خلال برنامج دعم الشركاء الإنمائيين. وهناك لجنة للمشتريات العامة والامتيازات ويوجد أيضاً لجنة دستورية عامة لمراجعة الحسابات وتم تعزيز نظام الإدارة المالية من خلال إصدار قانون الإدارة المالية العامة، وكذلك اللوائح من أجل التنفيذ الفعال. ويوجد أيضاً نظام للإدارة المالية المتكاملة. ويوجد لدى ليبيريا أيضاً قانون لمكافحة غسل الأموال والإرهاب (2013). وتم إنشاء مكتب وطني للامتيازات للإشراف على الاستجابة للقوانين المطبقة. واضطلعت لجنة مكافحة الفساد الليبيرية بحملة توعية عامة ضخمة عبر البلاد وفي المدارس الثانوية ومدارس المرحلة الثالثة حول ضرورة اجتناب الفساد لدفع عملية التنمية. وفي عام 2006، وضعت الحكومة بالتعاون مع المجتمع المدني والمانحين، استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد.

مادة 7 : مكافحة الفساد والجرائم الأخرى ذات الصلة في الخدمة الأخرى:

129- يتضمن قانون العقوبات لعام 1976 فقرة حول تعريف الجرائم التي ترتكب ضد نزاهة الحكومة وتبذل حالياً الجهود لتجريم الثراء غير المشروع، في حالة عرض التعديل على قانون لجنة مكافحة الفساد على البرلمان. ورغم ذلك، فإن قانون لجنة مكافحة الإرهاب الليبيرية لعام 2008 يظل معلقاً في انتظار صدور قوانين خاص بالفساد. وفي عام 2009، وبدأت لجنة مكافحة الفساد الليبيرية تطلب من رئيس الجمهورية، ونائب رئيس الجمهورية، والوزراء، ونواب الوزراء ومساعدى الوزراء والمفوضين إعلان الأصول التي يمتلكونها. ويطلب منهم تقديم نمتهم المالية كل عامين وينص قانون لجنة مكافحة الفساد على مقاضاة الأفراد الذين يقدمون معلومات غير صحيحة ومضللة. وأجاز مجلس الشيوخ مدونة السلوك الوطنية، وفي انتظار موافقة مجلس النواب. وسنت الحكومة أيضاً قوانين خاصة بالمشتريات العامة والشؤون المالية العامة، وذلك لجعل إدارة المالية الميزانية والشؤون المالية والضريبية

أكثر شفافية، وتشاركية. وأنشئت لجنة المشتريات والامتيازات للإشراف على كل من عمليات شراء البضائع والخدمات. واتخذت الحكومة من جانبها الإجراءات اللازمة لضمان استقلالية لجنة المحاسبات العامة، وذلك بجعلها تقدم تقاريرها إلى الهيئة التشريعية.

مادة 9 : الوصول إلى المعلومات:

130- يوجد لدى ليبيريا قانون خاص بحرية المعلومات مطبق منذ عام 2008. ويمكن للمواطنين وأي فرد استخدام هذا القانون للوصول إلى المعلومات غير المعفية في إطار القانون المذكور. وينص دستور 1986 في الحصول على معلومات حول الحكومة وموظفيها. ونظراً لعدم وجود تطبيق تشريعي، فقد أصدر الرئيس أمراً تنفيذياً (No.38) لحماية نافخي الصفارات (المُبلغين) ومنحهم الحوافز اللازمة للتبليغ عن حالات الفساد. ويوجد لدى لجنة مكافحة الفساد الليبيرية سياسة تتمثل في عدم الكشف عن هويات نافخي الصفارات " المُبلغين". وهناك قانون لحماية هذه الفئة من المُبلغين معروض على الهيئة التشريعية وتقوم لجنة المحاسبات العامة بنشر مراجعات دورية للوزراء من ذوي الانفاق الكبير، وهذه المراجعات متاحة على موقع لجنة المحاسبات العامة.

مادة 10 : تمويل الأحزاب السياسية:

131- ينص التشريع على تمويل الأحزاب السياسية من خلال الموارد العامة. وتشير التقديرات إلى أن نسبة 0.25 في المائة من إجمالي عائد الضرائب في ليبيريا تنفق على تمويل الأحزاب السياسية لمنعها من الانغماس في الفساد. وينص قانون الانتخابات الجديد على المحاسبة الصارمة للجنة إدارة الانتخابات والموقف المالي للأحزاب السياسية. وهناك أيضاً سقف للإنفاق محددة لمختلف فئات المرشحين. ويتعين على الأحزاب السياسية أن تعرض موافقتها الحسابية على المحكمة العليا التي تقوم بدورها بتحليل هذه الحسابات واعتمادها. والأحزاب السياسية فقط التي

اعتمدت المحكمة العليا حساباتها من حقها الحصول على التمويل العام، وهذا يتوقف على عدد السياسيين المحليين والوطنيين. ويحرم قانون الانتخابات الدعاوى القضائية من الممارسات غير الشرعية وممارسات الفساد. ومثل هذه الدعاوى تحول للجنة الانتخابات حتى يحدد التحقيق منشأ هذه الدعاوى.

القطاع الخاص:

132- يغطي قانون لجنة مكافحة الفساد القطاع الخاص أيضاً. وتعتبر غرفة التجارة الليبيرية، واتحاد الأعمال الليبيري ومنتدى الأعمال الأفضل الليبيري بمثابة منابر حيث تستطيع الحكومة مشاركة مجتمع الأعمال.

مادة 12 : المجتمع المدني ووسائل الإعلام:

133- يضمن الدستور حرية الصحافة والكلام. وبإمكان المواطنين ووسائل الإعلام انتقاد الحكومة بدون أي إجراءات عقابية. وقد كانت وسائل الإعلام نشطة في إبراز ممارسات الفساد وفي المشاركة في حملات مكافحة الفساد. وينص الدستور أيضاً على حق الانضمام ولا يجوز للحكومة أن تعوق إنشاء منظمات مكافحة الفساد. وهناك الكثير من هذه المنظمات مثل مركز الشفافية والمسؤولية في ليبيريا، ائتلاف حرية المعلومات الليبيري والإجراءات اللازمة لبدائل حقيقية ديمقراطية. وتشارك هذه المنظمات في الاحتفالات السنوية لليوم الدولي لمكافحة الفساد، وذلك من أجل زيادة الوعي حول الفساد.

ملاوي :

134- صادقت ملاوي على الاتفاقية في 26 نوفمبر 2007 وصادقت عليها في 27 ديسمبر 2007. تم إيداع صك المصادقة لدى الاتحاد الإفريقي.

مادة 5 : الإجراءات التشريعية وغيرها:

135- بموجب دستور ملاوي لعام 1994، تلتزم الدولة باستحداث إجراءات من شأنها ضمان المسؤولية، والشفافية والنزاهة الشخصية والاستقامة المالية. وكجزء من هذه الجهود، أصدر البرلمان قانون ممارسات الفساد الذي أنشأ مكتباً مستقلاً لمكافحة الفساد في عام 1995. وهدف هذا المكتب هو اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الفساد في كل من القطاعين العام والخاص، والتحقيق في الشكاوى الخاصة بممارسات الفساد المزعومة أو المشتبه فيها، فضلاً عن جميع الجرائم التي تكتشف بموجب أي قانون أثناء سير مثل هذا التحقيق، مقاضاة الجرائم التي تقع في إطار قانون ممارسات الفساد، والتحقيق وإعداد التقارير عن سلوك أي موظف عام، هذا السلوك الذي يقضي إلى ممارسات فساد. وقد تم تعديل القانون في إبريل من عام 2004 لكي يضم جرائم جديدة مثل إساءة استخدام المكاتب. وأقرت حكومة ملاوي أيضاً الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في عام 2008، وثيقة السياسات الرئيسية لتنفيذ الإجراءات القياسية في كل من القطاعين العام والخاص. وقد بدأ مكتب مكافحة الفساد في تنفيذ الاستراتيجية على الفور بعد تدشينها في عام 2009. وفي الوقت الحاضر، يمارس المكتب نشاطه كأمانة مؤقتة للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

136- المادة 7: الحرب ضد الفساد والجرائم الأخرى ذات الصلة في الخدمة العامة

136. حدد قانون مكافحة الفساد ثلاث جرائم تستهدف معظمها ممارسات الفساد بواسطة الموظفين العموميين وممارسات الفساد مع الموظفين العموميين، والفساد باستعمال القوة الرسمية، وفساد أداء الموظفين العموميين، وسوء استخدام الوظيفة العامة. وكجزء من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وضعت ملاوي نظاماً للاستقامة الوطنية في قطاعات رئيسية تشمل الخدمة العامة في محاولة لتقوية الثقة العامة في هذه القطاعات. من خلال تكوين لجان الاستقامة المؤسسية يرشد أعضاء هذه اللجان تنفيذ برامج مكافحة الفساد ويرصدون أداءها في القطاعات المختلفة. هذه

اللجان مطالبة بوضع سياسات مؤسسية لمنع الفساد، ووضع خطة العمل لمكافحة الفساد في المؤسسة وتنفيذها ومراجعتها، والاتصال مع مكتب مكافحة الفساد، لمراجعة إجراءات وأنظمة العمل، وتنظيم تدريبات الاستقامة أو الأخلاقيات للجان الاستقامة المؤسسية، ووضع موثيق خدمة العملاء لمؤسساتها وضمان إعلان ذلك، واستقبال ودراسة وحسم جميع الشكاوى الصادرة من المنظمات ومن خارجها فيما يتعلق بالمسائل الأخلاقية وسوء الإدارة والسلوك المنافي للأخلاق. يكون أعضاء لجان الاستقامة المؤسسية منتدى مكافحة الفساد وهو بمثابة مركز بحثي لصياغة برامج مكافحة الفساد في البلاد. وفي مجال الخدمة العامة يعتبر الأمين العام عضواً في اللجنة المسؤولة عن إرشاد التنفيذ. وقد اقترح مكتب مكافحة الفساد على الحكومة أن تحجز جميع المؤسسات العامة 1% من ميزانياتها السنوية لبرامج مكافحة الفساد لضمان تنفيذ أنشطة مكافحة داخل كل منظمة.

المادة 9: الوصول إلى المعلومات

137. يكفل الدستور الحصول على المعلومات. أدخلت تعديلات سنة 2004 على قانون مكافحة الفساد حماية المبلغين عن المخالفات. اعتمد مجلس وزراء ملاوي في فبراير 2014 سياسة للحصول على المعلومات تعتبر بمثابة تمهيد لتشريع حول الحصول على المعلومات.

المادة 10: تمويل الأحزاب السياسية

138. ينص دستور جمهورية ملاوي (1994، المادة 40-2) على تقديم الدولة تمويلاً للأحزاب السياسية. الأحزاب التي تحوز على أكثر من عُشر الأصوات الوطنية في الانتخابات البرلمانية تحصل على تمويل كاف. ليس الغرض من التمويل على ما يبدو هو تمويل حملات الحزب الانتخابية، بل تمويل العمل في الدائرة الانتخابية. تنص المادة 66 من قانون الانتخابات البرلمانية والرئاسية لعام 1993 على جواز حصول كل حزب سياسي على مساهمات طوعية من أي فرد أو من أي منظمة غير حكومية أو أي منظمة خاصة داخل ملاوي أو خارجها. الأحزاب حرة في قبول

أي مبالغ من أي مصدر كان باستثناء أجهزة الدولة والشركات المملوكة للدولة. لا توجد حدود على المصروفات ولا توجد شروط للإفصاح عن مصادر التمويل أو استخدامه.

القطاع الخاص

139. ينخرط القطاع الخاص بنشاط في تشكيل وتنفيذ اللجان المؤسسية. يشمل التكاليف المحدد لنظام الاستقامة الوطنية في القطاع الخاص: الضغط من أجل مراجعة القوانين التي تؤثر على القطاع الخاص مثل قانون الشركات الجزء 46-03 وقانون العمل الجزء 55-02 لكي تتضمن قضايا الفساد وتعليم وتدريب مجتمع الأعمال على قضايا الفساد، وتحسين الاتصالات بشأن قضايا الفساد بين القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومة، والضغط من أجل مراجعة وتعديل القوانين لتشمل مواطني ملاوي الذين يقومون بأعمال الإدارة أو الإشراف في شركات مملوكة لأجانب.

المادة 12: المجتمع المدني ووسائل الإعلام

140. منظمات المجتمع المدني التي تتمتع بالحياة تلعب دورا هاما في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. من المتوقع أن تقوم هذه المنظمات عن طريق الدعوة أن تعرف الجماهير بواسطة الحملات الجماهيرية بشروط الفساد وطريقة الوقاية منه، والضغط على السلطة التنفيذية والقضائية لوضع إطار قانوني مناسب لتعزيز الشفافية، ومراقبة وتقييم أنشطة جميع الفروع الحكومية، وكشف وفضح ممارسات الفساد عن طريق التظاهر السلمي. من المنظمات الكبرى تحالف المجتمع المدني ضد الفساد الذي ينفذ أنشطة توعية الجماهير بأخطار الفساد، وشبكة ملاوي للعدالة الاقتصادية وهي تحالف من منظمات المجتمع المدني معني بالحوكمة الاقتصادية. وفي 2013 أتمت بعض المنظمات غير الحكومية مشروع دعم نظام الاستقامة الوطني الذي اشتمل على 10 مناظرات أسبوعية إذاعية تناولت مختلف جوانب الفساد.

141. توجد في ملاوي وسائل إعلام قوية تعتبر مفتاح النجاح في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بتعليم الجماهير وتنظيم المناظرات حول قضايا وموضوعات تتعلق بالفساد. كان موضوع الاحتفال باليوم الوطني لمكافحة الفساد لعام 2013 هو "الإعلام: شريك في الحرب ضد الفساد" اعترافا بالدور الهام لوسائل الإعلام في الحرب ضد الفساد.

مالي:

142. وقعت مالي على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد بتاريخ 9 ديسمبر 2003 وصادقت عليها بتاريخ 17 ديسمبر 2004. وفي 14 يناير 2005 تم إيداع وثيقة المصادقة لدى الاتحاد الأفريقي.

المادة 5: الإجراءات التشريعية وغيرها:

143. قانون العقوبات في مالي يجرم الأعمال المشار إليها في المادة 4-1 من اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد. تم تعطيل القانون رقم 82-39/AN-RM الصادر في فبراير 1982 بشأن قمع الثراء غير المشروع، إلا أن الحكومة وضعت مسودة مشروع حول قمع الثراء غير المشروع.

144. القانون رقم 2012-009 الصادر في فبراير 2012 الذي حل محل القانون رقم 03-033 الصادر في فبراير 2012 أنشأ "المراجع العام". لم تضع مالي نظاما شاملا لمكافحة الفساد وغسل الأموال والجرائم المالية والاقتصادية الأخرى إلا أن النظام الحالي يحتوي على نصوص مبعثرة تم اعتمادها في الغالب قبل بدء سريان اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة بشأن مكافحة الفساد.

المادة 7: مكافحة الفساد والجرائم الأخرى ذات الصلة في الخدمة العامة

145. إعلان الأصول مطلوب بحكم دستور فبراير 1992 من الرئيس والوزراء قبل التنصيب ويتم تجديده كل عام طوال مدة وجودهم في مناصبهم.

المادة 9: الوصول إلى المعلومات

146. يوجد قانون ينظم حصول الجمهور على المعلومات والوثائق المتعلقة بالإدارة العامة كما يوجد القانون رقم 00-046 الصادر في يوليو 2000 بشأن حرية الصحافة.

المادة 9: تمويل الأحزاب السياسية

147. ينص القانون على تمويل الأحزاب السياسية من موارد عامة. يُقدر الإنفاق على الأحزاب السياسية بنسبة 0.25% من إجمالي حصيلة الضرائب في الدولة حتى لا تنغمس في الفساد. لا بد أن تقدم الأحزاب السياسية كشوف حساباتها إلى المحكمة العليا التي تقوم بتحليلها واعتمادها. الأحزاب السياسية التي تعتمد المحكمة العليا حساباتها هي فقط التي تستحق الحصول على التمويل العام استنادا إلى عدد السياسيين على المستويين المحلي والوطني.

القطاع الخاص

148. خفض قانون الاستثمار لسنة 2005 إجراءات إنشاء شركات جديدة وأكد على الاستثمارات لتطوير الحرف اليدوية والصادرات والشركات كثيفة العمالة.

المادة 12: المجتمع المدني ووسائل الإعلام

149. لا توجد نصوص محددة.

موزمبيق

150. وقعت جمهورية موزمبيق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد بتاريخ 15 ديسمبر 2003 وصادقت عليها بتاريخ 2 أغسطس 2006. وفي 24 أكتوبر 2006 تم إيداع وثيقة المصادقة.

المادة 5: الإجراءات التشريعية وغيرها:

151. أصدر برلمان موزمبيق قانون مكافحة الفساد عام 2004 وبموجبه تأسست الهيئة الرئيسية لمكافحة الفساد وهو المكتب المركزي لمكافحة الفساد الذي يمارس نشاطه منذ 2006. قانون مكافحة الفساد يجرم الابتزاز ومحاولة الفساد والرشوة المباشرة

والغير مباشرة. أصدرت الحكومة في 2006 استراتيجية مكافحة الفساد 2006-2010 الذي ينص على ترشيد وتبسيط الإجراءات الإدارية، وخفض سلطة الموظفين العموميين، وتطوير ثقافة الإدارة العامة المتجهة نحو النتائج، وتقوية آليات المحاسبية في المالية والأصول العامة وإجارة المشتريات، وتأسيس آلية لمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في العمل الحكومي، وزيادة محاكمات الفساد بغية القضاء على ثقافة الإفلات من العقوبة، وتحقيق لامركزية وضع الخدمات في متناول الشعب.

152. في 2007 أنشأت الحكومة المنتدى الوطني لمكافحة الفساد لتوسيع المشاركة في حملات مكافحة الفساد. علاوة على ذلك اعتمدت الحكومة في ابريل 2012 استراتيجية وطنية لمنع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أساس أربعة ركائز تشمل التشريع، والتدريب الفني للموظفين، والتعاون الدولي، والتنظيم العضوي لجميع المؤسسات المالية والشرطية والقضائية. ونتيجة لذلك وقع الرئيس جويبوزا قانون غسل الأموال في يوليو 2013.

المادة 7: مكافحة الفساد والجرائم الأخرى ذات الصلة في الخدمة العامة

153. يحقق المكتب المركزي لمكافحة الفساد في الشكاوى المتعلقة بجرائم الفساد في القطاع العام. القانون رقم 90/4 و 92/21 يحتم على الرئيس وكبار الموظفين الآخرين الإفصاح عما لديهم من أصول أمام المجلس الدستوري خلال ما لا يزيد عن 30 يوما بعد اعتلاء السلطة، وينص القانون رقم 98/8 على مدونة سلوك للموظفين العموميين. في 2012 تم توسيع القانون المتعلق بإفصاح الموظفين العموميين عن أصولهم ليصبح جميع موظفي الحكومة وأزواجهم وذويهم مطالبين بالإفصاح عن ممتلكاتهم. قانون الاستقامة العامة الصادر في يوليو 2012 يحظر على جميع موظفي الحكومة الحصول على دخل خارجي أو الانضمام إلى عضوية مجالس أخرى باستثناء مجالس المؤسسات التعليمية والخيرية. الجهود الأخرى المتعلقة بالقطاع العام تستند إلى المرحلة الثانية من برنامج إصلاح القطاع العام

(2006-2011) واللجنة الوزارية لإصلاح القطاع العام التي يرأسها رئيس الوزراء وهي اللجنة المسؤولة عن تنفيذ ومتابعة استراتيجية مكافحة الفساد والاستراتيجية العامة لإصلاح القطاع العام. وكذلك يتم تنظيم المشتريات العامة بموجب قانون المشتريات العامة (القانون رقم 2005/54) الذي يشمل نصوصا عن تضارب المصالح لموظفي المشتريات، والتدريب المهني الإلزامي، وشروط المناقصات التنافسية، وإجراءات الشكوى، وقواعد منع التعامل مع الشركات التي تثبت مخالفتها للوائح المشتريات.

المادة 9: الوصول إلى المعلومات

154. قانون الشهود والحماية يسمح بحماية المبلغين عن المخالفات ويقدم برنامجا لحماية الشهود يسمح بإعطاء الشهود هوية جديدة وترحيلهم. ورغم أن مواطني موزمبيق لا يتمتعون بقوانين رسمية للحصول على المعلومات إلا أن المادة 13 من قانون مكافحة الفساد رقم 2004/6 توفر الحماية لموظفي القطاعين العام والخاص الذين يبلغون عن حالات الفساد التي يرتكبها موظفون عموميون. الهدف من قانون الاستقامة العامة وقانون الشهود والحماية هو تعزيز الشفافية داخل الحكومة، إلا أن حماية المبلغين عن الجرائم ما تزال ضعيفة وتوجد حالات تعرض فيها شهود ومبلغون للتحرش بعد التبليغ عن جرائم فساد أو سرقة أموال الدولة.

المادة 10: تمويل الأحزاب السياسية

155. تتلقى الأحزاب السياسية في موزمبيق دعما عاما منتظما لوظائفها العامة كمنظمات سياسية وللحملات الانتخابية. تخصص الأموال العامة على أساس نموذج مختلط (التناسب والمساواة). الأحزاب السياسية مطالبة بالإفصاح عن دخلها (المانحين والمبالغ) ومصرفاتها بصفة سنوية. تبرعات الشركات الأجنبية للأحزاب السياسية ممنوعة، إلا أن هذا الحظر لا يشمل المواطنين الأجانب والأحزاب السياسية الصديقة والمنظمات غير الحكومية. ومع ذلك يُسمح للمنظمات صراحة بتقديم تبرعات للمرشحين. ويحظر على الشركات تقديم تبرعات للأحزاب السياسية.

المادة 11: القطاع الخاص

156. القطاع الخاص جزء من المنتدى الوطني لمكافحة الفساد وقد انخرط في أنشطة أخرى بجانب الحكومة والمجتمع المدني. وقع الرئيس جوبوزا على قانون الاستقامة العامة في 2011 لمعالجة قضايا المصالح المرتبطة بمشاركة الموظفين العموميين في الشركات الخاصة. وقد أُدخلت تعديلات على البيئة التشريعية للقطاع الخاص نبعث جزئياً من تأسيس مركز تحسين الاستثمارات الذي يعمل كنافذى واحدة للمستثمرين. وبالمثل، يعتبر القانون التجاري لسنة 2005 خطوة إلى الأمام لتحديث النظام التشريعي. في 2009 تم قبول ترشيح موزمبيق لمبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية وهي الآن منخرطة في أنشطة لتقوية شفافية موارد الدخل. واعتباراً من أكتوبر 2012 نالت موزمبيق مركز الالتزام بمبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية.

157. لعبت جمعية سوفالا التجارية والصناعية دوراً هاماً في وضع "صندوق أدوات" لمكافحة مشاركة الشركات في ممارسة الفساد في موزمبيق. جمعية سوفالا التجارية والصناعية منظمة خاصة غير هادفة للربح تأسست عام 2000 للمشاركة في تقوية وتطوير التجارة والصناعة. يقدم "صندوق أدوات" الشركات ضد الفساد معلومات عن مختلف الأطر التشريعية الدولية والوطنية، والقيم الأصيلة للشفافية والاستقامة، ومنع تقديم مبالغ مالية أو رشاوى أو عمولات، وتجنب صراع المصالح.

المادة 12: المجتمع المدني ووسائل الإعلام

158. ظهرت في موزمبيق أعداد متزايدة من منظمات المجتمع المدني مثل مركز الاستقامة العامة لتعزيز الاستقامة والشفافية والأخلاق والحكم الرشيد في المجالات العامة. وقد أجرى المركز دراسات عن الفساد في قاعات معينة مثل القطاعات الصحية والتعليمية والقضائية. وبالمثل، تأسست منظمة أخلاقيات موزمبيق في 2001 لتعزيز الاستقامة العامة والأخلاق ومكافحة الفساد. وفي 2005 نجحت في إطلاق حملتها ضد الفساد وساهمت في مسح البنك الدولي التشخيصي للحكم الرشيد ومكافحة الفساد. وقد أصبحت أخلاقيات موزمبيق قوة محركة لإنشاء مراكز لمكافحة

الفساد في عواصم المناطق الأخرى لتمكين الناس من التبليغ بسرية عن الفساد وتنفيذ حملات للتعليم المدني تساعد المواطنين على التعرف على ممارسات الفساد والموظفين الفاسدين وحماية أنفسهم منها. وضعت هذه المنظمة آلية للتبليغ يتمكن المواطنون عن طريقها بالتبليغ عن حالات الفساد.

159. تعتبر وسائل الإعلام لاعبا رئيسيا في الحرب ضد الفساد في موزمبيق وقد لعب الصحفيون دورا هاما بتحقيقاتهم وكشفوا جرائم فساد واسعة النطاق. وعلى سبيل المثال نشرت الصحافة في 2012 تقريرا مفصلا عن مخالفات ارتكبتها رئيس المجلس الاستشاري أدى إلى تكوين لجنة أدانته بسوء استغلال وظيفته واستخدام أموال الدولة بطريقة غير شرعية.

ناميبيا:

160. وقعت جمهورية ناميبيا على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد بتاريخ 9 ديسمبر 2003 وصادقت عليها بتاريخ 5 أغسطس 2004. وفي 26 أغسطس 2004 تم إيداع وثيقة المصادقة.

المادة 5: الإجراءات التشريعية وغيرها:

161. يقوم الإطار القانوني لمكافحة الفساد في ناميبيا على قانون منع الجرائم المنظمة لسنة 2003. ويحدد قانون مكافحة الفساد ويجرم جميع الممارسات المتعلقة بالفساد وينص على إنشاء لجنة لمكافحة الفساد تكون مستقلة ومحيدة ومسئولة فقط أمام الجمعية العمومية. يجوز للجنة التحقيق في ممارسات الفساد وإحالة القضايا إلى المدعي العام الذي يحدد المضي قدما في القضية أو يرفضها. كل مواطن ملزم بحكم القانون بإبلاغ لجنة مكافحة الإرهاب عن ممارسات الفساد. بالإضافة إلى قانون منع الجرائم المنظمة هناك قانون الاستخبارات المالية لعام 2007 الذي يكلف المؤسسات المالية وشركات الأعمال المحددة بتنفيذ سياسات وإجراءات كافية. بناء على قانون الاستخبارات المالية تأسس المجلس الاستشاري لمكافحة غسل الأموال

كجهاز لصنع سياسات الأمور المتعلقة بغسل الأموال في ناميبيا. وبالنسبة للإجراءات الأخرى تبنت ناميبيا قانون التعاون الدولي في شئون الجريمة رقم 2000/9 الذي ينظم الشركات الأجنبية تحت القانون المحلي.

المادة 7: مكافحة الفساد والجرائم الأخرى ذات الصلة في الخدمة العامة

162. تقدم مدونة السلوك في الخدمة العامة اللوائح التي تحكم الهدايا والضيافة التي تقدم للموظفين العموميين. أعضاء البرلمان ومدير ونائب مدير لجنة مكافحة الفساد فقط مطالبون بالإفصاح عن أصولهم، بينما يُعفى من ذلك رئيس الدولة. قوانين ناميبيا تجرم تضارب المصالح وسوء استخدام سلطة الموظفين العموميين. لا يُسمح للموظفين العموميين طبقا لقانون الخدمة العامة لعام 1995 بالجمع بين وظائفهم الحكومية ووظائف في القطاع الخاص. يتعامل هذا القانون بالإجراءات التأديبية وإجراءات التحقق في جرائم فساد الموظفين العموميين والجرائم ذات العلاقة، وقد تم تنفيذ هذه الإجراءات بسن قانون مجلس المناقضات رقم 16 للعام 1996 وقانون لجنة الخدمة العامة رقم 2 للعام 1990 الذي أسس لجنة الخدمة العامة. وبموجب قانون المحقق في الشكاوى (1990) تأسس مكتب المحقق في الشكاوى للتحقيق في شكاوى المواطنين من فساد القطاع العام. وقد أطلق المكتب برنامج تعزيز الاستقامة الوطنية لمكافحة الفساد وتعزيز وحماية حقوق الإنسان وحماية بيئة ناميبيا ومواردها الطبيعية.

163. كجزء من جهود مكافحة الفساد في الخدمة العامة أنشأ مكتب رئيس الوزراء معهد ناميبيا للإدارة العامة ليكون مسئولا عن تدريب الموظفين العموميين على موضوعات الأخلاق وعن التدريب والبحوث وبناء القدرات في الخدمة العامة. بالإضافة إلى ذلك تتعامل لجنة الخدمة العامة مع حالات سوء السلوك في الخدمة العامة وتوصي بوقف أو فصل المخالفين من الخدمة العامة.

المادة 9: الوصول إلى المعلومات

146. رغم حاجة ناميبيا حتى الآن لإصدار تشريع واسع النطاق لضمان الحصول على المعلومات هناك خطط لسن تشريع حول حماية المبلغين عن المخالفات. وفضلا عن ذلك، يوفر الجزء 8 من قانون مكافحة الفساد رقم 8 لعام 2003 الحماية للمبلغين والمعلومات. كما ينص القانون على عدم جواز الكشف عن هوية المبلغ حتى أثناء جلسات الاستماع إلا بأمر من المحكمة، ويستطيع المبلغون عن الجرائم تبليغ اللجنة أو الشرطة أو أي جهة معنية أخرى مع الاحتفاظ بسريتهم. قانون المبلغين الجديد الذي تُعد مسودته سيسمح للمواطنين بالتبليغ عن الفساد للجنة مكافحة الفساد أو الشرطة أو الكيانات الأخرى مع التمتع بحماية سريتهم.

المادة 10: تمويل الأحزاب السياسية

165. يقدم قانون منع الجريمة المنظمة رقم 29 للعام 2004 وقانون الانتخابات رقم 24 للعام 1992 الإجراءات الرئيسية للتعامل مع تمويل الأحزاب السياسية. بموجب هذين القانونين تمول الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان من الأموال العامة بصفة متناسبة بتخصيص الأموال حسب عدد البرلمانين الذين يمثلون الحزب السياسي في البرلمان، إلا أن بعض منظمات المجتمع المدني طالبت بسن تشريع يلزم الأحزاب السياسية التي تتلقى التمويل العام بالإفصاح عن مصروفاتها. لا يوجد في الوقت الحالي قانون ينص على مساءلة أو مراجعة حسابات الأحزاب السياسية التي تتلقى التمويل العام. الجزء 8 من قانون الانتخابات يلزم الأحزاب التي تتلقى تمويلا من الخارج بالكشف عن هذا التمويل للجمهور.

المادة 11: القطاع الخاص

166. رغم عدم وجود قانون موحد لتنظيم القطاع الخاص في ناميبيا إلا أن قانون مكافحة الإرهاب يلزم أي شخص بما في ذلك القطاع الخاص بتبليغ لجنة مكافحة الفساد بممارسات الفساد في المناقصات. وكذلك انخرطت الحكومة مع ممثلي الشركات المنظمة عن طريق غرفة التجارة والصناعة واتحاد أصحاب الأعمال ومنظمات

الشركات الأخرى المعترف بها. وعلاوة على ذلك، توجد للشركات منفردة ولغرفة التجارة والصناعة مدونات سلوك تنص على معايير مساءلة ومراجعة حسابات الأعضاء بشفافية. تشمل هذه الإجراءات تحسين معايير المساءلة والمراجعة المالية في القطاع الخاص والجزءات في حالة الفشل في الالتزام بمثل هذه المعايير.

المادة 12: المجتمع المدني ووسائل الإعلام

167. الجزء 3 من قانون مكافحة الإرهاب رقم 8 يكلف لجنة مكافحة الإرهاب بتثقيف الجمهور ونشر المعلومات حول مخاطر الفساد. مديريةية التعليم العام هي الجهة الرئيسية لإنجاز هذا الهدف وهي مسؤولة في المقام الأول عن تثقيف الجمهور حول مخاطر الفساد وتعزيز ثقة الجمهور في التبليغ عن الفساد. وكجزء من هذا التكليف أسست مديريةية التعليم العام شراكات استراتيجية مع منظمات المجتمع المدني الأساسية لرفع التوعية بممارسات الفساد.

168. لعبت منظمات المجتمع المدني في ناميبيا مثل معهد ناميبيا للديمقراطية وقادة تحالف الكنيسة مع لجنة مكافحة الفساد، وعمل المرأة من أجل التنمية دورا كبيرا في الكثير من أنشطة مكافحة الفساد. تدير لجنة مكافحة الفساد بالتعاون مع معهد ناميبيا للديمقراطية مركزا لتقديم البلاغات من المواطنين عن حالات الفساد، كما ينظم المعهد برنامجا لمدة ثلاث سنوات لمكافحة الفساد وحملة عدم التسامح أبدا مع الفساد. تهدف الحملة إلى رفع التوعية العامة بالفساد وبناء شراكات بين العام والخاص وتسليط الضوء على قضايا الفساد وتديم معلومات حول قوانين ومؤسسات مكافحة الفساد. قامت لجنة مكافحة الفساد في مناسبات كثيرة بالتحقيق في قضايا الفساد على أساس المعلومات المقدمة من وسائل الإعلام كما تشارك بالمعلومات مع الإعلام بعد إتمام التحقيقات. تلعب وسائل الإعلام في ناميبيا - التي تعتبر من أكثر وسائل الإعلام تحررا في غرب أفريقيا - دورا نشطا في جهود مكافحة الفساد وتعد مراقبا قويا لأعمال الحكومة.

النيجر

169. وقعت جمهورية النيجر على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد بتاريخ 2004/7/6 وصادقت عليها بتاريخ 2006/2/15. وفي 2006/5/15 تم إيداع وثيقة المصادقة.

المادة 5: الإجراءات التشريعية وغيرها:

170. تسري على قضايا الفساد في النيجر أحكام قانون الجنايات الصادر بمرسوم رقم 92 - 024 في يونيو 1992 بشأن قمع الثراء غير المشروع والقانون رقم 041-2004 الصادر في يونيو 2004 بشأن مكافحة غسل الأموال، والمرسوم رقم 219-2011 PRN / MJ الصادر في يولييه 2011 والذي أنشأ الهيئة العليا لمكافحة الفساد والجرائم ذات العلاقة، وتستعد النيجر لإصدار قانون بشأن الإطار العضوي للحرب ضد الفساد.

المادة 7: مكافحة الفساد والجرائم الأخرى ذات الصلة في الخدمة العامة

171. وفقا للمادة 3 تكون الهيئة العليا مسئولة عن: متابعة وتقييم برنامج الحكومة لمكافحة الفساد، وجمع وتداول اتهامات وجرائم الفساد المحالة إليها والجرائم ذات الصلة، وإجراء جميع الدراسات والتحقيقات وتقديم الإجراءات القانونية والإدارية لمنع الفساد، ونشر الأعمال المتعلقة بمكافحة الفساد، والتعرف على أسباب الفساد، واقتراح إجراءات في الخدمات العامة وشبه العامة للقضاء على الفساد.

المادة 9: الوصول إلى المعلومات

172. لا توجد معلومات متاحة

المادة 10: تمويل الأحزاب السياسية

173. لا توجد معلومات متاحة

المادة 11: القطاع الخاص

174. لا توجد معلومات متاحة

المادة 12: المجتمع المدني ووسائل الإعلام

175. لا توجد معلومات متاحة

نيجيريا

176. وقعت جمهورية على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد بتاريخ 16 ديسمبر 2003 وصادقت عليها بتاريخ 26 سبتمبر 2006 . وفي 29 ديسمبر 2006 تم إيداع وثيقة المصادقة.

المادة 5: الإجراءات التشريعية وغيرها:

177. استهدفت الحكومة القضاء على الفساد بسن القوانين وإنفاذ أنظمة الاستقامة. ورغم المبادرات الكثيرة لمكافحة الفساد إلا أن نيجيريا لم تفرض أول إطار قانوني وعقوبات صارمة ضد الفساد إلا بصدور قانون ممارسات الفساد والجرائم الأخرى ذات العلاقة في عام 2000. أنشأت نيجيريا ثلاث وكالات رئيسية لها تكاليفات مختلفة بشأن الفساد: اللجنة المستقلة لممارسات الفساد والجرائم الأخرى ذات العلاقة، ولجنة الجرائم الاقتصادية والمالية، ومكتب مدونة السلوك ووحدات الاستخبارات المالية النيجيرية. تأسست اللجنة المستقلة لممارسات الفساد والجرائم الأخرى للتحقيق في تقارير الفساد ومراجعة أنظمة الحكومة المتعلقة بالفساد، وتثقيف الجمهور بالفساد، ولها سلطة البدء في التحقيقات. لجنة الجرائم الاقتصادية والمالية مكلفة بمنع الجرائم الاقتصادية والمالية والتحقيق فيها وملاحقتها ومعاقبة مرتكبيها. أضيف القانونان المؤسسان للجنة المستقلة ولجنة الجرائم الاقتصادية والمالية عليهما سلطة قوية للتحقيق والملاحقة التي تؤثر على تنفيذ إجراءات إنفاذ العقوبات بالسجن والحجز والغرامة ومصادرة الأصول في القضايا المناسبة.

178. يجرم قانون (منع) غسل الأموال للعام 2004 الأفراد الذين يقدمون أو يقبلون مبالغ نقدية تزيد عن 500 000 نايرا نيجيرية والشركات التي تقدم أو تقبل مبالغ نقدية تزيد عن 2 مليون نايرا نيجيرية بدون المرور عن طريق مؤسسة مالية، بينما ينص

قانون منع غسل الأموال للعام 2011 على مكافحة سطوة غسل الأموال على الاقتصاد العالمي وتقديم الجناة للمحكمة. قانون مسئولية المالية العامة للعام 2007 موجه إلى تحسين الموازنة وبالتالي إلى تقليل فرص الفساد.

المادة 7: مكافحة الفساد والجرائم الأخرى ذات الصلة في الخدمة العامة

179. يوجد في نيجيريا إطار قانوني قوي لمكافحة الفساد في القطاع العام وينص الدستور النيجيري على شروط الإفصاح عن الأصول واللوائح التي تنظم تقديم وقبول الهدايا لأعضاء الجهاز التنفيذي والبرلمان والجهاز التشريعي. هذه الأمور مذكورة بالتفصيل في مختلف مدونات السلوك للموظفين العموميين بما فيها مدونة سلوك الوزراء والمستشارين الخصوصيين التي يدعمها مكتب مدونة السلوك وقانون المحاكم لعام 1999. يحدد مكتب مدونة السلوك معايير أخلاقية أعلى فيما يتعلق بالشئون العامة ويتابع الموظفين العموميين عن طريق إقرارات سنوية لممتلكاتهم والتحقق منها. جميع الموظفين العموميين مطالبون بتعبئة إقرارات الإفصاح عن الأصول التي يمتلكونها ورغم أن هذه الإقرارات لا تتاح للجمهور إلا أن المكتب من حقه تحويل الموظفين إلى المحكمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن قانون ممارسات الفساد والجرائم الأخرى المتعلقة به يحظر على وجه التحديد الرشوة وهدايا الرسميين والهبات وسوء استخدام السلطة، ويمكن اللجنة المستقلة من فحص ومراجعة ممارسات وأنظمة وإجراءات الأجهزة العامة التي تساعد على تسهيل الاحتيال أو الفساد. يطبق قانون ممارسات الفساد والجرائم الأخرى المتعلقة به لعام 2000 على جميع الموظفين العموميين ويجرم الرشوة السلبية والإيجابية ومحاولات الفساد وسوء استخدام السلطة والاحتيال والابتزاز وغسل الأموال.

180. لتحسين شفافية الميزانية أصدر البرلمان قانون مسئولية المال العام (2007) بغية الحد من فرص الفساد. تعتبر لجنة الشكاوى العامة من المؤسسات الأخرى ذات الأهمية الحرجة مثل المحقق في الشكاوى. لهذه اللجنة مكاتب في جميع ولايات نيجيريا ومن حقه التحقيق في شكاوى المواطنين ضد أي جهة حكومية أو خاصة.

وينفذ مكتب المشتريات العامة قانون المشتريات العامة (2007) لتنظيم عمليات شراء السلع والخدمات للمؤسسات الحكومية وهذا يحد من الفساد ويحسن الكفاءة والاستغلال الأمثل للموارد الوطنية.

المادة 9: الوصول إلى المعلومات

181. أصدر البرلمان في مايو 2011 قانون حرية المعلومات لحماية الموظفين العموميين الذين يفصحون عن المعلومات للجمهور. قانون حرية المعلومات يحظر أي إجراء قانوني (جنائي أو مدني) ضد أي موظف عمومي يكشف عن المعلومات للجمهور رغم ما قد يترتب على ذلك من تداعيات على المنظمة. وكذلك يحمي هذا القانون أي موظف عمومي من مواجهة أي إجراء قانوني بسبب إعطاء معلومات بدون إذن طالما كان الموظف يعتقد أن هذه المعلومات تعتبر وسيلة هامة للكشف عن أعمال فساد وقعت أو على وشك الوقوع. ومن المعتقد أن القانون الجديد سيكون أداة هامة لكشف الحقائق ومكافحة الفساد ومساءلة الموظفين والمؤسسات. وبموجب هذا التشريع الجديد لا بد أن تفصح جميع المؤسسات التي تتلقى تمويلا من المالية العامة عن عملياتها ونفقاتها، وسيكون من حق المواطنين الحصول على معلومات عن أنشطتها، ويتمتع المبلغون عن الجرائم أو الأعمال المحظورة التي يقترفها أصحاب الأعمال أو المنظمات بالحماية من الأعمال الانتقامية.

المادة 10: تمويل الأحزاب السياسية

182. تحظر نيجيريا على الأحزاب السياسية قبول تبرعات من شركات أجنبية، وقد تؤدي مخالفة هذا الحظر إلى غرامة لا تقل عن 500 000 نيرا (6900 دولار أمريكي)، وهناك أيضا حظر على تقديم تبرعات سرية للأحزاب السياسية وحد أقصى للمبلغ الذي تقدمه الجهة المانحة للمرشح.

المادة 11: القطاع الخاص

183. يشارك القطاع الخاص النيجيري في مكافحة الفساد من خلال اتفاقية استقامة الشركات التي صدرت في 1998 وتشمل الشركات النيجيرية والأجنبية العاملة في

نيجيريا التي وقعت على مدونة سلوك استقامة الشركات. تعين على الأعضاء اجتياز عملية اعتماد والالتزام بقيم استقامة الشركات والشفافية.

184. اعتمدت نيجيريا في 2007 قانون شفافية الصناعات الاستخراجية الذي يشمل تحالف شركات عالمية متعددة الأطراف والمجتمع المدني والجهات المانحة والمستثمرين والبلدان النامية الغنية بالموارد. الشروط الرئيسية تشمل الإعلان عن المبالغ التي تؤديها للحكومة الشركات العاملة في التعدين والبتروك والغاز. هذا الكيان المستقل ذاتي المحاسبة يضمن سلامة وشفافية المدفوعات المقدمة من شركات استخراج المعادن للحكومة الفيدرالية والمستفيدين الشرعيين. وقد حاز التحالف مرتبة الالتزام في مارس 2011.

المادة 12: المجتمع المدني ووسائل الإعلام

185. شهدت نيجيريا اتجاهًا إيجابيًا في تطور مجموعات الدعوة المدنية ضد الفساد. وكان تحالف الخلو من الفساد - وهو شبكة تتكون من 100 منظمة - في مقدمة حملات مكافحة الفساد. هذا التحالف شريك: مساءلة نيجيريا" وهو تحالف للمنظمات العامة والخاصة العاملة في مجال الشفافية والمحاسبية. يمارس تحالف الخلو من الفساد أعمال الدعوة مع المشرعين والهيئات الحكومية المناهضة للفساد بشأن إدماج وتنفيذ كل من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مكافحة الفساد واتفاقية الاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد.

186. وبالمثل، تقوم منظمة الاستقامة وهي منظمة غير هادفة للربح تناهض الفساد تأسست في 1995 بتتقيف المجتمع المدني وتمكينه من التعامل مع الفساد وتنسيق الجهود بين المؤسسات العامة والخاصة ضد الفساد. وقد نشرت "الاستقامة" عدة تقارير حول الحكم الرشيد ونفذت برامج ومشروعات موجهة لتعزيز شفافية. وكذلك يسعى مشروع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والمحاسبية - وهو منظمة غير حكومية تستخدم القانون والدعوة الاجتماعية - إلى تعزيز الشفافية والمحاسبية في القطاعين العام والخاص ويدعو إلى الإخلاص في تنفيذ اتفاقية الاتحاد الأفريقي

لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة بشأن مكافحة الفساد وتطوير الحكم الرشيد وتحسين حقوق الإنسان.

187. الصحافة النيجيرية مستقلة وتنتقد الحكومة غالبا وتفضح حالات الفساد. ومنذ تأسيس اللجنة المستقلة لممارسات الفساد والجرائم الأخرى ذات العلاقة، ولجنة الجرائم الاقتصادية والمالية ساعدت الصحافة في الحرب ضد الفساد بالتبليغ عن المخالفات وفضحها ونشر دور هاتين اللجنتين. وقد أدت تغطية الأنشطة المناهضة للفساد إلى الكشف عن الفساد في المستويات العليا وأدى ذلك في بعض الأحيان إلى استقالة بعض كبار الموظفين مثل رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الشيوخ. وقد لعبت التقارير الكثيرة عن الفساد دورا كبيرا في تقوية فاعلية الأجهزة العامة المناهضة للفساد.

رواندا

188. وقعت رواندا على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد بتاريخ 19 ديسمبر 2003 وصادقت عليها بتاريخ 25 يونيو 2004. وفي 1 يوليو 2004 تم إيداع وثيقة المصادقة.

المادة 5: الإجراءات التشريعية وغيرها:

189. تبنت حكومة رواندا سياسة عدم التسامح مع الفساد وأنشأت عددا من الأجهزة للتعامل مع الفساد: مكتب المحقق في الشكاوى، ومكتب المحاسب العام. كما توجد في رواندا إرادة سياسية قوية لمحاربة الفساد على مستوى الرئيس تترجمها الحكومة إلى أعمال.

190. تأسس مكتب المحقق في الشكاوى في 2003 وهو مكلف بعمل تحقيقات أولية ضد الإرهاب وله سلطة إنفاذ القانون، ومن سلطاته رصد مدونة سلوك القيادة أي القانون الجديد الذي تم صدوره في 2008.

المادة 7: مكافحة الفساد والجرائم الأخرى ذات الصلة في الخدمة العامة

191. تعتبر الحرب ضد الفساد أولوية رسمية تحددها المادة 182 من الدستور التي تتعلق بتبليغ المحقق في الشكاوى بإقرارات موظفي الدولة بالأصول المملوكة، وتوجد مدونة سلوك وطنية للموظفين العموميين تهدف إلى تعزيز الاستقامة والأمانة. أما وظيفة المراجع العام فإنها تركز على مراجعة حسابات القطاع العام. المادة 184 من الدستور تكلف المحاسب العام بتقديم تقارير عن تنفيذ موازنة الدولة في العام التالي. وبالإضافة إلى ذلك تنص المادة 32 من الدستور على الالتزام باحترام الملكية العامة وتجريم أعمال الفساد تتعلق بالملكية العامة. ويلعب المحاسب العام دورا حيويا في تحديد العيوب ونقاط الضعف الإداري بحكم وصول مكتبه إلى جميع وثائق الحكومة والمديريات الحكومية. وتوجد في رواندا قوانين مشددة ضد الإرهاب أدت إلى ملاحقة موظفين عموميين تورطوا في الفساد. الإتاحة العامة لتقارير المحاسب العام تولد ضغوطا سياسية من أجل العمل استجابة للمشاكل التي يتم تحديدها".

المادة 9: الوصول إلى المعلومات

192. أصدرت رواندا قانون الحصول على المعلومات في 2011 كإشارة قوية إلى الإصرار على تحسين الحرب ضد الفساد. يحتوي القانون الجديد على أحكام واضحة تتعلق بالإفصاح وتسمح للشعب بتقديم طلبات للحصول على معلومات تشمل المنظمات والشركات والمؤسسات العامة. يلبي هذا القانون متطلبات أفضل الممارسات فيما يتعلق بنطاق التطبيق إذ ينطبق على المؤسسات العامة وأيضا على بعض الأجهزة الخاصة التي تقوم بالعمل للصالح العام.

المادة 10: تمويل الأحزاب السياسية

193. يحظر قانون رواندا حصول الأحزاب السياسية على تبرعات من شركات أجنبية، كما يحظر التبرعات مجهولة المصدر للأحزاب السياسية. ويحظر على الأحزاب السياسية والمرشحين قبول أو تقديم موارد الدولة باستثناء التمويل العام الخاضع للتنظيم، وهناك حظر على جميع أشكال التبرعات الأخرى. وينص القانون على التمويل العام المباشر للأحزاب السياسية.

المادة 11: القطاع الخاص

194. ينخرط القطاع الخاص في حملات مكافحة الفساد بجوار منظمات المجتمع المدني الأخرى من خلال اتحاد رواندا للقطاع الخاص. تشمل تشريعات مكافحة الفساد في رواندا اعتماد قانون للقطاع الخاص. بنص القانون 2003/23 أنه يجب على كل مؤسسة أن تتبنى مدونة سلوك لموظفيها وتبليغ الموظفين بمدونة السلوك وما يترتب عليها من نتائج تتعلق بالسلوك الفاسد (المادة 7).

المادة 12: المجتمع المدني والإعلام

195. أطلقت الحكومة حملات لرفع التوعية ومكافحة الفساد تشمل وسائل الإعلام والمجتمع المدني. وتؤيد الحكومة عمل هؤلاء اللاعبين دون المساس باستقلالهم، وتحث المواطنين على المشاركة في جميع حملات ومبادرات مكافحة الفساد.

سيراليون

196. وقعت جمهورية سيراليون مالي على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد بتاريخ 9 ديسمبر 2003 وصادقت عليها بتاريخ 3 ديسمبر 2008. وفي 11 ديسمبر 2008 تم إيداع وثيقة المصادقة.

المادة 5: الإجراءات التشريعية وغيرها:

143. يقوم نظام مكافحة الفساد على قانون مكافحة الفساد (2008) الذي أنشأ لجنة مكافحة الفساد التي أطلقت استراتيجية مكافحة الفساد 2008-2013. وتشمل الإجراءات الأخرى قانون مكافحة غسل الأموال (2005) الذي روجع وحل محله قانون مكافحة غسل الأموال ومجابهة تمويل الفساد (2009). ويوجد في سيراليون مكتب للتحقيق في الشكاوى يتعامل مع الفساد إضافة إلى عدد من الأطر القانونية التي تشمل: قانون مكافحة الفساد (2000) ولجنة مكافحة الفساد، ومكتب تحقيقات الشكاوى، وقانون مكافحة غسل الأموال (2005) وقانون مكافحة الفساد (2008). وقد اتسع نطاق الجرائم بموجب القانون الجديد.

198. علاوة على ذلك، تمت تقوية الإطار التنظيمي بإنشاء أجهزة مثل الهيئة الوطنية للمشتريات العامة، ومصلحة المحاسبة في سيراليون، ولجنة الحسابات العامة، ولجنة مراجعة موازنة المقاطعات.

المادة 7: مكافحة الفساد والجرائم الأخرى ذات الصلة في الخدمة العامة

199. قانون مكافحة الفساد المعدل (2008) يُمكن لجنة مكافحة الفساد من ملاحقة قضايا الفساد، وبالإضافة إلى ذلك وسع القانون نطاق تعريف الفساد ليشمل إساءة استغلال النفوذ وامتلاك ثروة بدون مبرر والتلاعب في المناقصات، وأجبر الموظفين العموميين على الإفصاح عن ثروتهم. تعتبر لجنة مكافحة الفساد في سيراليون من اللجان القليلة التي تتمتع بسلطة الملاحقة وقد شاركت اللجنة منذ إنشائها في تحقيقات قوية مع شخصيات كبيرة.

200. وكذلك تم تمكين لجنة مكافحة الفساد لطلب تقديم الوثائق (بما فيها السجلات بصورتها الإلكترونية) وطلب الشهود ومناقشتهم بعد أداء اليمين. ويجوز للجنة أيضا مطالبة الشخص الخاضع للتحقيق أو الأشخاص المتعلقين به بتقديم بيان المصروفات المتعلقة به أو بزوجه أو والديه أو أطفاله. الإخفاق في تقديم مثل هذه المعلومات أو تقديم بيانات غير صحيحة يؤدي إلى التعرض للعقوبة التي تشمل الغرامة و/أو السجن.

201. كجزء من البرنامج العام للحكم الرشيد أدانت لجنة مكافحة الفساد بعض كبار موظفي الحكومة ووضعت ضمانات أمام الوزراء المعرضين للفساد، وأدخلت إجراءات المشتريات. تمت تقوية الإطار التشريعي بإنشاء أجهزة مثل الهيئة الوطنية للمشتريات العامة ومصلحة المحاسبة في سيراليون ولجنة الحسابات العامة ولجنة مراجعة ميزانيات المناطق.

المادة 9: الوصول إلى المعلومات

202. على سيراليون أن تصدر قانون حرية المعلومات المقدم إلى البرلمان منذ 2008. وعدت الحكومة في يوليو 2013 بإصدار القانون في نهاية العام. المعلومات

المتعلقة بالعمليات الحكومية متاحة حالياً للجمهور من المواقع الإلكترونية التي تديرها الحكومة. وزارة المالية على سبيل المثال تضع الموازنة على مواقعها الإلكترونية بانتظام.

203. تضمن قانون مكافحة الفساد في سيراليون (2008) أحكاماً لحماية المبلغين عن الجرائم، وينص على حصول المبلغ الذي تؤدي المعلومات التي يقدمها إلى إدانة المتهم على 10 في المائة من حصيلة المبالغ المصادرة نتيجة للإدانة (الجزء 81 (3)).

المادة 10: تمويل الأحزاب السياسية

204. يحظر القانون حصول الأحزاب السياسية على تبرعات من شركات أجنبية، كما يحظر تبرعات الشركات للأحزاب السياسية والتبرعات من الشركات التي لها عقود مع الحكومة ومن نقابات العمال. الأحزاب السياسية مطالبة بالتبليغ عن هوية من يقدم تبرعات إليها. وهناك حظر على قبول أو تقديم أموال الدولة للأحزاب السياسية أو المرشحين باستثناء التمويل العام الخاضع للتنظيم، يسمح للمواطنين المسجلين في كشوف الانتخابات فقط بتقديم مبالغ للأحزاب السياسية.

المادة 11: القطاع الخاص

205. رغم صغر حجم القطاع الخاص في سيراليون إلا أن مؤسسات القطاع الخاص تعتبر أكثر مسؤولية وتوجهها نحو الأداء من المؤسسات المقابلة في القطاع العام. وضعت جمعية الأعمال الوطنية في سيراليون مع لجنة مكافحة الفساد مذكرة تفاهم لتعزيز الشراكة بين العام والخاص في الاستشارات والتعاون والدعوة ووضع معايير للسياسات التي تشجع الاستثمار في بيئة صديقة للبيئة وخالية من الفساد. وقد لقيت مذكرة التفاهم ترحيب بوصفها خطوة في الاتجاه الصحيح في مكافحة الفساد.

المادة 12: المجتمع المدني ووسائل الإعلام

206. توجد في سيراليون ثقافة مدنية حيوية مع العديد من المنظمات غير الحكومية التي تتابع القضايا الشعبية وترصد الأداء الحكومي. معظم المنظمات غير الحكومية

أعضاء في جمعية المنظمات غير الحكومية في سيراليون، وتشارك في تسليط الأضواء على أوجه النقص المتعلقة بتنفيذ السياسات الرسمية أو الفساد أو سوء تقديم الخدمة العامة، كما تؤثر على صياغة القوانين عن طريق جهودها في الدعوة. كما وقعت لجنة مكافحة الفساد في سيراليون مذكرة تفاهم مع الإعلام لتطوير التعاون في الإعلان عن الأنشطة الوطنية المتعلقة بمكافحة الفساد. تنظم اللجنة بانتظام منذ 2008 ورش عمل مع الإعلام لتطوير إطار التعاون المشترك في مكافحة الفساد، وتساعد على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وتمكن وسائل الإعلام من إعداد تقارير فعالة عن تنفيذ الاستراتيجية.

207. يعتبر المجتمع المدني في سيراليون جزء من تحالف فاعلين مدنيين من 16 دولة يسمى مركز أفريقيا لحرية المعلومات الذي تبنته اتفاقية لاجوس بشأن حقوق الحصول على المعلومات.

جنوب أفريقيا

208. وقعت جمهورية جنوب أفريقيا اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد بتاريخ 16 مارس 2004 وصادقت عليها بتاريخ 11 نوفمبر 2005. وفي 7 ديسمبر 2005 تم إيداع وثيقة المصادقة.

المادة 5: الإجراءات التشريعية وغيرها:

209. يوجد في الدولة إطار قانوني متطور يتجه إلى مكافحة الفساد. قانون منع ومكافحة الفساد الصادر في 2004 يجرم الفساد في القطاعين العام والخاص ويحدد جرائم معينة ليسهل على المحاكم تطبيق القانون.

210. يجرم القانون على وجه التحديد محاولة الفساد والابتزاز والرشوة الإيجابية والسلبية. قانون إدارة المالية العامة يجعل موظفي الحكومة مسئولين عن المصروفات غير المصرح بها. الحكومة الوطنية تعزز القوانين المتعلقة بالحرب على افساد: مدونة السلوك البرلمانية، وقانون ومدونة أخلاق الأعضاء التنفيذيين، وقانون إدارة المالية

العامة، وقانون حماية الإفصاح، وقانون تعزيز الحصول على المعلومات، وقانون تعزيز العدالة الإدارية (2000) وقانون مركز الاستخبارات المالية (2001) وقانون منع ومكافحة أعمال الفساد (2004).

211. دخلت الحكومة أيضا في تنظيم للتعاون الاستراتيجي عن طريق المنتدى الوطني لمكافحة الفساد الذي تأسس في 2001 ويتكون من ممثلي الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتزويد الحكومة بالمشورة حول نهجها لمكافحة الفساد. في أعقاب القمة الثانية للمنتدى في مارس 2005 تم وضع برنامج وطني لمكافحة الفساد يهدف إلى تنسيق المجالات الرئيسية المعقدة، والمشروعات ذات المخرجات المحددة، والأطر الزمنية، والموازنات. وقد زادت سرعة أنشطة المنتدى بشكل ملحوظ منذ وضع البرنامج، وعقد المنتدى القمة الرابعة لمكافحة الفساد 8-9 ديسمبر 2011. وبالإضافة إلى المنتدى الوطني لمكافحة الفساد توجد في جنوب أفريقيا 11 منظمة أخرى تضع مكافحة الفساد ضمن مهامها.

المادة 7: مكافحة الفساد والجرائم الأخرى ذات الصلة في الخدمة العامة

212. استجابة لمشكلة الفساد في القطاع الخاص بدأ جنوب أفريقيا مجموعة من الإجراءات التي اكتملت بتبني استراتيجية عامة شاملة لمكافحة الفساد في الخدمة العامة وقيام شراكات بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. أدت هذه الشراكات إلى عقد قمتين وطنيتين لمكافحة الفساد (في 1000 و 2005) وانطلاق المنتدى الوطني لمكافحة الفساد في 2011.

213. يعتبر قيام المكتب الدستوري المستقل لمدير الإدعاء العام، ووحدات التحقيق الخاصة، ووحدة الأصول والمصادرة من الإضافات الهامة لمؤسسات مكافحة الفساد. تضمن الأدوار الرقابية التي يقوم بها المحاسب العام، واللجنة البرلمانية الدائمة للحسابات العامة، والمكتب المستقل للحماية العامة وضع القطاع العام والسياسيين تحت المساءلة.

214. تشمل الأنشطة الأخرى للحد من الفساد في القطاع العام: اللجنة الوزارية المشتركة بشأن الفساد (التي تتكون من وزراء الخدمة العامة والإدارة، والعدالة، والسلامة والأمن، والتنمية المؤسسية) المكلفة بدراسة المقترحات لتنفيذ حملة لمكافحة الفساد على المستويات الوطنية والمحلية، ومدونة السلوك البرلمانية (1997) وحماية أعضاء البرلمان من تضارب المصالح عن طريق الإفصاح المالي، وقانون أخلاقيات الأعضاء التنفيذيين (2008) ومدونة السلوك (2000) وقانون إدارة الأموال العامة (1999) وقانون حماية الإفصاح (2000) وقانون مركز الاستخبارات المالية (2001) ونع ومكافحة أنشطة الفساد (2004).

المادة 9: الوصول إلى المعلومات

215. يضمن دستور جنوب أفريقيا حق الحصول على أي معلومات لدى الدولة (الجزء 32). أصدرت جنوب أفريقيا قانون تعزيز الحصول على المعلومات (2000/2) الذي يسعى إلى تقديم قيم الشفافية والمحاسبية. بدأ سريان هذا القانون في مارس 2001 ليكون تشريعا هاما للحد من الفساد.

216. إلا ان صدور قانون حماية معلومات الدولة من الجمعية الوطنية لجنوب أفريقيا في ابريل 2013 أدي إلى تآكل ملحوظ في الحصول على المعلومات، أضف إلى ذلك قانون السرية الذي يهدف إلى تحديد حرية وسائل الإعلام وقدرتها على التبليغ عن الفساد ويوقع العقوبة على الإفصاح عن الوثائق المحظورة أو حيازتها.

217. تطورت الحوكمة الإلكترونية في جنوب أفريقيا وأصبحت لعدد كبير من المكاتب الحكومية مواقع إلكترونية تحتوي على معلومات بشأن ما تقوم به من أعمال. يقدم الموقع الإلكتروني لخدمات جنوب أفريقيا نافذة واحدة للمعلومات عن الخدمات التي تقدمها حكومة جنوب أفريقيا.

10: تمويل الأحزاب السياسية

218. قانون التمويل العام للأحزاب السياسية الممثلة (1998) ينص على تمويل الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان على أساس نسبي وبموجبه تحصل الأحزاب السياسية

الممثلة في البرلمان على بعض الدعم المالي أثناء الانتخابات. وبينما يعتبر التمويل العام أقل إثارة للنزاع، يثير تمويل الأحزاب السياسية من الأموال الخاصة جدلا واسعا لأن القانون يسمح للأحزاب بجمع الأموال الخاصة لتلبية احتياجات حملاتها الانتخابية. ولا يوجد حتى الآن قانون ينظم التمويل الخاص للأحزاب السياسية.

المادة 11: القطاع الخاص

219. تقود منظمة "أعمال ضد الجريمة" في جنوب أفريقيا جهود مكافحة الفساد في البلاد، وهي منظمة غير هادفة للربح تأسست لتدعيم الحكومة في حربها ضد الجريمة التي تشمل الغش والفساد. تدير هذه المنظمة برنامج الجرائم الاقتصادية الذي يدعم هيئة الإدعاء الوطنية وهي من أكبر جهات التحقيق. تصدر منظمة أعمال ضد الجريمة نشرات إخبارية منتظمة وتصدر تقارير سنوية عن أنشطتها.

220. بالإضافة إلى ذلك وضعت "وحدة شركات جنوب أفريقيا"، وهي منظمة تضم 49 عضوا، دليلا إعلاميا يساعد الشركات وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتعرض غالبا للفساد على فهم قوانين مكافحة الفساد في جنوب أفريقيا وكيفية بناء الأعمال على أسس أخلاقية.

221. استجابة لقرارات اتخذتها القمة الوطنية الثالثة لمكافحة الفساد اقترحت وحدة شركات جنوب أفريقيا ميثاق ممارسة الشركات في جنوب أفريقيا يشمل "مدونة أخلاق الشركات" القابل للتطبيق في مجتمع أعمال جنوب أفريقيا، وهو يحدد السلوك الأخلاقي للشركات ومعيارا يمكن الرجوع إليه عندما تحتاج الشركات المنظمة إلى أن تبين للجمهور مواقفها الأخلاقية تجاه ممارسات منافية للأخلاق تقوم بها شركات جنوب أفريقية. علاوة على ذلك، وضعت الوحدة كتبا إرشادية تتضمن معلومات للمبادرين الوطنيين والأجانب.

المادة 12: المجتمع المدني ووسائل الإعلام

222. نتيجة لما كان يحدث في الماضي من تعبئة وتسييس مجموعات كبيرة ضد التمييز العنصري أصبح المجتمع المدني في جنوب أفريقيا قويا ومنظما جدا ويلعب دورا

هاما في ضمان المحاسبية الحكومية. تعتبر منظمة مراقبة الفساد أكبر منظمة جنوب أفريقية لمناهضة الفساد وقد تأسست في 2012 لجمع وتحليل وتقاسم المعلومات المتعلقة بالفساد في جنوب أفريقيا.

223. توفر المنظمة للجمهور آلية التبليغ للمشاركة في القضايا المتعلقة بالفساد وفضح

ممارساته. من خلال هذه الآلية تسعى المنظمة الغير الحكومية إلى تيسير تدفق المعلومات وتمكين شعب جنوب أفريقيا من مساءلة قادته في القطاعين العام والخاص. تلقت منظمة مراقبة الفساد في الشهر الأول من عمرها أكثر من 500 شكوى من الجمهور كان معظمها شكاوى من البلديات وشرطة المرور وقطاع الصحة. الأولوية الأخرى لهذه المنظمة هي حماية شخصية المبلغين عن المخالفات.

224. تشمل المبادرات الأخرى لمنظمات المجتمع المدني معهد جنوب أفريقيا للديمقراطية،

ومركز جنوب أفريقيا للمحفوظات التاريخية، والمركز المفتوح لاستشارات الديمقراطية والأنشطة التي تجري في المحكمة العليا لجعل الهيئات العامة تطلق ما لديها من سجلات عن قضايا الفساد.

225. تنتشط وسائل الإعلام في جنوب أفريقيا في نشر تقارير الفساد سواء في الحكومة أو

في القطاع الخاص. ومن خلال منظمات مثل منتدى الناشر الجنوب أفريقي تجاوزت وسائل الإعلام مرحلة الإبلاغ عن التحقيقات وأصبحت تقوم بأدوار تعليمية لتوسيع فهم الفساد ورفع التوعية بالآليات التبليغ عن الفساد وحقوق المواطنين. تعتبر وسائل الإعلام شريكا نشطا مع المنتدى الوطني لمكافحة الفساد الذي يقدم استجابات عبر القطاعات المختلفة ضد الفساد ويعزز الاستقامة في جنوب أفريقيا.

226. تدير لجنة الخدمة العامة الخط الوطني الساخن لمناهضة الفساد الذي يمكن مواطني

جنوب أفريقيا من تقديم بلاغات سرية عن أنشطة الفساد التي يمارسها موظفون عموميون وذلك عن طريق رقم هاتف يعمل بالمجان. ومنذ تأسيس الخط الساخن في سبتمبر 2004 استردت حكومة جنوب أفريقيا 330 مليون راند نتيجة المكالمات المستقبلية عن طريق هذا الخط. وأدت المعلومات التي تم تجميعها عن إيقاف 491

موظفا في الخدمات الحكومية عن العمل وفصل 1600 موظفا وتغريم 256 آخرين بما يساوي راتب ثلاثة شهور، وخفض درجة 31 موظفا وإعطاء 541 إنذارا كتابيا أخيرا وتقديم 210 إلى المحكمة.

جمهورية تنزانيا المتحدة

227. وقعت جمهورية تنزانيا المتحدة على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد بتاريخ 5 نوفمبر 2003 وصادقت عليها بتاريخ 22 فبراير 2005. وفي 12 ابريل 2005 تم إيداع وثيقة المصادقة.

المادة 5: الإجراءات التشريعية وغيرها:

228. قانون منع ومكافحة الفساد رقم 2007/11 هو أهم تشريع ينظم مبادرات مكافحة الفساد في تنزانيا، وهو القانون الصادر لتنفيذ اتفاقتي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد. استنادا إلى هذا القانون تأسس مكتب منع ومكافحة الفساد المكلف بمراقبة أنشطة مكافحة الفساد. وهناك العديد من التشريعات التي تهدف إلى مكافحة الفساد منها: قانون المشتريات العامة (2007) وقانون المالية العامة (2001) ومدونة سلوك القيادة العامة (2010) وقانون مكافحة غسل الأموال (2006). ونظرا للانتقادات الموجهة لاستقلال مكتب منع ومكافحة الفساد أصدرت الحكومة في يناير 2012 قانونا لإنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد يسمح للسلطات بتلقي أي شكاوى تتعلق بالفساد في أية جهة عامة أو خاصة والتحقيق فيها.

229. على نفس القدر من الأهمية في الإطار المؤسسي توجد وحدة تنسيق الحوكمة الجيدة، وإدارة تفتيش الأخلاقيات، ومكتب المراقب والمراجع العام، ومكتب الوزير المسئول في الرئاسة عن تنسيق إجراءات مكافحة الفساد. كان هناك إطاران رئيسيان لإرشاد جهود مكافحة الفساد: المرحلة الأولى من الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية لمكافحة الفساد (2000 - 2005) التي كانت مكلّفة بتنفيذ إصلاحات مؤسسية معينة للقضاء على الفساد وتنفيذ حملات للتوعية العامة والتقريب بين أصحاب

المصالح العاملين على اجتناب جذور الفساد في تنزانيا. ونتج عن هذه الاستراتيجية تأسيس عدد من أجهزة مكافحة الفساد منها مكتب منع ومكافحة الفساد، وإدارة تفتيش الأخلاقيات، ومراقب ومراجع عام قوي. في ديسمبر 2006 تم إطلاق المرحلة الثانية من الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية لمكافحة الفساد لتجميع سلطات الحكومة المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص تحت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. ثم أطلق برنامج تثليث الشراكة في 2005 لتنسيق جهود الدعم المشترك من المجتمع المدني والحكومة والقطاع الخاص لتنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية لمكافحة الفساد.

مادة (7): مكافحة الفساد والجرائم الأخرى ذات الصلة في الخدمة العامة

230. صدر قانون مدونة أخلاق القادة العموميين لسنة 1995 (والطبعة المنقحة لسنة 2002) والقانون الخاص بالجريمة الإقتصادية والمنظمة (الطبعة المنقحة لسنة 2002) من أجل الحد من استغلال السلطة وإساءة استخدامها من قبل المسؤولين الحكوميين. ويمثل قانون مدونة أخلاق القادة العموميين لسنة 1995 الأحكام الرئيسية التي تستند إليها مبادرات مكافحة الفساد في الخدمة العامة، وتقضى هذه القوانين بأن يقوم الموظفون العموميون كافة، بمن فيهم الوزراء والأمناء الدائمين، والمدراء العموميين، والنائب العام، ورئيس المحكمة العليا، والقضاة، أن يقوموا بتقديم إقراراً بممتلكاتهم والأصول الخاصة بهم، بما في ذلك على سبيل الحص لا القصر، الودائع النقدية سواء كانت في البنوك أو في أي من المؤسسات المالية، والعقارات، وأرباح الأسهم، أن يقدموها إلى الأمانة المعنية بالأخلاقيات. وجرى تكليف اللجنة المعنية بالأخلاقيات بإنفاذ قانون مدونة أخلاق القادة العموميين، وهي تتضمن رصد الإفصاحات عن الممتلكات والأصول وضمان عدم انخراط الموظفين المنتخبين والموظفين العموميين في سلوكيات لأخلاقية أو تتنافى مع القانون. ويقضى القانون بأن يقوم أعضاء الحكومة بتقديم بيانات سنوية بممتلكاتهم والأصول الخاصة بهم. وفي عام 2011، أصدرت الحكومة قانون الخدمات

العامّة لسنة 2011، والذي طرح، إلى جنب أمور أخرى، مطالبة كل مؤسسة من المؤسسات بوضع مدونة أخلاق قابلة للتنفيذ لموظفيها.

231. يهدف وضع سياسة "إدارة الخدمات العامّة والتوظيف" و سن قانون الخدمة العامّة رقم 8 لسنة 2002 (المعدل سنة 2007)، يهدف إلى استعادة مبدأ الجدارة في إدارة الخدمة العامّة، مع التركيز على المنافسة المفتوحة والتنوع، وتجنب لفساد والتمييز.

مادة (9): الوصول إلى المعلومات

232. لا يوجد لدى تنزانيا تشريع شامل يلزم الهيئات العامّة والخاصة بتوعية الجمهور بالمسائل الهامة التي تخصه أفرادها، ولكن هناك العديد من القوانين التي تسمح للمسؤولين بالكشف عن نوعيات معينة من المعلومات مثل قانون الشركات لسنة 2002. وتعكف الحكومة التنزانية منذ منتصف عام 2002 على اتخاذ الإجراءات اللازمة لصياغة قانون حرية المعلومات. ويحظى موظفو الحكومة والقطاع العام الذين يبلغون عن أي حالات فساد، يحظون بالحماية القانونية من الإيذاء والإنترقام أو العواقب السلبية المترتبة على قيامهم بالإبلاغ عن هذه الحالات (المادة 54 من قانون مكافحة الفساد ومنعه لسنة 2007)، وقد جرى تكليف مكتب مكافحة الفساد ومنعه بتوفير خدمة خط ساخن دائم للإبلاغ عن حالات الفساد والحفاظ على ديمومة هذه الخدمة. ويوفر هذا المكتب أيضاً نموذجاً لإرسال الشكاوى عبر شبكة الإنترنت يتيح للمواطنين الإبلاغ عن الفساد دون الإفصاح عن هوياتهم.

233. في عام 2006، رفض مجلس الإعلام في تنزانيا قانون حرية المعلومات لسنة 2006 لاحتوائه على أحكام قمعية. واقترح الإعلام مشروعى قانون بديلين - مشروع قانون حرية المعلومات لسنة 2007، ومشروع قانون الخدمات الإعلامية لسنة 2008 - وما يزال هذان القانونان منظورين أمام الحكومة والبرلمان.

مادة (10): تمويل الأحزاب السياسية

234. أجازت تنزانيا قانون نفقات الإنتخابات رقم 6 لسنة 2010 الخاص بالتعاطى مع المسائل المتعلقة بتمويل الأحزاب السياسية. وينطوى قانون الأحزاب السياسية واللوائح المنظمة له على التفاصيل الخاصة بالتمويل العام للأعمال اليومية للأحزاب السياسية، ولكنه لا يوفر أى تفاصيل بخصوص تمويل الحملات الإنتخابية. ويتعين على الأحزاب السياسية التى تتلقى تمويلاً حكومياً الإحتفاظ بحسابات سليمة للمبالغ المالية التى تلقتها وتقديم البيانات المالية (الخاصة بالتمويل المحلى والخارجى) لأمين سجل المحكمة حتى تتم مراجعتها من قِبَل المراقب والمراجع العام.

مادة (11): القطاع الخاص

235. ينص قانون مكافحة الفساد ومنعه رقم (11) على دور القطاع الخاص فى عمليات مكافحة الفساد، وتم ترسيخ قانون المنافسة العادلة لسنة 2003، وقانون المشتريات العامة لسنة 2004 من أجل تشجيع مشاركة القطاع الخاص فى مكافحة المنافسة غير النزيهة، واحترام إجراءات العطاءات وحقوق الملكية.

مادة (12): المجتمع المدنى ووسائل الإعلام

236. تُعدُّ أنشطة المجتمع المدنى والإعلام فى مجال مكافحة الفساد مكملة لجهود الحكومة فى هذا الصدد. وكان لمشروع "خطة العمل والإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد" NASCAP II هدف محدد يتمثل فى التعميم وتمكين المجتمع المدنى والأطراف الفاعلة الأخرى من غير الدولة، تمكينهم من تنفيذ مبادرات مكافحة الفساد، وتوجد فى تنزانيا أيضاً أجهزة تابعة للمجتمع المدنى تركز برامجها فى المقام الأول على مكافحة الفساد، مثل "منتدى السياسة"، "بحوث تخفيف حدة الفقر"، و"أجندة المشاركة 2000"، و"منتدى القيادة". وقد أضافت المنظمة غير الحكومية التنزانية "أجندة المشاركة 2000" نظام التعقب لمكافحة الفساد الذى يعمل على دعم وتعزيز ثقافة الإدارة الرشيدة

والديموقراطية فى تنزانيا، والذى يحتفظ بسجل حافل من المعلومات المتاحة للجمهور حول حالات الفساد، المفترضة أو المؤكدة، من أجل زيادة المساءلة ودعم الإستجابة فيما يتعلق بمكافحة الفساد.

237. يلعب الإعلام دوراً بارزاً فى مساءلة الحكومة ولفت أنباه الجماهير إلى حالات الفساد الكبرى، ومثلما أشرنا آنفاً، كان مجلس الإعلام فى تنزانيا حاسماً فى صياغة تشريع يستهدف تعزيز حرية المعلومات، فضلاً عن مشاركته فى جهود مكافحة الفساد على مستوى القاعدة من خلال نواى الصحافة التابعة له. وقد جرى تأسيس نواى للصحافة فى كل منطقة حتى تتاح الفرصة للجماهير للمطالبة بالمساءلة والشفافية من خلال الصحف والبرامج الإذاعية. وأثناء سير قضيتى البنك المركزى والمشتريات العامة، اللتين انتهتا برصد محافظ البنك المركزى من عمله واستقالة رئيس الوزراء، كان لوسائل الإعلام الفضل نظير تغطيتها المستمرة لهذه القضايا، حيث يقال أنها ضغطت على الحكومة كى تشكل لجنة برلمانية للتحقيق فى الموضوع.

أوغندا

238. وقّعت جمهورية اوغندا على "إتفاقية الإتحاد الأفريقى لمنع الفساد ومكافحته" AUCPCC فى 18 ديسمبر عام 2003، وصدقت عليها فى 30 أغسطس 2004، وأودعت صك التصديق فى 29 أكتوبر 2004.

مادة (5): الإجراءات التشريعية وغيرها

239. إتخذت أوغندا خطوات كبيرة فى صياغة الإطار القانونى لمكافحة الفساد، وقد أسس هذا الإطار الذى هو واحد من أفضل الأطر القانونية فى أفريقيا فى هذا الصدد، أسس العديد من المؤسسات وسن العديد التشريعات التى تستهدف القضاء على الفساد، بما فى ذلك قانون مكافحة الفساد رقم 6 لسنة 2009، قانون "وحدة التفتيش الحكومية" لسنة 2002، وقانون مدونة القيادة لسنة 2002، ومكتب المراجع العام، وإدارة "الأخلاقيات

والنزاهة"، وقانون المشتريات العامة والتصرف فى الأصول العامة لسنة 2003، واللوائح الخاصة بالمالية العامة والمحاسبة الحكومية، لسنة 1988، وقانون المالية العامة والمحاسبة لسنة 2003. ويستهدف قانون مكافحة الفساد لسنة 2009، سن عقوبات صارمة للفساد فى القطاعين العام والخاص بما فى ذلك السجن لمدة تصل إلى عشر سنوات.

240. "وحدة التفتيش الحكومية" هى الوكالة الأولية لمكافحة الفساد إلى جانب وكالات أخرى، وقد حققت، إلى جانب الأجهزة الأخرى، تقدماً فى مجال مكافحة الفساد واستغلال المناصب، ويتمثل دور هذه الوحدة فى دعم وتعزيز الاستمساك الصارم بسيادة القانون ومبادئ العدالة الطبيعية فى الإدارة؛ ودعم جهود القضاء على الفساد وإساءة استخدام السلطة واستغلال المناصب العامة؛ وإنفاذ قانون "مدونة أخلاق القادة"؛ والتحقيق فى سلوك أى موظف عمومى شارك بشكل مباشر أو غير مباشر فى الفساد أو فى إساءة استخدام السلطة. وقد وضعت الحكومة إستراتيجيتين لمكافحة الفساد، وهما: الإستراتيجية القومية لمكافحة الفساد ، 2004-2997، والإستراتيجية القومية لمكافحة الفساد وإعادة بناء الأخلاقيات والنزاهة فى أوغندا، 2008-2013. وتتصدر المديرية المعنية بـ "الأخلاقيات والنزاهة" الجهات المنفذة لهاتين الإستراتيجيتين من خلال "المنتدى المشترك بين الوكالات" الذى تستخدمه أجهزة مكافحة الفساد فى العمل معاً من أجل تصميم الإستراتيجيات القومية لمكافحة الفساد وتنفيذها، ورفع مستوى الوعى، والدفع بإجراء إصلاحات.

مادة (7): مكافحة الفساد والجرائم الأخرى ذات الصلة فى الخدمة العامة:

241. يتم التعامل مع الفساد فى الخدمة العامة من قِبَل العديد من المؤسسات المناط بها التدقيق والمتابعة، بما فى ذلك مكتب مراجع عام الحسابات، ووحدة التفتيش الحكومية، واللجنة البرلمانية المعنية بالحسابات العامة. وهناك أيضاً مدونة أخلاق يلتزم الموظفون العموميون بموجبها بالإعلان بانتظام عن ممتلكاتهم والأصول الخاصة بهم، هذا فضلاً

عن أن قانون العقوبات لسنة 1950 يوفر أدوات للتعامل مع جرائم الفساد المختلفة، بما فى ذلك الإختلاس الذى يتسبب فى خسائر مالية، وإساءة استخدام السلطة، والتدليس، فيما تستهدف "مدونة القيادة" زيادة الشفافية والحد من الفساد، كما تحدد الحد الأدنى من المعايير السلوكية لتصرفات القادة السياسيين، وتلزمهم بالإعلان عن دخولهم والأصول والخصوم الخاصة بهم، كما تجرم محاولات الفساد، والرشوة - الإيجابية والسلبية - والإبتزاز، ورشوة مسؤول أجنبى يعمل فى وظيفة عامة، وإساءة استخدام المناصب.

242. "وحدة التفتيش الحكومية" هى وكالة مستقلة تأسست بموجب دستور عام 1995، وبينما تعمل أيضاً كجهة تحقيق فى شكاوى الموظفين، إلا أن التكاليف الخاص بها يتميز بأنه أوسع نطاقاً من ذلك الخاص بديوان المظالم التقليدى، إذ أنها ليست مخولة فقط سلطة التحقيق والتوقيف والإحالة للمحكمة فى قضايا الفساد وحسب، بل أنها مخولة أيضاً حرية الوصول إلى الوثائق والمستندات كلما إقتضت الضرورة. حيث أن قانون "وحدة التفتيش الحكومية" (المادة 14 (5))، يكفل لهذه الوحدة صلاحيات خاصة للإضطلاع بالتحقيق، الإحالة التحقيق، التوقيف، الإحالة للمحاكمة أو التسبب فى المحاكمة، فى قضايا الفساد، أو القضايا المتعلقة بإساءة استخدام السلطة أو استغلال المناصب عامة. ويتمتع مفتش عام الحكومة بموجب قانون وحدة التفتيش الحكومية، وقانون مدونة القيادة لسنة 2009، يتمتع بصلاحيات التفتيش على الحسابات البنكية، وتجميد الحسابات المصرفية، والبحث والتفتيش، وإصدار الأمر بإنتاج مستندات، وغير ذلك.

243. بدأ قسم مكافحة الفساد بالمحكمة عمله فى عام 2008، حيث يتولى إحالة حالات الفساد فى الخدمة العامة إلى المحكمة. وتوجد سياسة خاصة بالمشتريات العامة، كما توجد إدارة حكومية كاملة مختصة بسياسة المشتريات العامة - "الهيئة المعنية بالمشتريات العامة والتصرف فى الأصول العامة" - وتضطلع هذه الهيئة بالإشراف على تنفيذ هذه السياسة.

مادة (9): الوصول للمعلومات

244. تكفل المادة (41) من الدستور الأوغندي لكل مواطن حرية الوصول للمعلومات من الدولة أو أحد أجهزتها أو وكالاتها. ويوجد في أوغندا قانون للإبلاغ عن حالات الفساد، وهو قانون "المبّلعين" لسنة 2006، فضلاً عن مشروع قانون لحماية الشهود الذى يكفل الحماية للأشخاص الذين يقومون بالإبلاغ عن أى فعل فساد. وقد أجازت الحكومة أيضاً قانون الوصول للمعلومات لسنة 2005 الذى عزز حرية الصحافة ودعم قانون مكافحة الفساد الذى كان قائماً بالفعل. وفى شهر مارس 2010، أجاز البرلمان الأوغندي مشروع قانون لحماية الأفراد الذين يكشفون معلومات تتعلق بالفساد أو بمخالفة القانون سواء فى الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص. ويشجع قانون "المبّلعين" على الشفافية والمساءلة، ويوفر لمواطنى أوغندا إجراءات تمكنهم من الإبلاغ عن أى فساد أو سلوك غير قويم سواء على المستوى الداخلى أو للأجهزة الحكومية الخارجية. وفى شهر مارس عام 2010 تم تحويل قانون "المبّلعين" إلى قانون، إذ لم يكن هناك حتى ذلك الحين أى إطار تشريعى قوى لحماية المبّلعين حيث أن "مدونة أخلاق القيادة" وقانون الوصول للمعلومات لا يوفران للمبّلع الحماية القانونية إلا بشكل غير مباشرة. وينص هذا القانون على عقوبات بالسجن لمدد طويلة ضد من يكشف عن هوية المبلغين، وأيضاً ضد المبلغين الذين يأتون بمزاعم خاطئة بنوايا خبيثة.، وينص القانون أيضاً على حوافز مالية للإبلاغ عن الفساد: يُمنح المبّلع 5% من إجمالى القيمة التى يتم استعادتها بعد الإبلاغ.

245. علاوة على ذلك، يقضى قانون حماية المبلغين بالكشف عن أى مخالفات، كما ينص فى الوقت نفسه على إجراءات يمكن للأفراد فى القطاعين العام والخاص الكشف من خلالها، من أجل الصالح العام، عن معلومات تتعلق بممارسات تتنافى مع النظام أو تعد مخالفة للقانون أو تتعلق بالفساد، كما يكفل للشخص المبلغ الحماية من الإيذاء.

مادة (10) تمويل الأحزاب السياسية

246. يوجد فى أوغندا "قانون المنظمات والأحزاب السياسية" الذى ينظم إدارة الأحزاب السياسية، وقد جرى تعديل هذا القانون فى عام 2010 لإدخال مادة تخص استخدام الأموال الحكومية أو أى موارد عامة أخرى فى تمويل الأحزاب السياسية ، ولم يتم حتى الآن منح هذه الأحزاب أى اعتمادات مالية بموجب هذا القانون. وتحظر أوغندا استخدام أى تبرعات واردة من مصالح أجنبية فى تمويل المرشحين، ولكن لا يوجد تشريع للسيطرة على تمويل الأحزاب من مصادر خاصة.

مادة (11) القطاع الخاص

247. يشارك القطاع الخاص من خلال "رابطة رجال الصناعة فى أوغندا" فى الجهود الراهنة الرامية إلى مكافحة الفساد من خلال وضع نظم للنزاهة وسلامة الذمة المالية، وتتلقى هذه الرابطة المساعدة من معهد إدارة الشركات الذى وضع إرشادات تتطوى على الحد الأدنى من معايير إدارة الشركات واستندت فى ذلك إلى معايير منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD)، ويتألف معهد إدارة الشركات من أكثر من عشرين كيان مؤسسى، ويتمثل نشاطه فى عقد ورش عمل وتنظيم محاضرات حول المسؤولية الإجتماعية للشركات، والتدليس فى الشركات. وقد حظى هذا المعهد بدعم الحكومة الأوغندية فى إطار أحد برامج الإصلاح والتجريد التى تستهدف تحسين سبل المساءلة داخل قطاع الأعمال العام، وتحول منذ ذلك الحين إلى معهد تابع للقطاع الخاص.

مادة (12) المجتمع المدنى ووسائل الإعلام

248. توجد لدى المجتمع المدنى مبادرات تهدف إلى مكافحة الفساد فى المجالين العام والخاص، ويتمثل أهم هذه المبادرات فى مبادرة "تحالف مكافحة الفساد فى أوغندا"، والتى تشكل مظلة ينضوى تحت لواءها أكثر من 70 منظمة من منظمات المجتمع المدنى، وتقوم بتنظيم عدد من الأنشطة، بما فى ذلك عقد "أسبوع مكافحة الفساد" فى

شهر ديسمبر من كل عام لتوعية صانعي السياسة والجمهور. وفى خريف عام 2008 شرع التحالف فى إصدار كتاب بعنوان "*Name and Shame*" (الإسم والعار) يتم فيه ذكر أسماء الموظفين العموميين الذين تم ضبطهم وهم يمارسون الفساد وأدينوا بالفساد. أما المعهد الآخر فهو "مركز إدارة الشركات" الذى أنشئ من أجل تعزيز السلوك الأخلاقى والمساءلة فى القطاعين العام والخاص. وهذه المؤسسات هى مكملة لجهود الحكومة فى مجال مكافحة الفساد.

زامبيا

249. وقّعت حكومة زامبيا على "إتفاقية الإتحاد الأفريقى لمنع الفساد ومكافحته" فى الثالث من أغسطس عام 2003، وصادقت عليها فى 30 مارس 2007 وتم إيداع الوثيقة لدى مفوضية الإتحاد الأفريقى فى 26 أبريل عام 2007.

مادة (5): الإجراءات التشريعية وغيرها

250. أجاز البرلمان الزامبى فى نوفمبر 2010، قانون "لجنة مكافحة الفساد" الذى يقضى بأن تحل لجنة مكافحة الفساد محل لجنة التنسيق الإدارى السابقة التى أنشئت عام 1996. وقد حدد قانون مكافحة الفساد لسنة 2010، بوصفه الأداة التشريعية الرئيسية لمكافحة الفساد، حدد مؤسسات وآليات للرقابة فى مجال مكافحة الفساد، أما لجنة التنسيق الإدارى، فقد ركزت، بوصفها هيئة مستقلة، على التحقيق فى الشكاوى وإحالتها للمحكمة ولكنها عملت بقدر أكبر فى مجال الأنشطة التعليمية وأنشطة منع الفساد بهدف رفع مستوى الوعى بشأن الآثار الضارة للفساد، ويتبع هذه المؤسسة عدد من المديرىات بما فيها مديرىات معنية بمنع الفساد والتحقيق، فضلاً عن إدارة قانونية أنيطت بها صلاحيات النيابة العامة بالتشاور مع مدير النيابة العامة، كما أعادت الحكومة فى مارس 2002 التعاطى مع الفقرة الخاصة بالمكتب مع إجازة مشروع قانون لجنة مكافحة الفساد.

251. يجرم قانون منع وحظر غسل الأموال لسنة 2001، يجرم غسل الأموال ويزيد من العقوبات على الجرائم المالية، ويلزم المؤسسات المالية بالإبلاغ عن أية معاملات مشبوهة. وفي إطار تدابير أخرى، عمدت حكومات مختلفة إلى طرح مبادرات للحد من الفساد، ففي أغسطس 2009، على سبيل المثال، وضع الرئيس السابق "باندا" سياسة وطنية لمكافحة الفساد، وقطع على نفسه عهداً بأن يعمل جاهداً من أجل إنشاء قطاع خدمة عامة وبيئة أعمال في زامبيا خاليان من الفساد، ويتمثل الهدف الرئيسي من "السياسة الوطنية لمكافحة الفساد" في إنشاء دولة خالية من الفساد من أجل الحفاظ على الموارد العامة وضمان قيام المؤسسات العامة كافة بإنشاء "مدونة أخلاق". وعلى نفس المنوال، يوجد لدى حكومة الرئيس "ساتا" سياسة قومية لمكافحة الفساد وخطة قومية لتنفيذ سياسة مكافحة الفساد، وتتعاوى هذه الخطة مع مكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص، ومراقبة البرامج الخاصة بهما وتقييمها، كما تتعاوى أيضاً مع تعبئة الموارد والإصلاح القانوني.

مادة (7): مكافحة الفساد والجرائم ذات الصلة في الخدمة العامة

252. تجرم المادة 19 (2) من قانون مكافحة الفساد تقاضى الموظفين العموميين للرشوة؛ وتعتبر إساءة استخدام السلطة من قبل الموظفين العموميين جنحة. ويقتصر الموظفون العموميون المطالبون حالياً بمقتضى القانون البرلماني والوزاري، بتقديم إقرارات بممتلكاتهم الخاصة لدى إضطلاعهم بالمناصب العامة، يقتصرون على أعضاء البرلمان والوزراء وعدد قليل من الموظفين العموميين، مثل القضاة، ولكن هناك مناقشات جارية فيما يتعلق بسن تشريعات تلزم جميع الموظفين العموميين بالإعلان عن ممتلكاتهم بشكل دوري. ومن بين أوجه القصور التي ينطوى عليها الإطار القانوني الزامى في مجال مكافحة الفساد أن الموظفين العموميين في زامبيا ما زالوا لا يخضعون لقوانين الذمة المالية، وإن كان مرشحو الرئاسة مطالبين بالكشف عن ممتلكاتهم المالية.

253. أنشئت لجان معنية بالنزاهة بهدف رصد اتجاهات الفساد فى العمليات الوطنية داخل مؤسسات الخدمة العامة، مثل "هيئة المشتريات العامة لزامبيا" ووزارة الأراضى. وفيما يخص العمليات المتعلقة بالعطاءات، فقد تم تشكيل لجان مختصة بالعطاءات العامة على مستوى المؤسسات والوزارات والمقاطعات، كما تم أيضاً تحديد إجراءات فتح المظاريف بهدف تحقيق الشفافية فى العطاءات والمناقصات.

254. يُعد مكتب المراجع العام بمثابة المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات فى زامبيا، ويتولى مكتب المراجع العام مراجعة حسابات الإيرادات العامة للدولة. ومن أبرز مثالب هذه المؤسسة أنها لا يسعها أن تفرض عقوبات على الموظفين العموميين الذين استغلوا السلطة أو أساؤا تطبيقها، أو اختلسوا الأموال العامة، ويتمثل كل ما يسعها عمله فى هذا الصدد فى إحالة تلك الحالات إلى السلطات المعنية كى تقوم هى بالمعاقبة عليها. وتضطلع مديرية النيابة العامة (DPP) باتخاذ الإجراءات الجنائية وضمان أن التحقيقات التى بدأتها الشرطة والوكالات الأخرى المعنية بالتحقيقات تجرى وفقاً للقانون ومبادئ حقوق الإنسان.

مادة (9): الوصول للمعلومات

255. تقضى المادة 11 من قانون مكافحة الفساد فى زامبيا بتحويل المدير العام لصلاحيات المطالبة بموافاته بمعلومات أو أدلة فيما يخص التحقيقات المتعلقة بالفساد، بما فى ذلك الوصول إلى المعلومات البنكية. وينص قانون "الإفصاح عن معلومات تخص المصالح العامة" لسنة 2010 (المُبلَّغين) على تقديم البلاغات دون الكشف عن هوية المُبلِّغ، وحماية الأشخاص الذين قد يتعرضوا لأعمال إنتقامية. ويجرى حالياً فى البرلمان مناقشة مشروع قانون حول حرية الوصول للمعلومات فضلاً عن وجود آلية للإبلاغ عن حالات الفساد لدى لجنة مكافحة الفساد فى زامبيا يمكن للمواطنين من خلالها الإبلاغ عن حالات الفساد المزعومة دون الكشف عن هوياتهم.

مادة (10): تمويل الأحزاب السياسية

256. لا يوجد حالياً أى تشريع بخصوص تمويل الأحزاب السياسية، إلا أن الجدل حول سن قانون بشأن تمويل الأحزاب السياسية قد تكثف عقب تقديم عرائض برلمانية فى المحاكم بسبب ممارسات الفساد المزعومة أثناء انتخابات عام 2011.

مادة (11): القطاع الخاص

257. تتواصل وزارة التجارة مع القطاع الخاص، عبر غرف التجارة، فى شأن مشكلات القطاع الخاص بهدف تعزيز النزاهة والحد من الفساد فى إطار قانون المنافسة. وفى عام 2012، حققت زامبيا وضعية التوافق مع مبادرة شفافية الصناعات الإستخراجية التى تستهدف ضمان الشفافية فيما يتعلق بسداد الشركات العاملة فى مجال الصناعات الإستخراجية لمستحقات الحكومات والكيانات المرتبطة بها.

مادة (12): المجتمع المدنى ووسائل الإعلام

258. وضعت لجنة مكافحة الفساد خطة تنفيذية توفر إطاراً لمكافحة الفساد من خلال الأطر القانونية والمؤسسية والإجتماعية القائمة التى تتص على التعاون مع المجتمع المدنى فى مجال مكافحة الفساد، بما فى ذلك العمل بشكل وثيق مع بعض المنظمات، منظمات مثل منظمة الشفافية الدولية - الفصل الخاص بزامبيا، والشبكة البرلمانية الأفريقية لمكافحة الفساد، والحركة الوطنية لمكافحة الفساد، ورابطة شباب زامبيا لمكافحة الفساد.

259. هناك علاقات صداقة ودية وتعاون متبادلة بين الإعلام وجميع الوكالات المعنية بمكافحة الفساد، وتلعب وسائل الإعلام دوراً حاسماً فى كشف الممارسات الفاسدة وإعلام الجمهور بها وذلك من خلال تنفيذ حملات توعية حول شرور الفساد ومضاره، بما فى ذلك الإبلاغ بهذه الأمور أمام المحاكم بطريقة عادلة والوصول إلى المعلومات بشأن الأمور المتعلقة بالفساد.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

2014

Report of the activities of the African Union advisory board against corruption

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4605>

Downloaded from African Union Common Repository